



الإفصاح في قضيتي الناصري



الإصباح في قبضته الناصية

الدكتور محمد راجوادی

الإقتصاد في قبضت الناصية





الطبعة الأولى

2021 - 1442

ISBN 978-625-7580-49-6



إهداء

إلى الصديق الكريم

الأستاذ الدكتور منير لطفي

يتوق هذا الكتاب إلى أن يقدم رؤية تستشرف الصواب و الحقيقة و الدروس المعلمة و تتعمق دراسة تجربة سنوات الناصرية وما نتج عنها، و يصدر الكتاب في هذا التطلع عن تقدير عميق للإيمان و الإخلاص اللذين ميزا جموع الشعب التي شاركت بصدق و تفان في هذه التجربة من دون أن تستشعر بالطبع ما كان ينتظرها من الإخفاق، أو أن تتنبأ به ، فقد كان الحماس عارما كما كان الأمل متوثبا، ولم يكن أحد يتصور صعوبة النجاح على الرغم مما كان واضحا من مجافاة التجربة لسنن الله في الكون و لحقائق الأشياء و لديناميات الاقتصاد.

ينشد هذا الكتاب بكل ذرة فيه (ولا نقول بكل حرف أو كل كلمة فحسب) مستقبلا أفضل للوطن، و أغلب الظن أننا لن نعيش هذا المستقبل ، ولن ندركه ، لكننا نعرف أن هذه هي طبيعة البشرية ، وأن علينا أن نؤدي واجبنا تجاه الأجيال القادمة حين تصبح قراءة التجارب فرضاً لا يكتمل النجاح من دون استبصاره ، ولا يكتمل الإيمان من دون استحضاره ، و من قبل هذا فإنه لا ينبغي الشروع في خطة أو برنامج عمل من دون استيفائه.

نظن أن الكتاب في الصورة التي هو عليها الآن قد بلغ من النضج حداً يجعلنا نطمئن إلى أنه يمثل إضافة للفكر و التاريخ معاً، ذلك أننا نلقي من خلال نصوصه و من بين سطوره أضواء هادية تتناول منابع الفكرة، و مواطن المصادفة على نحو ما تتناول تصوير الوقائع التي أحاطت بكل مرحلة من مراحل الصراع السياسي و الاجتماعي ، و استنهضت الحراك الاقتصادي الذي تعددت أحداثه، و تفاوتت نتائجه، و امتدت آثاره في ظل حماس و إحماء و توقد، و في صحبة انحياز و اصطفاة و توهج، و ذلك على الرغم من كل الآثار السلبية بل و الهزائم القاسية التي أحاطت بهذا الأداء.

تتنظم في هذا الكتاب مجموعة من الأفكار والرؤى التي عبرنا عنه في أكثر من مائة مقال ودراسة على مدى سنوات متعددة، وقد كتبنا هذا الكتاب بطرق مختلفة مرات عديدة، وكنا في كل مرة نعود إليه فنعيد ترتيب أفكاره على نحو يكفل لقارئه الخروج بتصوير دقيق لتجربة حية عاشتها مصر على مدى ما يقرب من عشرين عاماً، ولا تزال تعيش آثارها حتى الآن.

بنينا معمار هذا الكتاب ليكون من ثلاثة أبواب متوالية يتكون كل منها من ثلاثة فصول تقدم مقاربة واسعة الزوايا للسياسات الاقتصادية والمالية في عهد الناصرية بطريقة بسيطة ودالة ، ونحن لا نقف فيما نقدمه في هذا الكتاب عند حدود التسجيل والتوثيق على الرغم من أننا بهذا الكتاب نقدم ما لم نسبق إليه . ولا نقف عند حدود التقييم والنقد مع أننا في كثير من فصوله نقدم أول نقد حقيقي مكتوب لتجربة غير مكتوبة، لكننا بفضل الله ننظم من فصول الكتاب ومن حديثنا في جزئياته عقداً منظوماً لحديث فكري يتجاوز الشخصيات إلى الأفكار، ويقرن الأفكار بالأحداث، ويفسر الأحداث في ضوء ما هو أعمق من مقدماتها المباشرة ونتائجها الباقية.

نحاز في هذا الكتاب كما هو الحال في كل كتبنا إلى كل ما يفرضه العقل المفتوح ، على تجارب الآخرين و الماضين ، وإلى كل ما يفرضه الإيمان بالله واليقين بقدرته، وإلى ما كل ما نحبه لأنفسنا وقلمنا من الوطنية والعلم والدقة والبيان فضلاً عن شرف الغاية وجمال العرض وإشراق الأسلوب ووضوح الفكرة.

و نقدم في هذا الكتاب ما يستكمل جهودنا السابقة في دراسة كل ما هو ممكن من عناصر تساعد على ترتيب التاريخ الاقتصادي لدولة نامية تعاقبياً، وعلى عرضه موضوعياً، كما نقدم تعريفات موجزة بتوجهات أصحاب القرارات الاقتصادية ومشاركاتهم، وأسباب إقبالهم على ما أقبلوا عليه وإحجامهم عن الاستمرار فيما طلب منهم أدائه من أدوار.

نمتد بما نقدمه في هذا الكتاب إلى ما سبق لنا أن تطرقنا إليه في مجموعة الكتب الممهدة له التي مست آفاقاً متعددة من خبرات الاقتصاد و التمويل ، والاستثمار والتخطيط ، والإدارة والتقييم ، والاستحداث و التنظيم ، والرقابة والمتابعة ، والمحاسبة والمراجعة فضلاً عن التنظير والمقارنة، ورتاد في هذا الكتاب الحديث عن مناطق التأميم والتصير والمصادرة والحراسة والتأميم والخصخصة والتنظيم والهيكلية.

ليست فصول هذا الكتاب ترويجا لدعوة وانما هي لوحات تستهدي الصواب من خلال استهدائها للحقيقة ، وتضئ الواقع عبر إضاءتها للتاريخ؛ وهي فصول تؤمن بالخبرة كما تحترم التجربة و تقدر التراكم؛ و بقدر ما هي معجبة بجدوى ذكاء المقاربة فإنها تؤمن بالعلم والتراث وبالأصول وبمناهج التفكير وبمذاهب الاقتصاد. ومن الانصاف لأنفسنا أن نعترف بأن المناقشات السابقة على كتابة هذه الفصول دارت بيننا وبين عشرات من المهتمين والوطنيين والدارسين والباحثين والمتشوقين والمتمذهبين؛ وساد بعضها العنف الفكري واللفظي سواء في ذلك ما كان ولا يزال يتولد عن الايمان بالأيدولوجيا او ما ينشأ عن كراهيتها ، وسواء في ذلك ما ينحاز الى الهام الزعماء أو اتهامهم بالشعبوية.

لم نشأ أن نفيض في أدبيات الاختلاف والتأسيس والتنظير حول كل قضية مما تناولناه في هذه الفصول فقد كنا ، ولا نزال ، نؤمن اننا بحاجة ماسة الى كتاب الجراحة العملية بإضعاف ما نحن في حاجة الى كتاب الجراحة النظرية، وببساطة شديدة، فان كتب الجراحة العملية تصف الجراحات وخطواتها وتحضيراتها واحتياطاتها ومضاعفاتها وآلاتها على حين ان كتب الجراحة النظرية تصف المرض الجراحي واسبابه واعراضه وصورته في المعمل والاشعة وأجهزة التصوير وعلاماته، وما ينبغي ان نلجأ اليه في علاجه قبل الجراحة وبعدها او بديلها ... و قد كتبنا كتابنا هذا على هذا النحو لأننا نظن اننا أصبحنا نحتاج الي ما يناظر الكتب الجراحية العملية و العملية (بل والتجريبية) في تخطيطنا للتنمية وفي إدارتها وفي وضعنا للسياسات المالية والاقتصادية وتعديلاتها .

وقد ناقشنا في هذا الكتاب ما بزغ من تبني المفاهيم والسياسات و التحول في هذا التبني ودلالاته السياسية ومعقاته الاجتماعية ؛ كما ناقشنا انطباعات مهمة ومؤثرة عن قضايا تقليدية ، وبحكم الفكر وطبيعته النافذة تطرق كتابنا هذا بفضل الله من دون خوف أو وجل الى مناقشة كثير من السياسات العامة ، والسياسات التكنولوجية، والسياسات الإدارية ، والسياسات النقدية ، والسياسات العمالية .

ونظن ان القارئ لهذا الكتاب سينتهي من دراسته متأثرا بخصوبة تراثنا الفكري والتنفيذي معجبا ببعض الاداء ساخطا على بعض آخر منه ، لكنه سيخرج بكل تأكيد وقد تكونت له ذائقة ناقدة قادرة على تمييز الأحق من الحق والوصول الى الحقيقة.

نحب أن نعترف بكل وضوح أن هذا الكتاب مدين بكثير مما فيه من الأفق أو الرؤية للسنوات العشر التي قضيناها في عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية ثم في عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة للأمصال واللقاحات الحيوية وللسنوات الخمس التي قضيناها في عضوية مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، و للسنوات العشر السابقة التي قضيناها في عضوية مجلسي إدارة مطبعة جامعة الزقازيق ودار الجامعة للنشر ، كما أنه مدين لدراستنا على مدى طويل في المعهد القومي للإدارة العليا.

يأتي هذا الكتاب لينضم بإذن الله إلى ثمانية كتب سابقة في الفكر التنموي بدأنا بكتابتنا الحلول الجزئية هي الأجدى أحيانا ١٩٨٤ الذي صدرت طبعته الثانية الموسعة تحت عنوان "مستقبلنا في مصر" ١٩٩٦ ثم كتابنا "الصحة والطب والعلاج" ١٩٨٧ الذي صدرت منه أيضا طبعة ثانية موسعة في ٢٠٠٣، ثم كتابنا "التنمية الممكنة" الذي تتطلع طبعته الثانية للصدور، ثم كتابنا " القاهرة تبحث عن مستقبلها" الذي تتطلع طبعته الثانية أيضا للصدور إن شاء الله ، ثم كتابنا "ثلاثية السياسة والصناعة والفن : مذكرات أساتذة الهندسة" ، ثم كتابنا "عقبات التنمية العربية : دراسات عن حالة حادة " ، "الأخسرون أعمالا : الاقتصاد والفساد في مصر " وأخيراً كتابنا "الهندسة المستأنسة في غياب الديمقراطية".

وتتماس أفكارنا التي في كتابنا هذا مع مجموعة الكتب التي تؤرخ للحكومة المصرية: البنيان الوزاري ١٨٧٨- ٢٠٠٠، النخبة المصرية الحاكمة ١٩٥٢- ٢٠٠٠، "الوزراء" ، "المحافظون" ، "كيف أصبحوا وزراء" ، "التاريخ يفشي أسرار: دراسات في السيادة و السياسة " .

كذلك تتشابه أفكارنا في هذا الكتاب من حيث الموضوع بعلاقات أوثق مع مجموعة الكتب التي صدرت عن أقطاب هذه المرحلة الناصرية، والتي بدأت بكتابتنا عن سيد مرعي ثم كتابنا عن عبد اللطيف البغدادي، ثم كتابنا عن زكريا محيي الدين و كتابنا عن جمال سالم ، وبالطبع فإنها تتضافر مع ما قدمناه في الكتب التي تدارسنا فيها مذكرات تلك الفترة: "أهل الثقة وأهل الخبرة: مذكرات وزراء الثورة" ، و"مذكرات الضباط الأحرار: نحو حكم الفرد". "عسكرة الحياة المدنية" ، "في خدمة السلطة" ، "يساريون في عصر اليمين" ، "الهندسة المستأنسة في غياب الديمقراطية "

لا ننكر سعادتنا ان امتد بنا العمر فكتبنا هذه المقدمة ، ونسجد لله شاكرين فضله علينا فيما أنعم به ، داعين الله جل جلاله ان يزيدنا من فضله وعلمه.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفذ به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها الطبيعية في ظل غربتي ومرضي و تشردتي و استيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنفس ينقطع ، والأمل يتضعض، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبيت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساولات الباحثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ،ومتواترة ،ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د. محمد الجوادي

الباب الأول : قرارات الحماس

الفصل الأول : طبيعة السياسات المالية في الحقبة الناصرية

ليس من الصعب إدراك حقيقة العشوائية في السياسات المالية والاقتصادية التي انتهجتها الحقبة الناصرية، وذلك على الرغم من انتشار الدعاية الضخمة حول الانضباط في هذه السياسة ، و على الرغم من المأساة الحقيقية في اعتماد الكتابات التاريخية و شبه التاريخية على ما هو جاهز ومعلب من مفردات هذه الصورة الدعائية المصنوعة ، و ذلك على نحو شبيه بما حدث من مقدمات كارثية كانت نتيجتها الحتمية هي ما حدث في هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

انكشاف الحقيقة الاقتصادية للخاصة سبق الهزيمة بعامين

ربما يذهل القراء حين يعرفون أن انكشاف الحقيقة الاقتصادية سبق الهزيمة بعامين، حيث سطعت هذه الحقيقة لمن يريد الرؤية في تاريخ أكثر تبكيرا مما حدث مع الحقيقة العسكرية ، وذلك على الرغم من تكثيف الحديث وتكراره عن الصورة الوردية التي استندت إلى مجموعة مغالطات أصبحت مكشوفة للباحثين والدارسين تماماً الآن حتى وإن كانت الدعاوى القديمة تجدد سطوتها عند كل تمهيد للعودة إلى الشمولية ، و سوف نحاول أن نمس [برفقي] جوهر بعض هذه المغالطات بأسلوب كفيل بأن نفيد من تجربتنا و ما شابها من أخطاء بدلاً من تزيين الأرقام أو اللجوء إلى التزييف من أجل التزيين .

المغالطة الأولى : معدلات نمو مرتفعة

استندت المغالطة الأولى من المغالطات الناصرية التي خلقت الصورة الوردية [ولا تزال تستند] الى الحديث عن معدلات نمو مرتفعة بينما كانت المكونات الجوهرية في هذه المعدلات قد تحققت أساسا نتيجة لقرارات لتأميم، فإذا قيل إن ممتلكات الدولة أو القطاع العام زادت في قطاع ما من ستة إلى عشرة فقد كانت الأربعة حصيلة مباشرة و غير مباشرة للتأميم .ومع هذا فإن الدعاية الناصرية لا تجد أي حرج في أن توحى بطريقة ملتوية (لا تعتمد على سببية مباشرة) بأن هذا النمو كان نتيجة سحرية لسياساتها الاقتصادية والتنموية أو تنفيذ الخطة الخمسية وما إلى ذلك من

مزاعم براءة ، وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا العبث أن جاءت موازنة الأعوام التالية للمغالطة في حسابات التأمين بدءاً من ١٩٦٥ لتكشف توقف كل دعوى من دعاوي النمو غير المسبوق ، ذلك أن كل من يعمل في مجال الشركات يعرف ، أن الأرقام الخاصة بما تم تأمينه في ١٩٦٢ قد ظهرت بصورة مشرقة وبراقة في موازنات ٦٢/٦٢ و ٦٤/٦٣ وإلى حد ما في موازنات ١٩٦٤ / ١٩٦٥ حين توالى حصر و إضافة ما توالى تقييمه مما تم تأمينه ، لكن أرقام هذه الزيادة لم تكن كافية بالطبع في ١٩٦٥ لتحقق نفس معدلات النمو الخطي الذي تحقق قبل هذا في ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ كنتيجة لإضافة قيمة أصول أو نواتج التأمين. ولعل أبرز دليل يؤكد على رؤيتنا للخداع [البلاغي] في الحديث عن الانجاز الناصري هو نفسه ما يكرره الناصريون من تلك المقولة الجذابة التي وردت في كتاب (سنوات التحول الاشتراكي) المنسوب بروتوكوليا لعلي صبري والتي يقول فيها إن حجر الزاوية في تطوير اقتصادنا القومي ارتفع خلال الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ من حوالي ٢٥٦ مليون إلى ٣٨٥ مليون بنسبة تزيد عن ٥٠% بمعدل ارتفاع ١٠% سنويا . أي أن كل ما بينون عليه حسابات النمو التي يفخرون بها ١٢٩ مليون جنيه هي في حقيقتها وبمجرد النظر أقل مما تم تأمينه ، ومن باب الطرافة فإننا نعتقد أن هذا الرقم بالذات تمت هندسته بسهولة ليكون أكثر من ٥٠% لأنه لو كان الرقم ٣٨٣ مليون لأصبحت الزيادة أقل من ٥٠%.

النتيجة المستقلة بريئة من هذه المغالطات

مع هذا فإن الناصريين لا يزالون يرددون هذه المغالطة من دون أي حياء أو خجل ، كما أن الناصريين و أنصار علي صبري الذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت ١٩٦٢- ١٩٦٥ يستمتعون بتكرار هذه الكذبة أو المغالطة بل إنهم ألفوا فصولا من كتبنا كاملة تتحدث عن هذه المغالطة على أنها نموذج للتنمية المستقلة بينما التنمية المستقلة تستصرخ وتقول إنها بريئة من هذه المغالطات.

ثاني المغالطات : إخفاء دور المعونة الامريكية في دعم الناصرية

المغالطة الثانية تتمثل في إخفاء الحقيقة القائلة بأن المعونة الأمريكية (ومعها بعض المعونات الغربية المرتبطة بها) ظلت بمثابة مورد دخل أساسي بل رئيسي للرئيس عبد الناصر حتى ١٩٦٥ أي بعد تأمين قناة السويس بتسع سنوات ، بل ظلت بمثابة مورد متجدد بالقصور الذاتي (من خلال تجديلات محددة بفترات قصيرة) حتى

فبراير ١٩٦٧ ، وهو ما يدل دلالة واضحة على أن التنمية الناصرية لم تكن مستقلة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإنما كانت ذات طابع مدعوم بالفعل حتى وان كان الخطاب الناصري قد ظل في الظاهر يتجاهل الحديث عن هذا الدعم الأمريكي والغربي إلى درجة أن بعض العرب يقولون في هذه اللحظة إن هذه هي أول مرة يقرأون فيها عن هذه الحقائق .

ثالث المغالطات : عصر عبد الناصر عاش بلا ديون

المغالطة الثالثة التي يكثر ترديدها هي أن عصر عبد الناصر قد عاش تقريبا بلا ديون حتى حدثت هزيمة ١٩٦٧ ، بينما الحقيقة المستورة أو المخفية غير هذا، فقد كان هذا العهد بلغة الأدب متلافا للثروة معتمدا على المعونات والاقتراض . ونحن نعرف أن رصيد مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان بالموجب، وأنها بفضل قوة الدفع ظلت تتمتع حتى نهاية ١٩٥٧ بثروة وسيولة تعتبر ضخمة بالنسبة لظروفها ، لكن النظام الناصري بسياسته المظهيرية و الدعائية الهادفة لصنع مجد و ألوهية الفرد المعبود كان قد بدأ يبدد هذه الثروة بسرعة البرق.

الأرقام لا تكذب حتى بعد أن يتم يتلاعب بها

قد لا نجد في التاريخ مثلا حيا وأكثر تعبيراً عن هذه المقولة (التي نذكرها في هذا العنوان الجانبي) مما فعلته الكتابات الناصرية (و المجاملة للناصرية) في تصوير الهزائم الاقتصادية التي مُني بها نظام الرئيس عبد الناصر من قبل الهزيمة العسكرية، وباختصار شديد فقد تم إخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي على نحو ما كان قد تم من إخفاء موافقة الرئيس عبد الناصر على مرور السفن الإسرائيلية . بيد أنه مع الانكشاف المتجدد الذي حدث للهزيمة الاقتصادية على لسان الرئيس عبد الناصر حين كان يخاطب الجماهير في خطب عامة جهيرة فيصريح بكل وضوح بقصر ذات اليد ، ومع الانكشاف الذي سجلته واداعته جريدة الجمهورية صبيحة جلسة مجلس الأمة الشهيرة في ١٩٦٥ فقد وصل الدهاء المذهبي و السياسي بمفكر اقتصادي كالدكتور جلال أمين إلى اللجوء إلى القول بأن تجربة عبد الناصر الحقيقية كانت قد انتهت قبل وفاته بثلاث أو خمس سنوات على الأقل ، وهو ما يعني من وجهة نظره (التي يمكن وصفها بأنها عابرة للحق ومتجاوزة للحقيقة و قافزة على الأرقام المتاحة في المراجع التي ينقل عنها) تبرئة الزعيم باعتبار أن الفشل الناصري جاء من من عمل الشيطان ، وليس من عمل يد الرئيس عبد الناصر !

التجاوز في تشبيه تجربة عبد الناصر بتجربة محمد علي

وحتى يضيفي د. جلال أمين الموضوعية على دفاعه عن الفشل الناصري في إدارة الاقتصاد فإنه لجأ إلى ما بات الناصريون يستعدّبونه ويستلذون بتكراره من اكتشافهم او اصطناعهم لنوع من أنواع التأسيس المفتعل بلا أي أساس فيصممون على ان تجربة عبد الناصر هي نفسها تجربة محمد علي ! مع انعدام كل وجوه المقارنة حتى وإن بدا أن مثل هذا التشبيه يمكن تسويغه بقدر من عشق الشوفونية وأحلام اليقظة . وكذلك فعل الدكتور جلال أمين حين بدأ و انتهى بجملته تتضمن تكرار معزوفة التشبيه المصطنع بتجربة محمد علي فقال: "وكما أن محمد علي ظل يعتلي عرش مصر لمدة ثماني سنوات بعد انكسار تجربته فإن الرئيس جمال عبد الناصر أيضا كان حاكما لمصر حتى نهاية الستينات ولكن تجربته الحقيقية كانت قد انتهت قبل ذلك بثلاث أو خمس سنوات على الأقل". وهكذا حاول الدكتور جلال امين بظاهر اللفظ (لا بما وراء اللفظ) تبرئة المسئول عن الفشل الذي اكتمل و تبلور في ١٩٦٥ بجرة قلم وذلك باللجوء السريع الى استشهدا مبتور يوحى بأن القاعدة عامة يستفيد منها آخرون مع انه لا يوجد أي وجه للمقارنة او التشابه في الناحية الاقتصادية، ذلك أن محمد علي لم يستدن مليما و لم يتلق دعما و لم يرث أرصدة سائلة... الخ .

البناء على أرقام ليس للناصرية فضل فيها

حاول الدكتور جلال أمين أن يغزل و ينسج حكما ورديا من أرقام ناصرية صماء بالرغم من علمه التام و الصريح بأنها أرقام مصنوعة ، على نحو ما ذكرنا وأوردنا السبب فيها ، و مع أن هذه الأرقام لا تدل على ما يريد الدكتور جلال أمين أن يدلل عليه فإنه تعود تكرارها من مقال لمقال ومن كتاب لآخر بتسليم ظاهري تام غير معهود منه ، متجاهلا الحقيقة في انها فقدت المعنى الذي يريده بدليل أن هذه الأرقام الواعدة او الوردية توقفت عند ١٩٦٥ . وعلى سبيل المثال فإن الدكتور جلال أمين يذكر أن معدل الاستثمار ارتفع من ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٧,٨% ١٩٦٤ / ١٩٦٥ وبناء على ما وجدته من ارتفاع هذا المعدل فان معدل النمو الحقيقي حُسب على أنه كان أكثر من ٦% وأن مستوى الدخل للفرد زاد بأكثر من ٣% سنويا بعد ركود استمر لأكثر من أربعين عاماً. ولا يسأل الدكتور جلال أمين نفسه ما الذي جعل الامر يتوقف عند ١٩٦٥ ولو انه قرأ ما رددناه و كتبناه من تفسير جليّ وبسيط لهذه الحقيقة لحاول الالتفاف على ما قلناه على الأقل .

عجز الميزان التجاري ارتفع ثلاث مرات

ذكر الدكتور جلال أمين ملامح الانهيارات الاقتصادية الناصرية ومنها على سبيل المثال : أن المتوسط السنوي لإجمالي الواردات السلعية قفز من ٥٥٨ مليون دولار إلى ٨٢٤ مليون دولار في الفترة ما بين ١٩٥٩ / ١٩٦٦ وذلك على الرغم من زيادة الصادرات السلعية ومن زيادة إيرادات مصر من قناة السويس بعد تأميمها. كذلك فإنه إحقاقاً للحق لم يتجاهل أن ينقل باطمئنان النتيجة التي أثبتتها خالد اكرام في مرجعه و هي أن متوسط عجز ميزان المعاملات التجارية أصبح في ١٩٥٩ / ١٩٦٦ ثلاثة اضعاف ما كان عليه في ١٩٥٢ / ١٩٥٨.

رصيد عهد الملكية يسعف المغامرات الناصرية

ومع كل المغامرات الناصرية المهذرة للثروة فإن رصيد عهد الملكية والليبرالية ظل يسعف المغامرات الناصرية ، ذلك أنه في مطلع ١٩٥٩ كانت بريطانيا لا تزال مدينة لمصر بثمانين مليون جنيه إسترليني! وقد ساعد هذا الرقم الضخم الرئيس جمال عبد الناصر فلم ينكشف على النحو الذي كان من الممكن أن ينكشف به لولا هذا الرصيد المتبقي.

لماذا انتهت صناعات الناصرية إلى الخسائر الفادحة؟

فجر قرار تصفية شركة الحديد والصلب في ٢٠٢١ كثيراً من الحقائق المريرة التي ينبغي التعامل معها بالعقل بعيداً عن الشماتة، وبعيداً عن الهروب ، وبعيداً عن اليأس، وبعيداً عن التحسر ، ذلك أن كل شعور من هذه المشاعر الأربعة الموجودة بالفعل و المتأججة بالفعل كفيل بأن يوقع التفكير العقلي العربي (وليس المصري وحده) في تصورات ذهنية ساكنة و متصلبة و خطيرة تتعد عن الحقائق كما انها تتعد بعيداً جداً عن البداية الصحيحة في طريق إدراك الحقيقة الاقتصادية في المقام الأول وما يترتب عليها من محددات مهمة في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء .

وسنحاول باختصار أن نستعرض بعض العناصر الحاكمة في تاريخ هذه الشركة أي شركة الحديد والصلب بطوان ، وفي هذه الصناعة الاستراتيجية كنموذج بارز للتصنيع الوطني مع إشارات سريعة إلى المصادر التي تدعّم ما تقدمه من الحقائق.

البداية في المكان الخاطئ

كانت فكرة دخول مصر صناعة الصلب موجودة بوضوح في الضمير المصري، ولن أحيل القارئ على ما أوردناه في كتبنا من آراء وطموحات مهندسين عظماء و رواد من طبقة عثمان محرم باشا ، ولكننا سنذكر له أن الفكرة كانت تستنهض همة عامة المصريين بالفعل حتى إن الأستاذ توفيق الحكيم روى أنه لما قابل إسماعيل صدقي باشا في المشتى في أسوان أخذ صدقي باشا يحدثه عن وجود خام الحديد الممتاز في تلك البقعة من أرض مصر، وأنه لا بد لنا من أن نبدأ صناعة الحديد. ولما بدأ قادة ٢٣ يوليو يمارسون الحكم عهدوا بالأمر الاقتصادي إلى أكثرهم هواية للفهم الاقتصادي وهو جمال سالم الذي كان قد قضى شهورا طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل العلاج ، وقد كان على الرغم من ضخامة عيوبه (على نحو ما أوجزناه في كتابنا عنه) رجلاً جاداً بل في غاية الجدّية، وبعيدا عن الأغاني والأفلام فإنه هو في الحقيقة الذي الشخص الذي تبنى مشروعات الإصلاح الزراعي و السد العالي ، وشركة كيما و الحديد والصلب ولولا تبنيه (الشخصي) لهذه المشروعات ما دخلت حيز التنفيذ، وذلك على الرغم من إيمان جمال عبد الناصر العميق بأهمية التصنيع وهو إيمان ميدئي كان يشترك معه فيه كل زملائه بلا استثناء ، وكان يسبقهم إليه الوفديون و الشبوعيون والإخوان المسلمون ، لكن جمال سالم كان يتفوق في فهم فكرة الانتقال إلى إنشاء المشروع، أو ما نسميه الآن : الإنفاذ ، وهكذا استطاع أن يستمع إلى الاقتصاديين في اجتماعات حاسمة ويخرج بالقرارات، وأن يبلور الأفكار في إجراءات و كيانات سواء كانت صوابا أم خطأ.

بدايات الخطأ في التوجهات

لكن ماذا بعد القرارات الواضحة ؟ هنا كانت الكارثة حيث وقع نظام الرئيس عبد الناصر في خطأين متلازمين فرضا وجودهما منذ البداية، وظلت مصر تدفع بسببهما ثمناً فادحاً حتى اليوم وحتى الغد.

الخطأ الأول هو إحلال الحماس محل الحزم

أو بعبارة صريحة لا تخلو من عناصر تقريب الصورة : إحلال حماس عبد الناصر محل حزم جمال سالم ، ولسنا نستطيع أن نظن أن أحداً في ٢٠٢١ يمكن ان يقول إن الحماس مهما بلغ مداه يكفي لتحقيق أيّ نجاح من النجاحات التي تحقّقها الجديدة.

الخطأ الثاني هو القرار السياسي المركب أو التوافقي

والتوافق صفة تختلف تماما عن صفة التوفيق ، وهو ما ظهر في القرار الذي اختار المكان بالقرب من القاهرة أو على أطرافها بينما الخام في أسوان. هكذا (ولأسباب شبيهة سنذكرها) بدأت الصناعة خاسرة من اليوم الأول إلا إذا أعفيتها من مصروفات نقل الخام وجعلت نقل الخام مسئولية مجانية تلقى على عاتق سكك حديد الدولة لتؤديها مجانا أو شبه ذلك .

إغضاء البصر عن تكاليف الطاقة

جاءت تطورات أخرى شبيهة بهذا الخطأ الأول الكبير، وهو إغضاء البصر عن التكاليف الحقيقية للطاقة في وقت كانت الدولة لا تأخذ المقابل الحقيقي لثمن الطاقة من مؤسساتها ، وهكذا كانت الدولة توفر للمصنع ما يطلبه من الطاقة بالمجان أو بشبه المجان ، ولم يحدث على مدى تاريخ الشركة أن استطاعت الشركة أن تطور بفعالية و تدبير من استخدامها للطاقة ولا حتى أن تغير التكنولوجيا التي تتطلب طاقة ضخمة، ولا أن تعيد توظيف الطاقة المبذولة بأن تستغل بعض هذه الطاقة المنبعثة من الأفران في خدمة أي إنتاج مواز وسأضرب مثلاً بسيطاً جداً بل ساذجاً لتبسيط الفكرة بأن أشير إلى ما تفعله أفران الخبز البسيطة في الأحياء البلدية حين توظف الحرارة المستهلكة لإنتاج الخبز لأغراض ثانوية جانبية من قبيل إنضاج بعض الأطعمة (تسويتها) كالفول المدمس ، وحين تعتمد على مصادر شبه مجانية كمصادر للطاقة كالمخلفات التي هي بلا ثمن .

هل كانت صناعة خاسرة منذ بدايتها

هكذا يمكن لنا القول ببساطة ومن دون أن نشير إلى أية أرقام إن الدراسة الاستراتيجية لاقتصاديات هذه الصناعة كفيلة بإظهار الاحتمال الأقوى الذي يبرئ المصريين بمن فيهم الرئيس عبد الناصر نفسه باعتبار أن هذه الصناعة كانت في حقيقة الأمر وعند حساب التكلفة الحقيقية صناعة خاسرة منذ بداية دخولها مرحلة الإنتاج في أواخر الخمسينات. وليس سراً أن مستحقات شركات الغاز والكهرباء كانت خمسة مليارات ونصف من إجمالي المديونية البالغة ستة مليار وثلاث.

كيف فشلت الإدارة السياسية لمصانع الحديد والصلب

نبدأ بقصة فرعية جانبية أشرنا إليها في كتابنا عن السياسة الخارجية في عصر الضباط حين التقى مسئول السوفييتي كبير دبلوماسي مصري كبير، وقال له إن حكومة زكريا محيي الدين ١٩٦٥-١٩٦٦ بعثت تطلب عوننا (كحكومة وخبرة سوفييتية) في إدارة (مصنع الحديد والصلب) ، وأنا ذهبنا ودرسنا الموقف، لكننا وجدنا ما وجدته الخبراء الألمان من قبلنا حين استدعيتهم لدراسة المشكلة نفسها، فالمشكلة تكمن في قوانينكم المصرية ولا تحتاج خبرة أجنبية.

نسبة الغياب في مصر تفوق الممكن

كانت نواة المشكلة بلغة عصرنا هي "عدم الجدّية" . و كان المثل الواضح الذي ضربه المسئول السوفييتي للمسئول المصري أن نسبة الغياب إذا وصلت في مصنع سوفييتي إلى ١% استدعى الأمر تحقيقات مع الإدارة ومع النقابة ومع الحزب بينما كنا في مصر في ذروة الانضباط الناصري نصل بنسبة الغياب إلى ٢١% بدون أي تحقيق، والسبب معروف وهو أننا لا نريد من العمال إنتاجاً وإنما نريد منهم أو من كتلتهم وقوفاً و حضوراً واحتشاداً في اللحظة المناسبة للتعبير الحماسي عن إيمان تحالف قوى الشعب العاملة بالناصرية وعظمة الناصرية والقومية العربية، فيكفينا هذا من هؤلاء العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة ويعيشون على الكفاف في مجتمعات لا توفر لهم ما ينبغي من حياة كريمة! وبناء عليه كما يقول القانونيون فقد جاء السوفييت (ومن قبلهم الألمان) ليكتبوا تقاريرهم الفنية التي يعرفون أنه لن يؤخذ بها، لكنهم أدوا ما عليهم من واجب حتى لا يكونوا ممتنعين عن العون.

لا أحد ينكر أن الدولة كانت جادة في التصنيع لكنها لم تواصل الجدّية

لا أحد يستطيع أن ينكر أن الدولة بقيادة عبد الناصر و السادات من بعده قد أنشأت مصانع كثيرة غير تلك التي أممتها ، وأنها طورت بعض ما أممته و توسعت فيه ، و لا أحد ينكر أن المصريين قد أقبلوا بحماس شديد على التطوع لإنجاح التجربة بل اعتبروها قضية حياتهم ومستقبلهم و واجبهم الوطني ، لكن نتائج هذا الحماس و الإخلاص كله ظلت أقل مما ينبغي بسبب قصور الرؤية و بسبب اللجوء الى التهريج في لحظات التتويج ، ومن المؤكد أن النتيجة النهائية كانت ستختلف لو أن الحوكمة الرشيدة كانت قد اتاحت بما فيها من تقييم جاد وتقدير للصواب و الخطأ .

الناصرية عاملت ما بنته على طريقة الإنجاب بلا تربية

وعندي في الحقيقة مجاز لغوي يلخص مشكلة الناصرية مع الصناعة ومع الاقتصاد عموماً وهو ان الدولة الناصرية عاملت ما بنته معاملة الإنجاب بلا تربية، و يبدو انها ظنت ان وظيفتها في الصناعة تقف عند حد الانجاب و ما بعده من سنوات الرضاة الطبيعية فحسب ، والدليل الواضح على هذا أن مصر نفسها شهدت بعد التأميم أزمت في الإنتاج من المصانع المؤممة وخطوط الإنتاج المضافة اليها على نحو لم تكن تشهده قبل التأميم ، بل إن المصانع أصبحت عاجزة عن الإمساك بخيوط اللعبة من أجل رفع أسعار منتجاتها كما أنها أصبحت عاجزة أصلاً عن زيادة الإنتاج.

الأمر لا يخلو من نقط مضيئة

ربما يفاجأ القراء بأن يقرأوا أن افضل ظروف عاشتها شركة الحديد والصلب كانت في عصر الرئيس أنور السادات، وبالطبع فإن قذائف الهجوم الجاهز على عصر الرئيس أنور السادات طائرة و جاهزة ومسيرة في الجو ولا تنتظر الإطلاق، ولهذا فنحن نسارع بأن نذكر أن السبب لم يكن هو اهتمام الرئيس بالمصنع ولا بالصناعة (مع أن الأمر لا يخلو أيضاً من اهتمام جاد وإيمان حقيقي) ، لكن السبب الحقيقي لهذه المرحلة المضيئة في تاريخ الصناعة المصرية في عهد الرئيس أنور السادات يعود إلى التوجه إلى الأخذ بفكرة دولة المؤسسات .

جدوى التوجه نحو دولة المؤسسات

مكن التوجه إلى دولة المؤسسات بكل معانيها من اهتمام مجموعة من المسؤولين الجادين الفاهمين بالبناء على مجهودات أسلافهم ومحاولاتهم الجادة في الإصلاح الهيكلي المتزن و المستشرف للتقدم العالمي في الإدارة الصناعية، وبخاصة أنهم كانوا من أفضل جيل عرفته مصر ، فقد كان المسئولون الكبار في عهد الرئيس السادات من مواليد ١٩٢٠ وما حولها ومن خريجي الجامعة ١٩٤٠ وما حولها حيث اتحت لهم في شبابهم الباكر أفضل فرص التعليم والتدريب والابتعاث للخارج وتبادل الخبرات الأجنبية في ظل حكومات وطنية رائعة، وهكذا كان الواحد من هؤلاء يأخذ قرارات شجاعة في ظل ما بدأه عهد السادات من تحرير القطاع العام من هراكية دولة الاتحاد الاشتراكي التي كانت تقول بوجود مؤسسات عامة تتبعها شركات عامة ، وتنتمي المؤسسات العامة بدورها إلى قطاعات متعددة في وزارات متعددة.

جدوى اقتناع السادات بتفكيك القبضة

اقتنع الرئيس أنور السادات مرة بعد أخرى بأفكار وقرارات عزيز صدقي ومصطفى خليل وإبراهيم سالم محمددين ومحمود على حسن وعيسى شاهين وغيرهم من المهندسين الأقوياء ووافق على تفكيك هذه القبضة البيروقراطية ، ولأول مرة في بدأ رؤساء الشركات يحسون بالقدرة على اتخاذ القرار بدلا من انتظار موافقة رئيس المؤسسة المصرية العامة للصناعات [المعدنية] التي لا بد أن تكون موافقة تحريرية صريحة محددة ترفق بخطاب صادر له رقم واردة الخ. ولا شك في أنه بالمنطق البيروقراطي ، فقد كان ما يتجه إليه الرئيس السادات يمثل نوعاً من الفوضى أو نصف فوضى، وبالمنطق الإنتاجي كان نوعاً من النجاح والنجاح الساحق.

فكرة مبارك في التوسط

فلما جاء عصر الرئيس مبارك حاول بحكم تكوينه المنضبط أن يتوسط بين الأسلوبين أسلوب الدولة القابضة والسلطة القوية وأسلوب الحرية ودولة المؤسسات، لكن الزمن لم يكن هو الزمن، وهكذا ضاع كثير جدا مما كان ممكناً أن ينقذ.

تجربة قطاع الاعمال العام

في ١٩٩١ بدأت الدولة اللجوء إلى أسلوب قطاع الاعمال العام وسار خطوات ناجحة بفضل ما أنجزه د. عاطف صدقي قبل تطبيقه من بنية إصلاح اقتصادي لكن الدكتور الجنزوري بجموده الفكري و محدودية استشرافه جاء ليعيد أسلوب الحماس الناصري بطريقة أقرب إلى التهريج على نحو ما حدث في توشكى و فيما سمي المشروعات القومية الكبرى، وهكذا كان من حظ الحديد والصلب أن تعود إلى الخسارة والشعارات حتى وصل بها الحال إلى ما وصلت إليه في ظل التحلل الجديد المستمر الذي بدأ منذ ١٩٩٦.

موقف رجال الدولة و أساتذة الاقتصاد من التأميم

مع أن المسؤولية الأولى و الكبرى تقع على عاتق الرئيس عبد الناصر فإن هناك عددا من المواقف المضيئة التي انتهجها مسئولون كبار و اقتصاديون بارزون كان لها الفضل في استدعاء الحكمة و إيقاف التدهور .

قصة موقف رائع للعقاد عبر عن إيمانه العميق بدوره

نبدأ بالمفكرين قبل الاقتصاديين ، من المعروف أن الأستاذ العقاد كان معاديا تماما للشيوعية أو التوجه نحوها سواء في الفكر أو الاقتصاد ، وقد كلفه هذا العداء عناء كثيرا و لا يزال يكلفه حتى الآن ، لكنه بما أوتي من الوعي والحكمة كان قد أبدى قبولا نفسيا (عن اقتناع) بالتنازل الواعي عن كثير مما يستحق من التقدير كئمن لموقفه الفكري الواضح ، ومن المعروف أيضا أنه لم يكتب كلمة واحدة في تأييد الأنظمة ولا الترحيب بها ولا التهليل لها على نحو ما فعل طه حسين كما أنه لم ينخدع بعبد الناصر على نحو ما انخدع الاستاذان أحمد حسن الزيات وتوفيق الحكيم . لكن التاريخ يذكر لنا بالإضافة إلى هذا موقفا رهيبا عبّر فيه العقاد عن رأيه من التوجهات الشيوعية التي بدأ أن الرئيس عبد الناصر بدأ يتجه إليها ، وقد عبر عن هذا الرأي بقوة وحماسة في موقف غير مشهور رواه الأستاذ حمروش فقال : " وعندما قال كمال الدين حسين في مؤتمر الاتحاد القومي :اشتراكيننا هي "اشتراكية التمليك وليست اشتراكية المصادرة " وقف العقاد في وسط القاعة مصفقا بحرارة و هو الذي لم يكتب كلمة واحدة في تأييد الثورة"

المناقشة الشهيرة بين كمال الدين حسين و عبد الناصر ودلالاتها

نأتي الى بقية القصة وهي قصة بالغة الدلالة على ثلاثة أمور كلها مهمة وهي القدرة البراجماتية للرئيس عبد الناصر ودهائه ونواياه : " وعاتب جمال عبد الناصر بعد ذلك كمال الدين حسين بسبب قوله في توصيفه للاشتراكية ، قائلا له : إننا لا نعرف ظروف المستقبل وما قد تدفعنا اليه ... التطبيق قد يقتضي المصادرة ". وهكذا يستطيع أي محلل للنصوص أن يكتشف ما حدث بعد ذلك بالفعل ، و هو أن الرئيس عبد الناصر :

- كان ناويا.
- وكان يهدد ولا يطمن.
- كما كان يتحوط ولا يقيد نفسه .

الفصل الثاني : فضاءات تبديد الثروة

تحولت مصر من دولة لا تعاني من أية ديون بل وتملك ديونا بالإسترليني على بريطانيا نفسها إلى دولة في مرحلة الإفلاس على نحو ما صرح بهذا النظام نفسه في مجلس الأمة في ١٨ يوليو ١٩٦٥، فلما انفردت جريدة الجمهورية ، بحسن نية ، بنشر هذا الخبر صودرت الجريدة و أحرقا أعدادها المطبوعة ، وعزل رئيس تحريرها من منصبه للأبد. ولم يحدث هذا بالطبع بين يوم وليلة ولكنه حدث بالتراكم و انتقلت الموازنات بالتدريج من الفائض الضخم إلى الفائض المعقول إلى الفائض البسيط ثم إلى العجز وكانت النتيجة أن الرئيس عبد الناصر لجأ إلى الاستدانة و الديون.

ومن الحق أن نقول ان ظروف مصر الاقتصادية كانت مساعدة للرئيس عبد الناصر في طموحاته إلى حد كبير وكذلك فقد كانت الظروف الدولية في عصر الحرب الباردة مساعدة له في مغامراته ، لكن سوء التصرف في الاقتصاد والإدارة بدد قيمة وعائد كل رصيد متاح ، وكل مساعدة ممكنة ، و في ظل الحرب الباردة كان المعسكران الغربي والشرقي يتسابقان على تقديم المعونات والقروض على حد سواء على نحو ما يتضح من قراءة الأرقام التي ذكرها الدكتور علي الجريتلي في كتابه "التاريخ الاقتصادي لمصر":

- القروض الأمريكية كانت تسدد بالعملة المحلية على ٣٠ عاماً وبفائدة ٤% فقط
- القروض السوفييتية كانت تقدم بسعر فائدة لا يتجاوز ٢,٥%

ومن الحق أيضا أن نقول إنه لولا الحرب الباردة ما قدمت هذه المعونات ولا القروض وهو ما أثبتته الأيام بعد ذلك حين بدأت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى الانحياز السافر ضده من قبل نهاية الحرب الباردة.

نموذج يلخص لعناصر الثروة المبددة

كان الأستاذ محمد شوكت التوني المحامي وعضو مجلس النواب السعدي يلخص في مقالاته هذه العناصر بأسلوب صحفي و بطريقة إجمالية تكاد تقترب من الحقيقة فيقول إنها كانت تشمل :

- ٤٥٠ مليون جنيه دينا لمصر علي بريطانيا (حصيلة النقد المصري الذي كانت تنفقه القوات المسلحة للحلفاء في مصر بضمان الخزانين البريطانية والأمريكية).
- ٣٥٠ مليون جنيه دينا علي الولايات المتحدة (هذه الأرقام مستمدة من تقارير البنك الأهلي ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١).
- ٨٥٠ مليون جنيه نقد أجنبي.
- ١٦٠٠ ودائع البنوك والشركات وشركات التأمين، التي أمت كلها (هذه الأرقام مستمدة من تقارير البنك الأهلي ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١).
- الغطاء الذهبي الذي كان يحفظ للجنيه المصري قيمته ومكانته في العالم حتي سنة ١٩٥٦!.

الاضطرار غير المعلن الى الاستدانة شبه السرية

من العجيب أن هناك نصا مخيفاً ومخفياً كتبه صاحبه وقال فيه إن ديون الرئيس عبد الناصر لم تكن أقل خطورة من ديون الخديو إسماعيل ، ومع هذا فإن أحداً حتى الآن لن يستطيع أن يتصور هذه الحقيقة التي أثبتتها الباحثة الاقتصادية هانسن ونقلها عنه بعض الناصريين واليساريين على استحياء.

مقولة هانسن التي تقرن عبد الناصر بالخديو إسماعيل

نقل الدكتور جلال امين من كتاب خالد اكرام الصادر عن البنك الدولي في ١٩٨٠ هذه العبارة التي لخص بها هانسن تقييمه لديون عبد الناصر و قال فيها إن مصر بدأت منذ ١٩٦٤/١٩٦٥ تلجأ إلى الاقتراض قصير الأمد بأسعار فائدة كان من شأنها أن تصيب الخديو إسماعيل نفسه بالدهشة!!.

بدايات التبيد المعلن

بدأ الرئيس عبد الناصر يبدد الثروة في سداد استحقاقات حقيقية و عاجلة لا تقبل التأجيل و لا الجدولة لأنها كانت مترتبة بطريقة مباشرة وفورية على سياساته و قراراته [الجبارة] او متوافقة مع طموحه وصورته البطولية أو ممهدة لما يرنو إليه من المجد .

تعويضات حملة أسهم قناة السويس

وهي تعويضات التزم بها النظام الناصري [بموجب قرار التأميم نفسه] تجاه حملة أسهم قناة السويس الذين امتت اسهمهم ، وعلى سبيل الإجمال فقد بلغت تعويضات مساهمي شركة قناة السويس ٣٧,٥ مليون جنيه إسترليني بالإضافة الى التنازل عن كل الأصول والأموال المملوكة للشركة في خارج مصر .

تعويضات الفرنسيين والبريطانيين

وهي تعويضات التزم بها النظام الناصري تجاه الفرنسيين والبريطانيين اللذين أممت الحكومة الناصرية ممتلكاتهم بعد تأميم قناة السويس ، وقد جاء هذا التأميم الانفعالي ليكون من قبيل التأميم المصاحب للتأميم ، وعلى سبيل الإجمال فقد بلغت تعويضات البريطانيين الذين أممت ممتلكاتهم ٢٥ مليون جنيه إسترليني.

تعويضات الطليان واليونان

وهي تعويضات التزم بها النظام الناصري تجاه الطليان واليونان الذين عوملوا معاملة البريطانيين والفرنسيين في التأميم على نحو تلقائي أو روتيني أو انفعالي.

تعويضات السودان

اقتضى مشروع السد العالي إغراق مساحات كبيرة من الأراضي في مصر والسودان، و على حين لاتزال مشكلة النوبة من المشكلات الملحة و المتجددة في

مصر فإن مصر التزمت بدفع تعويضات الجزء السوداني من النوبة ، وعلى سبيل الإجمال فقد بلغت تعويضات السودان بسبب السد العالي ١٥ مليون جنيه إسترليني.

الإففاق على صورة الزعيم في سوريا

وبعيدا عن القوانين الدولية الملزمة بالتعويض عن التأميم فإن مما لا يختلف اثنان فيه أن إنفاق الرئيس عبد الناصر على صورته في سوريا فقد فاق قدرة الموازنة على التحمل.

الإففاق على صورة الزعيم في اليمن : مليون جنيه يوميا

كذلك فإن إنفاق الرئيس عبد الناصر على تورطه المتجدد في اليمن فاق كل ما هو ممكن من خيال ، حتى إنه هو نفسه و القيادات القريبة منه كانوا يصرحون بكل وضوح أن تكلفة و جودنا في اليمن تصل إلى مليون جنيه مع كل صباح .

بدايات الاقتراض في عهد الناصري

بدا الشروع في توقيع اتفاقات القروض من دون استخدام فعلي أو فوري لهذه القروض في العام المالي ١٩٥٨ / ١٩٥٩ :

- قرض من الاتحاد السوفييتي لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان قيمته ١٧٠ مليون دولار.
- قرض مع الاتحاد السوفييتي لبناء السد العالي ٩٧ قيمته مليون دولار
- اتفاق تعاون مع المانيا الغربية قيمته ١٢٤ مليون دولار.

المعونات التي تلقاها النظام الناصري

طبقا لكتاب الدكتور علي الجريتلي الذي لم ينشر إلا بعد لأي و في عام ١٩٧٤ ، فإن المعونات التي تلقاها نظام الرئيس جمال عبد الناصر تشمل :

- ٧٥٠ مليون دولار هي قيمة المساعدات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

■ ١٢٥٠ مليون دولار هي قيمة المساعدات من الاتحاد السوفييتي والكتل الشرقية وبعض الدول الغربية

مبالغة جلال أمين في تقدير خطورة قطع المعونة الأمريكية

كان قطع المعونة الأمريكية هو السبب الرئيسي في نظر د. جلال امين لاتجاه مصر منذ ١٩٦٤ إلى الافتراض بسعر الفائدة الباهظ ، ومن المذهل أن نقرأ بالتفصيل ما يتضمنه جوهر دفاع جلال امين مع تحفظ مبدئي بأن المعونة لم تقطع عمليا الا في فبراير ١٩٦٧ و لم تبدأ خطوات قطعها الا في ١٩٦٥ ، و سنورد النص وليس بمقدورنا أن نجامل في قيمة هذا النص المتكرر الذي قدمه صاحبه بأكثر من صيغة و في أكثر من سياق ، و قد اخترنا آخر صيغة استقر عليها ، ومع هذا فإن تهافت الحجة يبدو جليا رغم روعة البيان وبلاغته ، ذلك أن منطق النص يبدو بوضوح شديد(لمن يعرف المنطق) مضطربا إلى أقصى حد ، ومع هذا فإننا نثبتته من أجل لفت النظر الى نوع جديد من [الخوارزميات المعكوسة] التي تحاول أن تقلب الباطل حقاً عند محبي الباطل فيفرحون بها، مع ان نص صاحب البلاغة لا يخلو أيضا من غمز للرئيس عبد الناصر بدهاء عميق يدركه الأكاديميون .

يقول الدكتور جلال أمين :

" إن من الممكن بالطبع أن نعتبر أن مجرد التجاء عبد الناصر للاعتماد على المعونات الغذائية الأمريكية كان موقفاً يتسم بقصر النظر والبعد عن الحكمة، على أساس أن هذه المعونة كان لا بد من اعتبارها من أول الأمر أمراً غير مضمون الاستمرار ومرهوناً بموقف الولايات المتحدة السياسي من النظام الناصري، وأن من قبيل التهور رسم خطة تنمية على افتراض استمرار هذه المعونة. هذا النقد، وإن كان لا يخلو من الصحة، فإنه أقرب إلى ذلك النوع من الانتقادات الذي يسهل توجيهه ممن ينظر إلى التجربة برمتها بعد انتهائها، وممن يعرف نهاية القصة، دون أن يقع عليه عبء المرور بالتجربة نفسها. لم يكن من السهل في اعتقادي، أن يتنبأ المرء في ١٩٥٨/١٩٥٩، حينما كان النظام الناصري يتمتع في الواقع بتأييد الولايات المتحدة، وحينما بدت الظروف الدولية مواتية للغاية لتدشين تجربة طموح في التنمية، بأن توازن القوة الدولية في منتصف الستينات سوف يؤدي بالولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدائي تماماً من التجربة الناصرية، ويقترن في نفس الوقت بإحجام الاتحاد السوفييتي عن تقديم العون لمصر بالدرجة المطلوبة لتعويضها عن توقف المعونة الأمريكية. كان من الممكن بالطبع تجنب انتكاس تجربة التنمية، الذي حدث

منذ منتصف الستينيات، لو استمع عبد الناصر لرأي فريق الاقتصاديين المصريين في نهاية الخمسينات الذين كانوا يعتبرون أهداف الخطة مفرطة في طموحها، فقبل معدلاً للتنمية أكثر تواضعاً وقل اعتماداً على الموارد الخارجية، أو لو أنه على العكس احتار طريقاً أشد تقشفاً فلم يسمح بزيادة معدل الاستهلاك الفردي والحكومي، واعتمد على المدخرات المحلية في تمويل متطلبات الخطة.

"كان الطريق الثالث الذي اختاره عبد الناصر هو التمسك بمعدل طموح للتنمية مع السماح في نفس الوقت ببعض الزيادة في مستويات الاستهلاك، وهو ما اسماه في ذلك الوقت "بالمعادلة الصعبة"، من حيث إنه لم يكن في الواقع يريد التضحية بشيء: لا بمستوى الاستثمار ولا بمستويات الاستهلاك، لا بالجيل الحاضر ولا بالمستقبل. كان حل المعادلة يكمن فيما توفر لعبد الناصر من موارد خارجية، وهو حل كان لا يخلو بالطبع من مخاطرة، ولكنها مخاطرة بدت وقت لتخاذ القرار مبررة بسبب توفر الظروف الدولية المواتية. من السهل علينا أن نقول إنه كان على عبد الناصر أن يكون في نهاية الخمسينات أقل مغامرة وأكثر واقعية، ولكن الواقع هو أننا، على الرغم من كل ما تعرضت له مصر من مصاعب بعد منتصف الستينيات، ما زلنا حتى اليوم نجني بعض ثمرات مغامرة عبد الناصر وجسارته، وأن ما تعرض له الاقتصاد المصري من مصاعب منذ ذلك الوقت لم يكن بالضبط من آثار تلك المغامرة، بل كان من آثار توقفها، وأن هذا التوقف لم يكن في الأساس بسبب قطع المعونات الأمريكية، الذي كان باستطاعة مصر بسهولة التغلب على آثاره، وإنما كان بالأساس بسبب حرب ١٩٦٧ التي فرضت على مصر فرضاً."

النتائج الاقتصادية لهزيمة ١٩٦٧

- إغلاق قناة السويس التي كانت تحقق دخلاً سنوياً ١٦٤ مليون دولار في المتوسط في السنوات السبع السابقة.
- تخريب معامل تكرير بترول السويس.
- فقدان آبار بترول سيناء.
- فقدان ما كانت بقية المعونات الغذائية الأمريكية تتيحه في حدود ١٢٠ مليون دولار في المتوسط.
- إيرادات السياحة بمتوسط ١٠٠ مليون دولار في السنوات السبع السابقة.

ارتفاع معدل المساعدات من الكتلة الشرقية

- ١١٦ مليون دولار في المتوسط في الفترة ١٩٥٤/١٩٦٦
- ١٤٠ مليون دولار في المتوسط في الفترة ١٩٦٧/١٩٧٢

مساعدات الدول العربية

- ٢٨٦ مليون دولار في المتوسط بعد حرب ١٩٦٧

ظهور أرقام الديون

في سنوات ما بعد ١٩٦٧ بلغت أقساط ديون نظام الرئيس عبد الناصر المستحقة للسداد ٢٤٠ مليون دولار وهو الذي كان حتى ما بعد حرب ١٩٥٦ غير مدين لأحد، بل ويملك رصيذاً من الإسترليني تدين بريطانيا لمصر به.

المؤشرات الاقتصادية بعد ١٩٦٧

انخفض معدل الاستثمار من ١٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٤/١٩٦٥ إلى ١١,٨% ١٩٦٩/١٩٧٠. و من الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاديين ينظرون إلى معدل الاستثمار مقارنة بمعدل الادخار المحلي، و قد تعارفوا على انه كلما كان الاستثمار قريبا من الادخار ولا يزيد عليه فإن هذا يشير إلى حالة من حالات الركود.

عجز ميزان المدفوعات

تدهورت كل معدلات التنمية وتدهور ميزان المدفوعات أيضاً.

٢٠٤ مليون دولار	١٩٥٩/١٩٦٦	•
٣٧٥ مليون دولار	١٩٦٧/١٩٧٢	•

ديون مصر في نهاية عهد عبد الناصر

يذكر الدكتور جلال أمين (في ثلاث صفحات متتالية وفي سياقات مختلفة) ثلاثة أرقام مختلفة (لكنها قريبة من بعضها البعض) لإجمالي ديون مصر في نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر. ففي الصفحة ٦٥ ينقل عن اكرام قوله إن إجمالي الديون المدينة كانت ١٣٠٠ مليون دولار ، وفي الصفحة التالية ٦٦ يشير إلى أن الدين الخارجي المدني العام طويل ومتوسط الأجل لغير الأغراض العسكرية في سنة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر كان ١٧٠٠ مليون دولار معتمدا في هذا على رقم تقرير صندوق النقد. ثم يذكر في الصفحة الثالثة أنها كانت ١٨٠٠ مليون دولار ، ومن الواضح انه يعتمد في كل حال على الرقم الذي يناسب مقتضيات البيان التي يجيد استخدامها في محاولة لإنقاذ صورة الرئيس جمال عبد الناصر كما نلاحظ حرصه على تجاهل الديون العسكرية وكأنها كانت ديونا على نظام المشير عبد الحكيم عامر وليس على نظام الرئيس عبد الناصر.

تمويل العجز في نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر

المنح المقدمة من الدول العربية	٢٨٦	مليون دولار
قروض من الكتلة الشرقية	١٤٠	مليون دولار
سحب من الاحتياطي	٣٠	مليون دولار
تسهيلات الموردين من الدول الغربية	١٣٣	مليون دولار
قروض قصيرة الأجل من البنوك التجارية.	٣٧	مليون دولار

نموذج موحٍ لسياسات توزيع الدخل

من المعروف أن من أساسيات دراسة النظم الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاد السياسي أن يتأمل الباحثون في سياسات توزيع الدخل ومن العجيب أن البسطاء يفعلون الشيء نفسه على مستوى تفكير هم العام الذي يسميه المتعاملون تفكيرا بسيطا بينما هو تفكير جوهري وأصولي المنهج .

القصة التي رواها سامي شرف في محاكمات ١٥ مايو

كان دخل المصريين منذ ما قبل منتصف الستينيات قد أصبح يمر من خلال قبضة الرئيس سواء في ذلك الأجور و المعاشات أو ما يقابلها من معاشات كانت تصرف لمن أمت أملاكهم أو فرضت عليهم الحراسة ، وهكذا وصلت الدولة الأبوية أو البطيريركية مستوى فريدا في إبداعها ، ومن دون الدخول في مناقشات طويلة فإننا نضرب للقراء مثلاً موحياً، هو ما كان الوزير سامي شرف نفسه صرح به عن إعانات (أو هدايا الرئيس عبد الناصر) لوزارته عند زواج بناتهم.

سامي شرف يستشهد بحافظ بدوي الذي كان يحاكم أمامه

كان السيد حافظ بدوي الذي وصل إلى منصب الوزير في ١٩٦٨ من مواليد ١٩٢٢ وكان من خريجي المعلمين المتوسطة ثم واصل دراسته وحصل على ليسانس الحقوق، ثم أصبح عضواً في مجلس الأمة (١٩٦٤) فوزيراً (١٩٦٨) . كان متوسط مرتبات زملائه المعلمين او المحامين في نهاية عهد عبد الناصر حوالي ٣٠ - ٥٠ جنيه لكنه بحكم أنه كان قد أصبح وزيراً أصبح بصفة رسمية ومعلنة يتقاضى عدداً من المئات لا يجاوز بالطبع عدد أصابع اليد الواحدة، أي أن دخل هذا الوزير كان يبلغ ثمانية أضعاف دخل زملائه ، لكننا نواجه بعنصر من العناصر الجوهرية في لب السياسة الناصرية عندما نتأمل منحة الرئيس عبد الناصر لهذا الوزير في كل زيجة من زيجات بناته ، على نحو ما لخصها سامي شرف فقد كانت منحة الأولى ثلاثة آلاف جنيه أي ما يوازي دخل أي زميل من زملائه في ستين شهراً، وفي الزيجة الرابعة أربعة آلاف جنيه أي ما يوازي دخل أي زميل من زملائه في ثمانين شهراً. وهنا نجد المفاجأة القاسية التي لن نصفها وإنما نترك كلمات سامي شرف تعبر عنها بوضوح!

العطاء و الولاء

نسأل مباشرة السؤال الذي يقول : ما هو المنطق في هذا التوزيع (المميز) أو الحكيم للدخل إلا أن يكون شراء الولاء أو الإيجار على البقاء على الولاء؟ لهذا فإننا لا نعجب أن نعرف مما رواه سامي شرف نفسه إن يد الرئيس كانت مطلقة في مليون جنيه مصروفات سرية ! وهو مبلغ كبير بالقياس إلى الموازنة العامة للدولة، وكان يصرف بدون أية مستندات صرف!

رواية كمال خالد لمقولة سامي شرف

في كتابه الأستاذ كمال خالد "رجال عبد الناصر والسادات" (الذي كان محاميا عن شعراوي جمعة في قضية مايو ١٩٧١) أن سامي شرف وهو في قفص الاتهام قال إن المدعي الاشتراكي يتهمني باستغلال النفوذ ، والمحقق رئيس النيابة يسألني: إذا كان عندي مستند يفيد أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي صرح لي بإنفاق المبلغ موضوع الاتهام بمناسبة زواج ابنتي "ليلي" و"هالة" من المصاريف السرية لرئاسة الجمهورية... ..

مليون جنيه سنويا مصروفات سرية للرئيس عبد الناصر

" إن الرئيس جمال عبد الناصر كان له مليون جنيه سنويا مصاريف سرية، وقد رفض رفضا باتا الإمساك بدفاتر توضح أوجه الإنفاق بطريقة تفصيلية وقال لي : "لا تخلق قاعدة كهذه وأنا استشهد بالسيد حافظ بدوي رئيس المحكمة ما الذي حدث بمناسبة زواج ابنته الأولى والثانية... .. في كل مرة كنت أستدعيه إلى مكنتي وأسلمه ظرفا به مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأقول هدية الرئيس جمال للعروسة.. فكان يدعو للرئيس ويدعو لي أيضا .. وضحك سامي شرف ساخرا وهو يقول: في المرة الأخيرة كان الظرف به أربعة آلاف جنيه وبمجرد أن لاحظ حافظ بدوي هذا الرقم على الظرف حتى أخذ يدعو لي ويكرر الدعاء..

"وقد استمع المرحوم جمال عبد الناصر لتسجيل هذه المقابلة ولفت نظره أن دعاء حافظ بدوي لشخصي يزيد أضعافا عن دعائه للرئيس جمال.. فقال لي : إوعى تعطيه فلوس ثاني.. وإن كنت عايز [فأعطه] من جيبك عشان الدعاء يبقى حلال عليك" ..

أوامر الرئيس جمال الشفوية مطاعة وتنفذ فوراً

واستطرد سامي شرف يقول: "وكل ما أريد أن أسأل رئيس المحكمة (أي الوزير و رئيس مجلس الشعب حافظ بدوي نفسه) : هل حصلت منه على إيصال باستلام أي مبلغ من هذه المبالغ؟! .. هل طلبت منه التوقيع على أي دفتر أو على أي ورقة؟! هل أحضر لي خطابا من الرئيس جمال بتسليمه أي مبلغ من هذه المبالغ؟! . إن شيئا من ذلك لم يحدث .. فقد كانت أوامر الرئيس جمال الشفوية مطاعة وتنفذ فوراً، ليس هناك حاجة لورق أو إيصالات أو أوامر مكتوبة".

الفصل الثالث : الذين شاركوا في صناعة القرار الاقتصادي

أولا: كبار رجال الدولة

اشترك مع الرئيس جمال عبد الناصر في صناعة القرار الاقتصادي على فترات مختلفة أربعة من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وسياسي سوري كان نائبا لرئيس الجمهورية ، وقد توالى إسهاماتهم على فترات متتالية مع فجوات بينها.

جمال سالم

كان أول هؤلاء وأكثرهم تأثيراً، وهو الذي أنجز وحده تقريبا الإصلاح الزراعي كما أنه هو الذي وضع السد العالي في دائرة الاهتمام والخطوة، بعد أن وافق على فكرته، وأقر خطته.. الخ، وهو أيضا صاحب اليد الطولي في مجلس الإنتاج تأسيسا وعملاً. كان ملما بالاقتصاد إلى درجة ما لكنها أفضل من إمام الباقرين، وكان واعيا بطبيعة الحياة الاقتصادية الغربية بحكم إقامته لمدة في أمريكا، وقد تناولنا كل هذه الجزئيات في كتابنا عنه " جمال سالم : غطرسة القوة " الذي صدر منذ عامين .

حسن إبراهيم

لم يحل حسن إبراهيم محل جمال سالم تماما ولكنه أصبح بمثابة عضو القيادة (سواء مجلس قيادة الثورة او مجلس الرياسة) الذي يتناول القضايا الاقتصادية أو تحال عليه، وقد كان هو من أسس أول الكيانات التي يمكن أن تكون هي القطاع العام أو رأسمالية الدولة من دون أن يتصور أن الأمور ستتطور إلى ما تطورت إليه، كان صاحب رؤية ومدركا لحدود ما ينبغي وما لا ينبغي، ولهذا فإنه اختلف مع الرئيس جمال عبد الناصر كما سنرى.

أكرم الحوراني

أول نواب الرئيس عبد الناصر كرئيس الجمهورية العربية المتحدة، وهو المفكر السياسي البارز الذي فتح عيون المسؤولين المصريين عسكريين ومدنيين على أفق

الاقتصاد السياسي، والمعنى السياسي لقراراتهم الاقتصادية، وقد تصور ، عن حق، أنه يمكن له أن ينجز شيئاً من خلال موقعه في مجلس الوزراء على يمين الرئيس جمال عبد الناصر، أو في لجان ذلك المجلس في غياب عبد الناصر، لكنه فوجئ بقدرة الرئيس جمال عبد الناصر على إلغاء الآخرين وإهمال قراراتهم، وتجاوز رأي الأغلبية ، وتحقير توجهاتهم، والالتفاف على ما يقدمونه من صواب، وهكذا فإنه أثر السلامة بالاستقالة لهذا السبب ضمن أسباب أخرى شبيهة.

و في كتابنا دهاليز الناصرية (الذي صدر في ٢٠١٤) تفصيلات كثيرة عما كان بين اكرم الحوراني والرئيس جمال عبد الناصر من اختلاف في الفكر وفي وجهات النظر التنفيذية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية و السياسات المرتبطة بها .

عبد اللطيف البغدادي

بعد النجاح الكبير الذي أحرزه عبد اللطيف البغدادي في مجال البلديات والمدن تولى البغدادي مسئولية التخطيط فبزغ نجمه ، كما تولى شؤون مدينة بورسعيد بعد العدوان فنجح فيها و تمكن من جمع السلاح الذي كانت الدولة قد وزعته على المقاومة الشعبية ، ثم تولى رئاسة البرلمان عند تشكيله في ١٩٥٧ ، لكن البرلمان سرعان ما اصطدم مع عبد الناصر اصطداماً خشناً كان لا بد معه من خروج عبد اللطيف البغدادي من رئاسة البرلمان التي تولاهما حتى قيام الوحدة فحسب ، بل ان البرلمان نفسه تم حله ، و عين برلمان جديد برئاسة أنور السادات في ١٩٦٠ . وهكذا أصبح لا بد للبغدادي من وزارة يتولى امرها فاختار واختير له أن يتولى وزارة الخزانة (بعد اختزال المالية إلى خزانة فحسب) كنوع من التحدي، وقد أداه كعادته بنجاح ساحق كان من أسباب عدول الرئيس جمال عبد الناصر عن بقاء الوزارات في حوزة أنداده، وهكذا ترك البغدادي الخزانة سريعاً وأصبح عضواً في مجلس الرئاسة وإن كان موقعه فيه متقدماً على الآخرين.

وقد تناولنا في كتابنا شهيد النزاهة الثورية (الذي صدر في ٢٠٠٦) بالتفصيل المعقول ما كان بين البغدادي والرئيس جمال عبد الناصر من اختلاف في الفكر وفي وجهات النظر التنفيذية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية و السياسات المرتبطة بها .

زكريا محيي الدين

في وزارة جمال عبد الناصر التاسعة التي تشكلت عقب هزيمة ١٩٦٧ أصبح زكريا محيي الدين الرجل الثاني بعد عبد الناصر وذلك بعد الخروج المتوالي لكل من جمال سالم والبغدادي والمشير عبد الحكيم، وأصبح عضواً في مجالس الوزراء بدون وزارة، وهذه هي المرة الأولى التي يترك فيها الداخلية التي كان قد احتفظ بها في أثناء رئاسة الوزارة، وهكذا كان عليه أن يهتم بالسياسات العامة في كل الأزمات التي يعيشها الوطن، ومع انشغال جمال عبد الناصر بتصفية عبد الحكيم عامر وبإعادة تنسيق القيادة في القوات المسلحة تحولت كثير من الأمور المدنية لتصب عند زكريا محيي الدين ، ووجد الدكتور عبد المنعم القيسوني وأمثاله من الوزراء المدنيين في شخص زكريا وهدوء طبعه وقدرته على الاستماع فرصة لم يجدها من قبل عند عبد الناصر. وهكذا أصبح هناك رأي أو توجه متميز يقوده زكريا محيي الدين داخل مجلس الوزراء لكن الرئيس الناصر بسلطويته استطاع كشف هذا المحور الجديد من خلال ما زعم أنه مناقشات جادة للإفادة من الأخطاء، بينما كانت الحوارات محاولة ذكية منه لتمييز من أصبحوا مؤمنين بالحقيقة ومدركين لها ممن لا يزالون مؤمنين به هو نفسه ، وهكذا فقد زكريا موقعه وخرج من النظام في بدايات ١٩٦٨ وتشكلت آخر وزارات عبد الناصر من دون وجوده فيها. و في كتابنا عن زكريا محيي الدين : بلاغة الصمت (الذي صدر منذ عامين) تفصيلات كثيرة عما كان بين الرجلين من اختلاف في الفكر والتطبيق فيما يتعلق بمقاربة القضايا الاقتصادية و السياسات المرتبطة بها .

تجربة حسن ابراهيم في مرحلة التحول الاقتصادي

تمثل تجربة حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة و صديق الرئيس عبد الناصر مرحلة تاريخية مهمة في بلورة دور الدولة في الحياة الاقتصادية في عهد يوليو ١٩٥٢ ، و من العجيب أن حسن إبراهيم الذي بدأت هذه الحقبة على يديه لم يكن موافقا على الصيغة التي تطورت بها و لا على النهاية التي انتهت لها ، ولم يكن ليوافق على أن يستمر في موقع القيادة والتوجيه لهذا التدخل الحكومي الذي نتج عن تكراره و توسعه ما يمكن وصفه بمصطلحات الاقتصاد بأنه "رأسمالية الدولة" ، ومن المهم أن نشير الى مالا يتضمنه أي مرجع من أن هذا الاطار جاء بالتدرج المتنامي على نحو يصعب على كتب التاريخ أن تتبعه . وقد بدأ الامر في هذا التدخل "العسكري" المقصود منذ تدخلت الدولة للتعجيل بإنشاء مشروعات جديدة اقترحها

كبار رجال الدولة من الاقتصاديين اللامعين في حقبة الليبرالية. وقد كان الطبيعي أن ينسحب حسن إبراهيم من هذا الملف في ظل رغبات الرئيس جمال عبد الناصر المتوالية وقفزات عزيز صدقي في الهواء ، وفي ظل الترحيب بتغيب الحقيقة.

نشأة المؤسسة الاقتصادية و دخول العسكريين لميدان الاقتصاد

أنشئت هيئة جديدة أو كيان باسم المؤسسة الاقتصادية لتدير ما أمم من أموال أجنبية بعد عام ١٩٥٦ وقد تولى تأسيسها حسن إبراهيم، وأحيلت إليها المشروعات التي كان يشرف عليها مجلس الإنتاج، فيما بعد ذلك تولاه المهندس صدقي سليمان ، ثم جاءت مرحلة المؤسسات العامة و تأسس القطاع العام بهيكله المعروفة والمتوالية .

أول شركتين كونتهما المؤسسة الاقتصادية

روى حسن إبراهيم للأستاذ حمروش أنه من خلال المؤسسة الاقتصادية " كون شركتين عام ١٩٥٨ هما شركة النصر لصناعة الأفلام ولأول مرة يستخدم اسم النصر ، شركة البويات والصناعات الكيماوية... و ذكر فيما رواه أن جمال عبد الناصر أسهم فيهما بمساهمة رمزية دليلا علي تأييده لفكرة تشجيع البرجوازية المصرية (هكذا يقول الأستاذ حمروش وهو يقصد أصحاب الأموال فحسب) وأنها كانت تحاول أن تقوم بما يعجز عنه القطاع الخاص من ناحية المال والخبرة، ومع ان هذه المؤسسة في عهد حسن إبراهيم لم تنجح إلي فرض سيطرة الدولة فان الفكر الناصري سرعان ما انتصر لرؤيته في ضرورة هذه السيطرة التامة والحاكمة .

متى بدأ حسن إبراهيم يجاهر باعتراضاته القديمة

حين بدأت روايات التاريخ تدخل إلى مناطق نقد السياسات المظهرية والمتعنتة والسفينة والارتجالية جاهر حسن إبراهيم (فيما رواه عنه سامي جوهر في كتابه : "الصامتون يتكلمون" و احمد حمروش في كتابه "مجتمع عبد الناصر" بأنه لم يكن موافقا علي بعض الاجراءات غير المدروسة التي كانت تنفذ من باب الدعاية في مجال الصناعة. وقال إنه قد قدم استقالته الاولي في ١٩٥٩ عندما صدر قرار لم يخطر به لنقل الاشراف علي البنك الصناعي من المؤسسة الاقتصادية (التي كان هو المسئول عنها) إلي وزارة الصناعة .

خلافات حسن إبراهيم و عزيز صدقي حول التصنيع

وربما يدلنا هذا على أن النزاع بين حسن إبراهيم و رجل عبد الناصر (د. عزيز صدقي) المعروف بشراسته كان قد بدأ. لكن حسن إبراهيم ذكر لكل من روى لهم أنه سحب الاستقالة بعد لقاء له مع جمال عبد الناصر في استراحة القناطر.

استقالة أخرى لحسن إبراهيم : لم يتوافق مع الرؤية الاقتصادية لعبد الناصر

تحدث الأستاذ حمروش ببعض الاقتصاب عن بعض ما أحاط باستقالة حسن إبراهيم الثانية والأخيرة من مسؤوليته عن القطاع الاقتصادي ، وقد نسب حمروش ما رواه عن هذه الاستقالة لحسن إبراهيم نفسه ، ويبدو بوضوح أن حمروش كان قد اطلع بصورة ما على نص الاستقالة :

" ولكن حسن إبراهيم لم يلبث ان استقال مرة اخري من المؤسسة الاقتصادية في ١٨ اكتوبر ١٩٥٩ بخطاب طويل من ٢٢ صفحة و في هذا الخطاب يتضح وجود خلافات بين وجهات النظر منها رغبة حسن إبراهيم في بيع ما تملكه المؤسسة من اسهم الشركات للجمهور علي اساس احتفاظها بنسبة ٣٥% فقط ، ورفض جمال عبد الناصر لهذا الاتجاه."

اعتراض البغدادي على التأميمات تطور إلى خروجه من السلطة

كان الأستاذ أحمد حمروش هو أول من أشاع القول بأن عبد اللطيف البغدادي " لم يكن متحمسا للمرحلة الثانية من التأميمات (١٩٦٣) ، ولم يكن من أنصار الاندفاع في طريق التطبيق الاشتراكي بهذه الصورة . . فهو رغم موافقته على الميثاق وقوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ لم يتصور أن مزيدا من الإجراءات سوف يتوالى ويحاصر حرية الاستثمار الفردي التي تنمي عند الفرد روح الإجابة والمنافسة .

" تركز الخلاف بينه وبين عبد الناصر حول مشروعية تأميم المطاحن ومضارب الأرز ومحالج القطن بقرارات جمهورية دون عرض الأمر على مجلس الرئاسة ، وشعر عبد اللطيف البغدادي أن دور ذلك المجلس قد أصبح شكليا وأنه لا يسهم في صنع سياسة الدولة ولم يجد سبيلا إلا بتقديم استقالته ، ولم تكن هذه هي استقالته الأولى، ولكنها كانت الأخيرة»

البغدادي لم يكن اشتراكيا علميا

يقول حمروش إن البغدادي لم يكن مقتنعا بالتوسع في التأميمات التي تصل المشاريع الخاسرة ، بالإضافة إلي رغبته في دعم أجهزة التخطيط التي سبق له أن تولي وزارتها حتي لا تنفرد الصناعة وحدها في مجال العمل، ثم يستطرد متحفظاً بقوله : "ولا يعني هذا أن عبد اللطيف البغدادي كان اشتراكيا علميا يختلف فقط في إجراءات التطبيق ولكنه كان من المؤمنين بإمكانية تطور المجتمع في طريق رأسمالي مع اتخاذ بعض إجراءات اشتراكية ، ولكنه لم يعلن عن اتخاذ موقف معارض صريح لمبادئ الميثاق أو لإجراءات التأميم سواء عام ١٩٦١ أو ١٩٦٣ ."

حسن إبراهيم وزكريا محيي الدين يعارضان أيضا

وكان الأستاذ أحمد حمروش أيضا هو من كرر القول بأن حسن إبراهيم ذكر له أنه عارض تأميم محلات بنزايون وعدس وشملا بعد تأميم محلات عمر أفندي وذلك لاقتناعه بنقص القدرة الكافية على إدارة هذه المحلات بنجاح ، كما روى أن زكريا محي الدين قال له إنه كان يؤمن بأن الملكية الخاصة ضمان للحرية السياسية وأن القطاع العام غير مضمون من نواحي الإدارة ، و أنه كان يفضل تحديد ملكية الأسهم في الشركات للفرد والأسرة وبذا يضرب سيطرة رأس المال على الحكم . بل إنه اعترف له أن بأن جانبا من هذه الإجراءات كان يستهدف سيطرة الحاكم على موارد الرزق أو لقمة العيش.

إنشاء مؤسسة مصر على غرار المؤسسة الاقتصادية

في تلك الفترة كان العسكريون قد بدأوا دخول ميدان الصناعة والاقتصاد، و تشكل كيان جديد باسم مؤسسة مصر التي رأس مجلس إدارتها المهندس حلمي السعيد مدير مكتب جمال عبد الناصر وضم مجلس إدارتها الضباط المهندسين سمير حلمي واحمد توفيق البكري و السيد عويس ثم حسن مرعي و محمد علي حسن . ولكن هذا التنظيم لم يستمر طويلا . . . فقد أتمت وزارة الصناعة تنظيم المؤسسات على أساس نوعي وألغيت مؤسسة مصر ونصر والمؤسسة الاقتصادية وذلك عام ١٩٦٠. أي أن النتيجة الطبيعية كانت أن تتركز السيطرة في يد الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة .

أكرم الحوراني يفتح أعين المصريين على الاقتصاد السياسي

معارضته فرض ضريبة لصالح عبود باشا

روى أكرم الحوراني الذي كان هو نائب رئيس الجمهورية في عهد الجمهورية العربية المتحدة في مذكراته قصة معارضته فرض ضريبة لصالح شركة يملكها عبود باشا :

«أحيل إلينا مشروع قانون يقضي بفرض ضريبة واحد أو نصف بالمائة، لم أعد أتذكر تماما، على جميع صادرات ومستوردات إقليمي الجمهورية لصالح شركة عبود باشا للبواخر التجارية، دارت مناقشة حادة بيني وبين الوزراء المصريين المركزيين حول هذا المشروع، وكانت حجتهم أن الجمهورية العربية المتحدة بحاجة إلى أسطول تجاري، وأن هذه الضريبة على الاستيراد والتصدير هي لصالح إنشاء الأسطول لا لصالح عبود باشا، أما أنا فقد كان رأيي أنها لصالح عبود باشا أكبر رأسمالي مستغل في مصر، وأنتي لن أوافق ، ولو قطعت يدي على فرض هذه الضريبة إلا بعد تأميم شركة عبود باشا»

" وكان حسين الشافعي أكبر المتحمسين لفرض هذه الضريبة، وفي نهاية الجدل قررت أكثرية أعضاء اللجنة التشريعية إلغاء هذا القرار "

لكشفه أن عبد الناصر لم يكن يأخذ بالأغلبية

".... علمت بعد فترة أن القرار قد نشر في الجريدة الرسمية، وهنا يقرر الحوراني (الذي هو نائب الرئيس الجمهورية في عهد الجمهورية العربية المتحدة) أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يأخذ بالأغلبية ، فإذا عارضته الأغلبية ، فإنه كان يصدر قراره دون أن يأبه بقرارها السابق المعارض لقراره .

لكن طوفان التأميم أغرق عبود

بالطبع فإن القراء يعرفون ما لم يذكره الحوراني في هذه اللحظة لأنه لم يحدث الا بعد أن استقال الحوراني ، فقد أمتت شركة عبود ، وكل ما هو عبود ، وكل ما هو شركة.

انتقاد الحوراني للتجاوز عن التخصص في سلطات الوزارات

ويرتبط بهذا ما رواه الحوراني عن التجاوز عن التخصص في سلطات الوزارات مادام في الأمر إرضاء للرئيس عبد الناصر:

«كما أحيل إلينا (في مجلس الوزراء) قرار يقضي برصد اعتمادات لبناء مساكن للوزراء المصريين تخصص لاصطيافهم في الإسكندرية، وهي من مخصصات وزارة الإصلاح الزراعي، وكان صاحب المشروع سيد مرعي وزير الإصلاح، فرفضت الموافقة على المشروع لأنه ليس من اختصاص وزارة الإصلاح الزراعي أن تبني مساكن وشاليهات للوزراء في الإسكندرية، وقد خطر لي، وأنا أناقش هذا المشروع، أن وزارة الإصلاح الزراعي، هي التي تولت بناء استراحة عبد الناصر في الإسكندرية (استراحة المعمورة)».

هل كان عزيز صدقي مؤمنا بالتأميم

في حقيقة الأمر فإن الدكتور عزيز صدقي كان مضطرا الى الايمان بالتأميم حتى تستفيد وزارته و دعايته من الأصول المؤممة في اثبات وجود سياسة تصنيع أو نهضة في التصنيع، لكنه فيما رواه للأستاذ احمد حمروش كان يوحى بانه كان يعرف انه يلتف على الحقيقة حتى انه قال له بكل وضوح: "لولا قروض الدول الاشتراكية ما أمكن إقامة المصانع". ومع هذا فقد كان عزيز صدقي نفسه يقول أيضا بحقيقتين تبدوان متناقضتين و لا تخدمان آرائه، فهو يقول أولا: إن جملة الاستثمار الأجنبي عام ١٩٦١ كانت ٦٠٠ ألف جنيه فقط، مما جعل فكرة التأميم والاشتراكية ضرورة حتمية للنهوض بمستوى الشعب، و كان يقول ثانيا بأن رأس المال الخاص المستثمر في الصناعة بعد التأميم قد زاد عما كان عليه قبل التأميم، وهذا نوع من الخداع البصري الذي يلجأ إليه المتمرسون، ذلك انه هو نفسه القائل بأن حركة رأس المال الداخلي لم تكن تتجاوز ٥٠ مليون جنيه، وهكذا فإن قدرات القطاع الخاص تظل محدودة مهما بلغت.

و في كتابنا "الهندسة المستأنسة في غياب الديموقراطية" تفصيلات كثيرة عما كان بين الدكتور عزيز صدقي و عدد من كبار رجال الدولة من اختلاف في الفكر فيما يتعلق بمقاربة سياسات التصنيع و التأميم و العمال.

ثانياً : طبقات أساتذة الاقتصاد الذين تحملوا المسؤولية مع عبد الناصر

يمكن لنا رغم كثرة التبديلات و التغييرات في الوزارات الاقتصادية أن نرصد ثلاث مراحل

- مرحلة عبد الجليل العمري و على الجريتلي
- مرحلة د. عبد المنعم القيسوني
- مرحلة د. عبد العزيز حجازي

مرحلة الدكتورين عبد الجليل العمري و الجريتلي

يبدأ رجال الاقتصاد الذين تولوا المسؤولية بعد ٢٣ يوليو بوزير المالية الأشهر عبد الجليل العمري الذي كان مرشحاً لرئاسة الوزارة واعتذر، لكنه نال منصبه نائب رئيس الوزراء، واستعان بصديقه العلامة علي الجريتلي في منصب نائب الوزير ثم منصب الوزير ووزير الدولة .

مرحلة د. عبد المنعم القيسوني

وبخروج هذين الرجلين الكبيرين في مارس ١٩٥٤ لجأ عبد الناصر إلى عبد الحميد الشريف وهو مصرفي تقليدي كان رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر لكنه لم يكن قادراً على التوافق مع العقلية الناصرية وحيوية الأحداث وهكذا ظهر الحل في د. عبد المنعم القيسوني الذي دخل الوزارة نائباً للوزير ، وسرعان ما أصبح وزيراً، وقد بقي القيسوني قريباً من الرئيس جمال عبد الناصر على مدى الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٨ (باستثناء وزارة واحدة) وإن اختلف منصبه الوزاري تبعاً للتجارب الناصرية، فتولى المالية في بعض الأحيان، والتخطيط في أحيان أخرى، والاقتصاد في أحيان ثالثة ، كما أصبح نائباً للرئيس الوزراء ضمن النواب الأحد عشر في وزارة علي صبري الثانية ١٩٦٤. وعاد ليكون وزيراً فحسب في وزارة الرئيس جمال عبد الناصر قبل الأخيرة (يونيو ١٩٦٧) وسرعان ما ترك الوزارة في مارس ١٩٦٨ عندما تشكلت وزارة عبد الناصر الأخيرة إذ خرج مع زكريا محيي الدين ومجموعة من الوزراء المدنيين البارزين ذوي الخبرة والتوجهات الغربية من أمثال عبد العزيز السيد و عبد الخالق الشناوي ومحمد عصام الدين حسونة.

الاقتصاديون الموازون للقيسوني

بالموازاة للقيسوني استعان النظام الناصري بعدد من الوزراء والاقتصاديين في الوزارات التي لم يكن القيسوني يشغلها بنفسه، وهكذا وجد في وقت القيسوني زميله الأكبر منه حسن صلاح الدين الذي عمل وزيراً للخزانة، كما وجد زميلاً دراسته حسن عباس زكي وأحمد زندو كما وجد من أساتذة الجامعة الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور نزيه ضيف لكن الدكتور القيسوني في كل الأحوال كان هو المسئول الواقف أو المائل في مواجهة المدفع الناصرية.

مرحلة د. عبد العزيز حجازي

جاءت مرحلة د. عبد العزيز حجازي في مارس ١٩٦٨ وقد بقي حتى وفاة الرئيس عبد الناصر واستمر في عهد الرئيس السادات إلى أن وصل إلى رئاسة الوزارة.

الاقتصاديون الموازون لحجازي

وبالموازاة للدكتور عبد العزيز حجازي دخل وزير جديد للتخطيط هو الدكتور سيد جاب الله السيد كما دخل الوزارة وزير جديد للتموين (أصبح في عهد الرئيس أنور السادات وزيراً للاقتصاد) هو محمد عبد الله مرزبان على حين بقي من الوزراء الاقتصاديين القدامى حسن عباس زكي الذي استمر حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وزيراً للاقتصاد.

الإحالة على كتابنا البنين الوزاري

وفي كتابنا "البنين الوزاري" تفصيل كامل بعلاقات التوازي والتعاقب والتوازي بين هؤلاء الوزراء الاقتصاديين.

مواقف العمري الواضحة

هل وافق الاقتصاديون الكبار على تدمير الاقتصاد بهذه الطرق ؟ ينبئنا التاريخ ان أكبر اقتصادي مصري في ذلك الوقت وهو عبد الجليل العمري (الذي كان يجمع

منصبي محافظ البنك المركزي و رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي) وجد نفسه بشموخه و أمانته مضطراً إلى الاستقالة الأخيرة و النهائية حين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم بنك مصر بدون الرجوع إليه ، ولم يكن هناك مبرر في رأيه لتأميم بنك يملكه بسطاء المصريين من دون أن يؤخذ رأيه .

هكذا كان قرار الاستقالة قرارا واضحا و كاشفا ومنبها بشدة و أمانة الى الخطأ في تأميم بنك مصر بتاريخه و هو اصلا مملوك للمصريين من صغار المودعين الذين اضاع عليهم الرئيس عبد الناصر مدخرات كانوا يصرفون من عائدها فضلا عن ان مصر قد بنت من عوائده كل اقتصادها المنتج بما فيه شركات الطيران والملاحة والسياحة الوطنية.

وهنا قد نستطيع ان نقول إن العمري لم يكن ليستطيع ان يتصور الدافع الحقيقي للرئيس عبد الناصر وهو حرصه على إظهار أنه يقود التوجه نحو اليسار (سواء كان شيوعية أم اشتراكية) وان هذا التوجه هو الذي اقتضى هذه الخطوة لأن أحمد عبود باشا [مثلاً أو بالذات] كان يملك ١٤% من أسهم بنك مصر، ولا سبيل إلى الاستيلاء عليها إلا بتأميم البنك الذي يملكه مصريون بسطاء.

وجهة نظر العمري في استقالته الأخيرة

وهذه هي العبارات التي روي بها عبد الجليل العمري قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزي (في فبراير ١٩٦٠ أثناء الوحدة مع سوريا):

«... وعلي كل فلم أبق في مركزي حتي تاريخ الانفصال، إذ حدث في اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المركزي أنه أبلغني أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره في ذلك اليوم إلي سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠، أمضي قراراتين

- أولهما بتأميم البنك الأهلي وإنشاء بنك مركزي مستقل، وأن يقوم البنك الأهلي بالأعمال البنكية التجارية
- والثاني بتأميم بنك مصر

وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارات ويتولى شرح التفاصيل، وأنه أثر أن يبلغني الخبر قبل أن يعلنه " .

«ولم يكن أمامي إلا أن أستقيل من مناصبي كمحافظ للبنك الأهلي المصري، وقد صارحت الدكتور القيسوني بذلك، وأضفت أنني كنت أقدر أنني المستشار المالي للدولة وأنني وإن كنت لا أعترض علي تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي الجديد إلا أنني كنت أنتظر أن تستشيرني الحكومة في الأمر، ولذلك فإني بعد هذا التخطي لا بد أن أستقيل».

«ثم إنني لا أفهم معني تأميم بنك مصر ولا أفهم المصلحة التي تحققها الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذي يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين».

تصميم العمري على الاستقالة احتجاجاً

«طلب إليّ الدكتور القيسوني أن أرجئ الاستقالة حتي عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ، ولكنني أصررت علي الاستقالة فوراً ، ولم أذهب للبنك بعد ذلك».

المساعدات التي قدمها العمري للعصر الناصري

كان عبد الجليل العمري قد قبل شغل هذا المنصب منذ ١٩٥٧ حين علم أن ترشيحه لشغل هذا المنصب ليس إلا تمهيداً لتوليئه رئاسة الوفد المصري في مفاوضات تعويضات قناة السويس ، وهو ما حدث بالفعل و أداه على أفضل وجه ، ثم رأس الوفود المصرية في كل المفاوضات الشبيهة واللاحقة ، و تمكن باقتدار وإخلاص من حفظ ماء وجه الزعيم في كل هذه المفاوضات و الاتفاقات مستعيناً بأقدر الخبرات المصرية المخلصة.

و كان العمري نفسه قد ترك الوزارة في أبريل ١٩٥٤ لكن خبراته وزمالاته وعلاقته الجيدة بزملائه جعلت الدولة تنتفع به في هذا المنصب وتلك المهمة ذات المراحل المعقدة المتوالية، وقد أدى أدواره بوطنية عالية قبل أن ينتقل للعمل في البنك الدولي و يبقى فيه حتى بلوغه الخامسة والستين.

فيما قبل ذلك فقد كان عبد الجليل العمري في أثناء الأزمة السياسية في ١٩٥٤ على شفا الاستقالة أكثر من مرة، لكنه بقي في النهاية، وبقي بما وصل إليه منذ فبراير ١٩٥٤ أي كنائب لرئيس الوزراء، وكان قد عرض أن يعود وزيراً على نحو ما عاد جمال عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء بعدما كان قد تولى رئاسة الوزراء.

متى بدأ عبد الجليل العمري التحذير

روى الأستاذ احمد حمروش وغيره ان عبد الجليل العمري محافظ البنك الأهلي كان قد حذر في ٢٧ مارس من الاتجاه إلى التجارة مع الاتحاد السوفيتي . وأن معارضته قد زادت عند عقد أول اتفاقية لتمويل الصناعة المصرية مع الاتحاد السوفيتي يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ بمبلغ ٧٠٠ مليون روبل تسدد على ١٢ سنة .

نجاح العمري في تأجيل دمج البنكين المركزيين و توحيد العملة

روى عبد الجليل العمري نفسه فيما نقلناه عنه في كتابنا "أهل الثقة وأهل الخبرة" قصة نجاحه هو ومحافظ البنك المركزي السوري عزت الطرابلسي في فرض اتجاهاتهما في تأجيل الدمج المالي بين البنكين المركزيين، حيث كانا يريان أن هذا الدمج سابق لأوانه وقد نجح في إقناع الحكومة ببقاء البنكين والعملتين، وهو إنجاز كبير يحسب لهذا الاقتصادي العظيم:

«... وفي الفترة التي قضيتها في البنك الأهلي أعلنت الوحدة مع سوريا، وكان الغرض أن يكون اندماجا فأصبح لمصر وسوريا حاكم واحد هو جمال عبد الناصر، وأصبح لها مجلس وزراء واحد يرسم سياسة الدولة الجديدة، ولكن لما كانت حدود مصر وسوريا ليست متصلة، بل يفصل بين القسمين الأردن وإسرائيل، فرئي أن يُطلق علي مجلس الوزراء الموحد «المجلس المركزي»، وأن يقوم في كل قسم مجلس للوزراء يختص بالشئون المحلية للقسم أو الولاية، وكان من المنتظر أن يُطلب إلي البنكين المركزيين: البنك الأهلي المصري، والبنك المركزي السوري، أن يندمجا كما طُلب إليهما أن يعملا علي توحيد العملة، ولحسن الحظ كان عزت الطرابلسي محافظ البنك المركزي السوري صديقا قديما، وكانت اتجاهاتنا واحدة، فاتفقنا علي أن الدمج المالي سابق لأوانه، وأنه من الخير أن يترك المصرفان قائمين في ذلك الوقت علي أن تتكون من محافظي المصرفين لجنة تدرس الأمور المشتركة، ومن بينها توحيد العملة، وطلبنا أن تُعطي فرصة كافية تمكننا من تحديد القيم الفعلية لكل من العملتين، ونسبة كل منهما للأخرى، وقد كان، وبقي البنكان وبقيت العملتان، وكما كنا نتوقع فلم يمر وقت طويل إلا وانفصلت سوريا عن مصر، وعادت الأمور إلي ما كانت عليه قبل الوحدة.»

اهمال رؤية الخبراء وعلى رأسهم الوزير القدير حسن فهمي

كان الاقتصاديون التقليديون فيما هو ثابت يقولون بحتمية الاستثمارات الأجنبية ، حتى ان وزير المالية الشهير حسين فهمي الذي اصبح في عهد ١٩٥٢ رئيسا لمجلس الإنتاج صرح بأن كل من يقول بعدم استيراد رأس المال الأجنبي يعتبر خائنا . و كان اتحاد الصناعات المصرية [المؤسسة ذات الثقل الفكري] قد ذكر في كتابه السنوي لعام ١٩٥٤ أن ادخارنا لا يكفي لتلبية احتياجات البلد العادية لذلك طالبنا تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية المورد ما أمكن ذلك وقد أعترف المسؤولون أخيرا بصحة وجهة نظرنا ". و لهذا دعا اتحاد الصناعات إلى توظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في المشاريع الصناعية ،وقد بدا بوضوح أن نظام ٢٣ يوليو اقتنع بهذا الفكر في البداية [أو في عهد جمال سالم] ذلك أن نسبة المساهمة المصرية الإجبارية التي صدرت في قانون رقم ١٣٨ عام ١٩٤٧ قد عدلت لتكون ٤٩ % بدلا من ٥١ % بما يعني بوضوح إفساحا للمجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

أنور عبد الملك وشهادتان عن التمصير

أورد الدكتور أنور عبد الملك في كتابه الشهير " مصر :نظام بينيه العسكريون" حقيقتين المدعومتين بالأرقام من دون تأمل إذ لم تكن الظروف تسمح بمثل هذا .

الحقيقة الأولى : انخفاض الاستثمارات الصناعية لأقل من النصف

حيث كانت أكثر من ٢٦ مليونا (عام ١٩٥٦) وقد انخفضت انخفاضا شديدا لتصبح أقل من ١٣ مليونا عام ١٩٥٧ ، ومن الجدير بالذكر ان الاستثمار في الصناعة في ذلك الوقت لم يتعد ربع الاستثمار في البناء !

الحقيقة الثانية تجميل وجه التمصير بازدياد الأرباح

١٤٤ شركة ربحت [١٩٥٧ / ٥٨] ٤١ مليون جنيه وزاد الربح إلى ٤٤ مليون جنيه في العام التالي [١٩٥٨ / ١٩٥٩] ! و مع أن هذا الربح قد يثير الفخر لأنه يشكل نسبة ٣٥ % من رأس المال و ٢٣ % من مجموع ما يملكه المساهمون فإن السبب في هذه النسب العالية معروف وهو أن هذه الشركات كانت على مدى تاريخها فيما قبل التمصير قد حققت وتحقق أرباحا فاقت رأس المال بمراحل .

الباب الثاني : التمويل بالاستيلاء

الفصل الرابع: ممارسة الناصرية المبكرة للاستيلاء على المال

معنى المصادرة

تعني المصادرة في القانون أن تنتقل الملكية للدولة بدون مقابل، ويقول تعريف المصادرة انها هي نقل ملكية مال أو أكثر إلى الدولة . أما تعريف محكمة النقض وهو اكثر دقة وعملية فيقول بانها : إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، قهراً عن صاحبها ، وبغير مقابل . وقد ذكرت محكمة النقض أن المصادرة عقوبة وجوبية أو جوازية ، وذكرت انها اختيارية تكميلية في الجنايات ،والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة خاصة بمال معين أو أموال معينة . وقد يتم اللجوء إليها كتدبير أو تعويض في القوانين الخاصة، ولا تكون المصادرة إلا على شخص حكم عليه بعقوبة أصلية وتكون وجوبية إذا كانت الأشياء المضبوطة خارجة عن دائرة التعامل.

الدستور المصري الدائم حظر المصادرة

ومن إحقاق الحق ان نقول ان الرئيس السادات كان صاحب الفضل في الغاء المصادرة التي ظلت موجودة منذ بداية عهد ١٩٥٢ حتى حظرها الدستور المصري الدائم الصادر في ١٩٧١ بموجب المادة ٣٦ من ذلك الدستور .

متى بدأت المصادرة

في ديسمبر ١٩٥٢ بعد ٥ شهور من ٢٣ يوليو صدر أمر من مجلس قيادة الثورة بمصادرة أملاك الملك وأسرتة وأملاك كل أفراد أسرة المالكة من أراض وقصور ومحتوياتها وأموال ، وتمت العملية بأن يخرج كل أفراد الأسرة من بيوتهم وتغلق وتشمع حتي يمكن للجان الجرد حصر محتوياتها ثم تعاد إليهم على أن تعتبر القصور وما فيها عهدة في أمانتهم يسألون عنها ،على أن يسمح للواحد منهم بالإقامة في قصر واحد من قصوره وتترك له سيارة واحدة ويظل الأمر على هذا الوضع حتي تتخذ

الدولة ما تراه في القصور وأصحابها وما فيها .. وقد كان عدد أسر الأمراء الذين طبق عليهم القرار ٤١٧ أسرة ، ومعظمهم كان يملك أكثر من سكن . ومن الطريف أن نذكر أن الملكة [السابقة] فريدة لم تكن من أسرة محمد علي ، وكانت علاقتها بالملك فاروق قد انتهت بالطلاق ، و كانت لها ذمة مالية منفصلة ، ومع هذا فإنها حتى وفاتها ظلت تجاهد من أجل استرداد شيء من ممتلكاتها من دون جدوى .

لجنة مركزية للمصادرة

تكونت لجنة مركزية للمصادرة والجرد برئاسة المهندس محمود يونس الذي تولى رئاسة هيئة قناة السويس فيما بعد ذلك . وكان الدكتور حسين مؤنس يقول إن الذين خافوا على أنفسهم من لجنة المصادرات ومكتب الأموال المصادرة [من أمثال محمود يونس نفسه] غسلوا أيديهم من تلك المأساة قبل أن تتحول إلى عملية نهب بشعة .

الاستيلاء على الأوقاف

بقدره معهودة في غياب الشرعية القانونية امتد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الى أراضي الأوقاف و الأوقاف الخيرية التي كانت تمثل صورة مثالية من صور تمويل أنشطة المجتمع المدني المستنير، و وجدت حكومات ٢٣ يوليو ان في مُكنتها ان تستولى على هذه الأوقاف بطريقة متعسفة ، و قد تعرضنا في كتابنا عن الدكتور عبد الحميد بدوي (الذي ندعو الله أن يحقق رجاءنا في صدره بإذنه تعالى مواكبا لهذا الكتاب) لقصة أوقاف الجمعية الخيرية الإسلامية التي جاهد مجلس إدارتها برياسة ذلك الفقيه القانوني الدولي الكبير لاستعادة بعضها لتمكين الجمعية الخيرية من استئناف نشاطها ، وهو ما اضطر هذا الفقيه أن يخاطب الرئيس عبد الناصر بقوله إنه يطلب للأغلبية المسلمة مثل ما أعطى من حقوق للأقباط بما يتعلق بالأوقاف القبطية .

مصادرة أملاك الإقطاعيين

بعد مصادرة ممتلكات وأموال الملك والأسرة المالكة امتد الامر إلى مصادرة أموال من سموا بالإقطاعيين .

مصادرة أملاك زعماء الأحزاب و كبار رجال السياسة

و بعد الملك والأسرة المالكة والاقطاعيين امتد الامر إلى مصادرة أموال كثير من الساسة ممن تعرضوا للمحاكمة أمام محكمة الشعب ومحكمة الغدر .

مصادرة أملاك الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين

امتد الامر إلى مصادرة أموال الأحزاب السياسية ثم إلى جماعة الإخوان بكل ما تملكه و ما ينتمي إليها .

مصادرة أملاك الأجانب

بعد حرب ١٩٥٦ امتد الامر إلى مصادرة أملاك الأجانب وشركاتهم وبيوتهم ومتاجرهم وبنوكهم .

مصادرة أملاك التجار العاديين

تطور الامر بعد القرارات الاشتراكية حتى أممت الدولة مخابز ومحلات حلوي ومصانع أثاث ومتاجر صغيرة وما إلى ذلك لأن الأمر أصبح على حد وصف د.حسين مؤنس (المبالغ في تعبيره) بمثابة عملية نهب يقوم بها جيش من الغزاة.

إدارة الأموال المصادرة

وعن الدكتور حسين مؤنس ننقل وصفه الدقيق و المتذمر للجنة التي تولت تنفيذ هذه التجربة المريرة : "..... وكل هذه العمليات يقوم بها مكتب رئيسي للجرد والمصادرة تتولاه لجنة عليا للأموال المصادرة تتخذ من شقة في جاردن سيتي مقرا لها و تتولي عملية تنظيم استيلاء النظام الجديد على ما يمكن أن نسميه بأموال مصر ومدخراتها . وكان مسموحا لكل من كان يطمع في شيء أن يتقدم باتهام و تعقبه الموافقة على المصادرة والتأميم . بل جرت العادة أن يكون الاستيلاء والنهب قد تما قبل ذلك، وكانت اللجنة العليا للمصادرات تختار لكل قصر أو بيت أو مصنع

او متجر لجنة مصادرة تذهب إلى المكان المراد وتفاجئ من فيه بالأمر الذي كان ينزل على الناس كالقضاء المحتوم"

وصف الدكتور إبراهيم عبده

أما الدكتور إبراهيم عبده في كتابه " تاريخ بلا وثائق " فقد وصف إجراءات المصادرة و ما إليها بأنها كانت " تصرفا في ميراث بلا وراث ،ومال سايب بلا صاحب، وبوابة بلا بواب ، وبلدة بلا عمدة . فالقصور التي كانوا يصادرون أموال أهلها باسم الشعب لم تكن محتوياتها مسجلة في دفاتر ويستطيع من يجرد أن يأخذ ما يريد وبدلا من أن تحصي المحتويات في مكانها ثم يغلق المكان أو يترك عهدة في يد أصحابه : كانت الأشياء الثمينة توضع في حقائب وتأخذها اللجنة وتمضي " .

كتاب حسين الرملي عن مجوهرات أسرة محمد علي

ومن كتاب الأستاذ حسين الرملي " مجوهرات أسرة محمد علي والأربعين حرامي " ننقل بعض الفقرات التي تصور ما آلت إليه الأمور :

"..... وأمسك الأستاذ أحمد رفعت وكيل نيابة الأموال العامة الذي يحقق في هذه السرقات أكثر من دليل يثبت التلاعب وعمليات النهب والسرقة التي تعرضت لها هذه التحف والمجوهرات ... إنها أدلة ثابتة على وقوع سرقات وإن كان الفاعل لا يزال مجهولا "

"..... إن مجموع الملفات الخاصة بمجوهرات أسرة محمد علي بلغ عددها حتي الآن ١٢٠٠٠ ملف وكل واحد من هذه الملفات يحتوي على توصيف فني لكل قطعة من هذه التحف والمجوهرات على حدة ، واستطاع الأستاذ أحمد رفعت وهو يراجع هذه الملفات ورقة - ورقة أن يكشف الكثير من عمليات (الكشط) والتزوير مما يؤكد أن تلاعبا قد وقع في مجموعة هذه التحف والمجوهرات " .

وفي كتاب الأستاذ الرملي أيضا أن ضابطا يسمي حسن عثمان حوكم لسرقته سجادة، سرقها من قصر أحد موظفي القصر القدماء ، وقد تبين أن العقيد حسن عثمان بُرئ مما نسب إليه ، وأن مساءلة السجادة هذه دست عليه من خصوم له . وقد رد القضاء اعتباره فيما بعد".

أحد رجال الثورة نقل مفروشات قصر الملكة نازلي

يقول الأستاذ الرملي إن أحد رجال الثورة نقل مفروشات قصر الملكة نازلي بالإسكندرية إلى منزله بعد أن أهدي القصر نفسه للزعيم السوداني السيد الميرغني من دون استشارة زملائه ، ونقل الرملي عن الدكتور إبراهيم عبده انه زار اللواء محمد نجيب في بيته في المرج . وكان مريضا ، وكان معه صديقان فسأله عما يقال عن تبديد مجوهرات أسرة محمد علي خصوصا أنه أول رئيس للجمهورية ، فإذا به يصيح على الفور : البداية صلاح سالم ، مع الأسف الشديد ، إن رجال الثورة انقلبوا رجال ثروة ...

رواية صلاح الشاهد عن تكليفه باختيار هدية لزوجة نكروما

روي كتاب حسين الرملي عن صلاح الشاهد كبير الأمناء أنه عندما تزوجت سيدة مصرية من الرئيس نكروما كلفه الرئيس عبد الناصر باختيار هدية مناسبة لها من مجوهرات أسرة محمد علي فذهب إلى مخزن هذه الجواهر في البنك المركزي حيث وجدها في أقباص !! وتأكد عند النظر فيها أن الأثمان المبينة عليه فيها سرقة كبيرة"

رواية لحسين مؤنس عن سيدة فقدت كل دخلها

".... زرت مرة المكتب الرئيسي للمصادرة والجرد في جاردن سيتي فرأيت العجب من غطرسة العاملين فيه وإذلالهم للناس دون رحمة . زرت في صحبة سيدة مسنة كريمة كان لها أربعون فدانا تعيش من غلتها ، وكانت قد عهدت إلى محمد شعراوي باشا بإدارتها لأنها مجاورة لبعض أراضيه ، وكان محمد شعراوي قد قال كلاما لم يعجب جمال عبد الناصر فأمر بمصادرة أملاكه ومساحتها ٤٠٠٠ فدان ، ولم يتترك له حتي المائتي فدان التي كان القانون ينص على تركها لصاحب الأرض في ذلك الحين . وعبد الناصر كان يضع القانون ويخالفه دون حسيب ، فكانت أملاك هذه السيدة ضمن ما صودر فذهبت معها أحاول توضيح الأمر للقائمين بأمر هذا المكتب فلقيت من المهانة فوق ما كنت أتصور ، وعادت السيدة المسكينة إلى دارها وهي لا تجد قوت غدها ولم ينفعني في هذه المناسبة إلا الشيخ الباقوري أطال الله عمره فقد رأف بحال المسكينة ودبر لها من أموال الأوقاف ٢٧ جنيها في الشهر عاشت عليها إلى وفاتها فكانت تدفع منها ١٤ جنيها إيجار بيتها وخمسة نفقات صيانة البيت

والبواب والباقي قدره ٨ جنيهات تعيش عليها كاملا ، وعندما اشتد بها المرض كانت تنفق خمسة جنيهات في الدواء وتشتري بالباقي خبزا وتعيش على الخبز والماء".

الرجل الذي تربص ببيت السيدة حتى استولى عليه

" ومن أعجب ما أذكره أن رجلا من رجال اللجان زارني مرة في إدارة الثقافة أيام كنت مديرها وعرض علي أن يخرج لهذه السيدة أربعين جنيها في الشهر إذا هي كتبت سكنها باسمه ليرثها بعد وفاتها فرضت وحذرت من المساس بها ، وقد توفيت هذه السيدة وأنا علي سفر ، فلما عدت ذهبت أزورها ، فقال لي البواب إنها ماتت. وأمضي إلى شقتها فيفتح لي الباب نفس الموظف وأجده أمامي كالبعل في بيجاما يقول لي في سخرية وشماتة : عرضت عليك أن آخذه بمقابل فأبيت ، فما هو آل إلى (ببلاش) فتصور هذا الرجل وكيف يرصد هذه السيدة لينقض على بيتها إذا ماتت، ولم يمنعه من الانقضاض عليها في حياتها إلا أنه حسب أنها قريبة الشيخ الباقوري .

موجز رأي الدكتور حسين مؤنس في كتابه باشوات وسوبر باشوات

"..... هذا يؤكد ما قلناه من أن هؤلاء النفر الذين قاموا بتنفيذ التأميمات والمصادرات ممن كانوا يسمون أنفسهم رجال الثورة كانوا يرون أنفسهم غزاة ، وأن كل ما وجدوه كان في نظرهم غنيمة "

ترويج معاني شعبية للمصطلحات الاقتصادية

تداخل مدلولي التأمين و التمصير

كان من المعتاد في عهد الرئيس عبد الناصر أن تخرج المصطلحات القانونية والاقتصادية من نطاقها القانوني أو المهني أو العلمي الى استعمالات سياسية الدلالة بصرف النظر عن المعنى القانوني ، وهكذا فإنه بعد أن أصبح لفظ تأمين القناة ذا سمعة إعلامية وغنائية جيدة فقد تم استخدامه في الاستيلاء على القطاع الخاص [المصري أصلا وفصلا] في الصناعة والتجارة ... مع تكفل الدولة بتعيين بعض أصحاب هذه الشركات مدراء بدلا من كونهم ملاكا او شركاء ، ومع التزام الدولة جزئيا باقل قدر ممكن من التعويضات عن حقوق الملكية .

وهكذا ترسخ في الازهان أن التأميم يعني أو يساوي المصادرة ، وانسحب هذا على تأريخ الماضي ليصور تأميم القناة إعادة للحقوق إلى الذين حفروها بالسخرة !! الي آخر هذه الاسطوانات الاعلامية المشروخة التي دمرت المعرفتين القانونية والاقتصادية على حد سواء .

نحن مع التأميم بمعناه الحقيقي

ونبدأ بان نشير إلى اننا مع تأميم قناة السويس قلبا وقالبا وشكلا وموضوعا أي ان تصير القناة ملكا للامة فهذا هو معنى التأميم الحقيقي ، أما ما صدره الإعلام الناصري (وللشعب العربي بالتالي) فكان معنى مبتكرا للتأميم يقدم التأميم على أنه الاستيلاء على القناة بلا مقابل أو مجانا ، وهو ما لم يحدث بالطبع ، لكن بعض الشعب بل أغلبه لا يزال يظن بل يعتقد أن الاستيلاء بلا مقابل [أو الاسترداد] هو جوهر ما حدث في ١٩٥٦ . و مع أن هذا ما لم يحدث فان تغيير العقيدة يحتاج أيضا إلى إحياء الموتى الذين انتقلوا الى دار البقاء وهم يظنون أننا استعدنا القناة بلا مقابل، ومن الثابت أن الذي حدث حقيقة كان هو أننا دفعنا اكثر بكثير من الثمن العادل والممكن لاسهم القناة على نحو ما سنبينه بالتفصيل.

آلية التأميم

إذا حدث وأردت أن تفعل مع أي شركة مثل ما فعله الرئيس عبد الناصر في تأميم القناة فانك بحكم القانون تكون ملزما بسعر الإقفال في البورصة التي يتم تداول أسهم الشركة فيها ، وعلى سبيل المثال فان شركة أرامكو كبرى الشركات السعودية أعلنت منذ فترة انها ستبيع بعضا من اسهمها ، وان هذه الاسهم ستباع أو تتداول في بورصة نيويورك ، فاذا حدث وجاءت الحكومة السعودية بعد فترة ، وأرادت ان تؤمم الجزء المباع من أسهم أرامكو كي تستعيده للسعودية فإنها ستكون ملزمة بسعر الإقفال في اليوم السابق في بورصة نيويورك.

وفي حالة قناة السويس فقد كان عقد الشركة يلزم مصر بسعر إقفال بورصة باريس ، ذلك أن الالتزام يكون بنص العقد .

من المعروف انك كسلطة وطنية راغبة في التأميم (كما سنري) تستطيع بالخبرة المهنية في التعامل في البورصة أن تحصل على سعر اكثر من عادل ، وبالتدريج، أما إذا أردت الضجة أو الفرقة فانك ستكون مضطرا الي تصرف يشبه ان يكون

شراء جبريا بسعر عال . وهذا هو بعض ما حدث من مضاعفات كانت متوقعة للطريقة التي تم بها إعلان تأمين قناة السويس .

التفريق بين صورتين من التمصير !!

ننتقل الى المصطلح الشبيه بالتأمين وهو التمصير ؛ والتمصير في نظر العامة يمكن أن يتم بسهولة اكثر بكثير من التأمين او المصادرة بل هو إجراء بعيد عن السياسة وعن سلطة الدولة ، وان كان ممكنا بالطبع ان يكون تنفيذا للسياسة او لإرادة الدولة ، والتمصير ببساطة يعني تحويل الملكية من ملاك غير مصريين الى ملاك مصريين لكنه في التطبيق الناصري لم يكن يعني ملاكا مصريين وانما كان يعني الحكومة أو الدولة المصرية نفسها و ذلك لأن الرئيس عبد الناصر كان يرفض البيع للأفراد لأنه سيجعل أصحاب الأموال يعودون الى التملك مما كان كفيلا في نظره بأن يلغي و يجهض ما كان يخطط له من نزع مصادر القوة منهم . والمثل البسيط للتمصير هو أن تتأسس بالمناصفة شركة بين مستثمر مصري وآخر غير مصري فاذا جاء وقت وقرر المصري [او قرر غير المصري ، او قررا معا] ان يستقل المصري بالشركة فهذه عملية تمصير ، وقد يكون التمصير جزئيا أيضا أي ان تتحول ٧٠ ٪ من ملكية الشركة الي حوزة أشخاص مصريين.

عبد الناصر رفض التمصير للأفراد المصريين

كان الرئيس عبد الناصر يردد قوله إن الحكومة إذا باعت ما أصبح تحت إشرافها بعد التمصير فان النتيجة الحتمية لذلك ستكون إتاحة الفرصة للذين يملكون فعلا لكي يملكوا مرة أخرى ، بينما أنه كنظام (ثوري أو عسكري) جديد يستهدف تغيير المجتمع ، ولهذا فلا بد أن يحتفظ في يد الدولة بما تمت مصادراته. ولعل هذه النقطة الفاصلة توضح بجلاء دلالات معنى العنوان الذي اخترناه لكتابنا هذا الذي بين أيدينا.

تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية

في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ صدر الأمر العسكري بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وفرض الحراسة على مؤسساتهم وأموالهم في مصر. و في يناير ١٩٥٧ وكخطوة تالية لتأمين القناة وحرب ١٩٥٦ صدرت قوانين التمصير للبنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، ونصت على أن تكون جميع الأسهم اسمية ومملوكة

للمصريين ، وجميع أعضاء مجلس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها مصريين ، وعلى أن تكون مزاولة أعمال الوكالات التجارية مقصورة على المصريين أيضا .

تمصير المصارف الأجنبية

في ١٨ ابريل ١٩٥٧ حولت المصارف الانجليزية والفرنسية والتركية إلى مصارف مصرية تتبع المؤسسة الاقتصادية التي كان يرأسها حسن إبراهيم والتي ضمت ٥ بنوك و ٦ شركات تأمين .

الحراسة

هناك مصطلح آخر يتعلق بالتسلط الناصري على الملكية الخاصة و هو الحراسة وهو كما يدل عليه اللفظ من المفترض أن يكون مؤقتا مهما طالته سنواته لكنه في العصر الناصري بدا و كأنه تأبد ، ومن الطريف أن بداية اصلاحات عصر الرئيس أنور السادات التشريعية والسياسية والاقتصادية كانت رفع الحراسة ، وكان إجراء موفقا كسبت سمعة مصر منه الكثير .

لماذا لجأت الناصرية إلى كلمة الاشتراكية ؟

الهروب من كلمة الشيوعية

كانت أنظمة يوليو ١٩٥٢ ، ولا تزال ، تحب اللجوء إلى كلمة الاشتراكية ومشتقاتها للهروب المبكر من كلمة الشيوعية ومشتقاتها . وقد كان لهذا الهروب أسباب كثيرة نستطيع أن نعدد منها ستة أسباب بارزة ، أربعة منها تخص مصر بالإضافة إلى سببين عالميين .

الأسباب الأربعة الخاصة بمصر

ونبدأ بالأسباب التي تتعلق بمصر على وجه أكثر كثافة:

- الأول : السمعة "السيئة" (أو المفترضة للسوء) لكلمة الشيوعية وبخاصة في الأوساط و الأوراق العسكرية ، وعقيدة الجيش المصري ، ويكفي

أنها كانت توصف في أدبيات القوات المسلحة وتصنف (ولانتزال) على أنها نموذج للمبادئ الهدامة .

■ الثاني : أن الصراع المستتر ثم الظاهر مع الإخوان المسلمين كان يقتضي من الناصرية أن تخفي عداوتها للإسلام نفسه ، وأن تخفي تقليدها للأتاتوركية ، وليس أنجح من اصطناع عداوة مع الشيوعية كدليل على أن الأنظمة لا تعادي الإسلام وإنما تعادي الاخوان فقط ، وكان هذا يقتضي من الناصرية نوعا ما أو درجة ما من قبول المزايدة على نفسها بعداء أكبر وأوسع للشيوعية.

■ الثالث : أن الطبيعة البرجوازية للضباط أنفسهم لم تكن لتقبل بوجود شيوعية حقيقية بأية صورة ، بل إنها لم تكن لتقبل بأي شيوعية مطورة حتى لو كانت شيوعية تحريفية أو مزورة ، أو صينية أو يوغسلافية ! ولا حتى كورية أو ألبانية .

■ الرابع : أن الكيان الشيوعي المصري (فكرا وأدبيات وتنظيمات) كان موجودا بالفعل في مصر منذ ١٩٢٤ ، ولم يكن للأنظمة فيه أية مرجعية أو حيثية ، وهكذا لا يستقيم الأمر بان تظهر الأنظمة العسكرية [التي تسمي نفسها ثورية] متطفلة أو متتلذذة بينما الأصل موجود وفاعل بل ولقي قادته الأذى بسبب معتقداته من قبل ! ومن بعد !.

موجة المكارثية و استثمار عداة الشيوعية

و بالإضافة إلى هذه الأسباب المحلية فقد كان هناك سببان أكثر أثرا و أوسع نطاقا:

- الأول: ازدهار حملة المكارثية على الشيوعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم في العالم . وهي حملة قاسية استبعادية لم يكن للضباط طاقة على تصور أن يكونوا هم أنفسهم من ضحاياها.
- الثاني : حالة النفور والتوجس من الشيوعية في المحيط العربي القريب وهو نفور كان مستعدا لتقبل طرز معدلة أو محورة من النازية والفاشية والشمولية والأتاتوركية والسالزارية البرتغالية في الوقت الذي لم يكن مستعدا فيه لتقبل أي طراز شيوعي رغم انه مارس الحراسة والمصادرة والتأميم والاستيلاء الخ

الخبرة المصرية في التعبير عن الاشتراكية بألفاظ أخرى

في هذا الإطار نقرأ بتأنٍ وهدوء نصا مستطردا لمؤرخ ومفكر كبير من طبقة عبد الرحمن الراجحي نصا جميلا يشهد على طبيعة الأزمة التي كانت مختمرة في المجتمع الاقتصادي من قبل ١٩٥٢ ثم واجهت ١٩٥٢ ، كما نتأمل بعض ملامح التصور القاصر الكاشف عن إدراك فهم الضباط المضطرب لدورهم كقيادة و كحكومة في الحياة الاقتصادية وهو ما قادهم إلى كثير من التآرجح المكلف للاقتصاد .

مصطلح السياسة الشعبية كتوجه اشتراكي قبل ١٩٥٢

كان استاذنا المؤرخ العظيم عبد الرحمن الراجحي يقابل بين الشعبية والرأسمالية بدلا من أن يقابل كما تقول الكتب بين الاشتراكية والرأسمالية ، و كان هذا المؤرخ قد تولى وزارة التموين في وزارة ائتلافية لفترة قصيرة في ١٩٤٩ ، وقد حرص في مذكراته التي تدارسناها في كتابنا "على مشارف الثورة" علي أن يشير إلي بعض الخطوط العريضة التي أخذ بها في توجهاته الاقتصادية في أثناء عمله الوزاري ، ونحن نراه حريصا علي أن يتجنب ذكر لفظ " الشيوعية " أو حتى «الاشتراكية» مستعينا علي المعني الاشتراكي أو الاجتماعي بلفظ "السياسة الشعبية" ، وذلك في مقابلة مع الرأسمالية ، وهو يقول في هذا المعني :

«إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب في المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهلكين، خاصة بين الجمهور وطبقة التجار والشركات والرأسماليين، فكنت أيضا أفصل في خلافاتهم بروح العدل والإنصاف»

مقولة الراجحي : نزعتي شعبية لا رأسمالية

«وكانت نزعتي شعبية لا رأسمالية، فكنت أميل إلي إنصاف الطبقات الشعبية وأقف في صفهم ضد بعض الرأسماليين، ومن هنا صادفتني متاعب وعقبات تغلبت علي كثير منها، ولم يعمل برأيي في بعضها»

«وقد نسبت إليّ بعض الصحف - بإيعاز من بعض كبار الرأسماليين - أنني تنقصني الكفاءة الفنية في شؤون التموين، وأن بعض الوزراء شكوا إلي رئيس الوزارة هذا النقص، وقد ابتسمت حينما قرأت هذه النبذة، فأية كفاءة يقصدها هؤلاء السادة ؟ إنني

في المحاماة أستطيع أن أناقش آراء الفنيين في الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشئون المالية وما إليها، وأن أوازن بين تقاريرهم وآرائهم التي يدلون بها أمام المحاكم، وأن أتعرف وجه الحق والصواب فيما يقررون فهل أعجز عن فهم الآراء الفنية في شئون التمويل وهي أسهل بكثير من الأمور المعقدة التي تعرض في ساحات القضاء؟»

موقف الرافي الحاسم من أسعار الأقمشة

وفي هذا السياق فقد أشار عبد الرحمن الرافي إلي موقفه الحاسم من شركات النسيج فيما يتعلق بأسعار الأقمشة، وسنري الرافي فيما ارتآه واعيا للعوامل الاقتصادية الحاكمة وللسياسات المتعلقة بالحماية الجمركية والإغراق والاحتكار دون أن يثقل علي القارئ بالمصطلحات والأرقام والتفاصيل التجارية :

"...وقامت في عهدي مشكلة أسعار الأقمشة التي تنتجها شركات الغزل والنسيج المصرية، فقد كانت تشكو من مزاحمة الوارد من الأقمشة الأجنبية وتطلب زيادة الرسوم الجمركية علي هذه الواردات حماية للإنتاج المحلي ، وقد وافقتُ ضمن من وافقوا من الوزراء علي هذه الحماية بزيادة التعريفة الجمركية علي الأقمشة الواردة من الخارج، لكنني اشترطت أن تتعهد الشركات بالألا تزيد في المستقبل من أسعار الأقمشة الشعبية التي تنتجها ، وقد تعهدت بذلك، وأشير إلي هذا التعهد في المذكرة التي أقرها مجلس الوزراء في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩»

"....علي أن مندوبي هذه الشركات قد قابلوني في أواخر أكتوبر وطلبوا مني الموافقة علي زيادة هذه الأسعار زيادة تتناسب مع ارتفاع أسعار القطن، فرفضت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق، وبقيت الأسعار كما هي»

اغتيال الرأسماليين لخروجه من الوزارة

ثم يبدو الرافي وهو يغلب الظن باغتيال هؤلاء الاقتصاديين لخروجه من الوزارة مستعينا بما أثبتته التاريخ نفسه :

«وأظن أن هذه الشركات وغيرها قد اغتبطت لخروجي من الوزارة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث استقالت الوزارة الائتلافية فقد قرأت بعد أسبوعين في صحيفة «المقطم» بالعدد الصادر يوم ١٩ نوفمبر خبرا تحت عنوان «ارتفاع أسعار الأقمشة

الشعبية بدون مبرر» جاء فيه أن شركات الغزل والنسيج رفعت أسعار منتجاتها في الأسبوع الماضي، وبعد أن ذكرت الصحيفة مقدار الزيادة في كل صنف من هذه المنتجات أضافت إلي ذلك قولها : وقد علمنا بعد كتابة ما تقدم أن هذه المصانع قد أعلنت صباح أمس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسعارا جديدة تزيد علي الأسعار التي أشرنا إليها بمقدار «

«وتساءلت الصحيفة : «هل عند الحكومة أو المسؤولين فيها علم بذلك؟ وهل وافقت أو وافقوا علي هذه الأسعار الجديدة التي سيتحملها المستهلك فوق ما يتحمل من أعباء جسم؟ وهل هذا يتفق وتصريحات المسؤولين كل صباح ومساء عن مكافحة الغلاء وخفض الأسعار؟»

ضيق خروتشوف من هجوم عبد الناصر علي الشيوعية

كان الزعيم السوفيتي خروتشوف لا يخفي ضيقه من تكرار هجوم الرئيس جمال عبد الناصر علي الشيوعية، وكان الرئيس المصري كثيرا ما يقرن هجومه علي الشيوعيين بالحديث بقدر كبير من الفخر بالاشتراكية العربية التي كان يعتقد أنه أوجدها ونجح فيها. ومن ثم فإن هذا الموقف المتناقض قد أثار حنق الزعيم السوفيتي خروتشوف، الذي صرح أحد الوفود المصرية التي زارت موسكو، وكان الوفد برياسة أنور السادات، بأنه لا يلبق بالمصريين وزعيمهم أن يدعوا أنهم ماضون في طريق الاشتراكية، وهم في الوقت ذاته مصممون علي ان يخطئوا كثيرا في حق الماركسية .

تقلب قادة ١٩٥٢ بين الماركسية و الاشتراكية

من المؤكد أن الرئيس عبد الناصر لم يكن ماركسيا بالمعني الحقيقي للكلمة، كما أن فهمه للماركسية اقتصر [فيما هو ظاهر بوضوح من مناقشاته] على استيعابه لكنه في كثير من الأحيان كان يبدو (بحكم كثرة استخدامه لمصطلحين شائعين) وكأنه قد تبني الماركسية.

عبد الناصر كان يبدو وكأنه تبني الماركسية

وليس أدل علي هذا الانطباع الذي تولد عن الرئيس عبد الناصر من إحدى المناقشات الكثيرة التي حرص البغدادي علي أن يسجلها في مذكراته وناقشناها بالتفصيل في كتابنا " شهيد النزاهة الثورية " ، وهي المناقشة التي ترينا بعض الاضطراب في فهم جمال عبدالناصر لديناميات الأوضاع الاقتصادية والفكر السياسي، وذلك فيما يرويهِ البغدادي عن حوار عبد الناصر مع كمال الدين حسين:

"...قال جمال في سياق الحديث إنه متأثر بالفكر الماركسي ولكنه ليس شيوعي، وأنه مؤمن بأن اشتراكيّتنا لا بد أن تتطور إلي ملكية الشعب لأدوات الإنتاج بدلاً مما هو وارد في الميثاق عن سيطرة الشعب علي هذه الأدوات، وهذه كانت نقطة جديدة لم يسبق له أن أشار إليها من قبل.

البغدادي يسأل عن نية التعميم

وقد عقب البغدادي (في حينه) متوجساً ولاقئاً النظر إلى ظهور أو تغلغل (أو استئراء) تيار جديد على فكر عبد الناصر وعبد الحكيم :

" وكنت لاحظت أن عبد الحكيم قد ذكرها قبل أن يقولها جمال، ولكنني لم أعر ذلك اهتماماً لعلمي أنه - أي حكيم - يخلط في تعريف مثل هذه الأمور، ولكن عندما ذكرها جمال سألته: «هل هذا يسري علي جميع الوحدات الإنتاجية مهما صغر حجمها؟»، فأكد هذا وقال: «طالما إن هذه الوحدة بها عمال ومهما قل عددهم، ولأنه في هذه الحالة سيصبح هناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان»،

الحوار المختزل للاشتراكية و الشيوعية

من حسن حظ تاريخنا أن البغدادي روي تفاصيل أهم مناقشة دارت حتى ذلك الحين بين هؤلاء الأقطاب ، وهي مناقشة دفعت مصر كلها ولا تزال تدفع ثمنها :

- ضرب عبد الناصر مثلاً بخاله الذي توفي وكان يكسب - علي حد قوله - ستمائة جنيه في الشهر الواحد من تشغيل ثلاثة لوريات . وقال عبد الناصر: «وهو طبعاً كان قاعد في المكتب ومستأجر سواقين ويكسب من عرفهم».

- وسأله كمال : «هل الميكانيكي الذي يملك ورشة صغيرة ويعمل عنده «اثنين» من الصبيان ينطبق عليه نفس الحالة؟».
- فأجابه جمال : «في تصوري أيوه، أو يشاركوه في الأرباح بنسب متساوية».
- وجاء رد كمال عليه مفاجأة له ولنا جميعاً علي السواء، وذلك بقوله «يبقي في المشمش» .
- ويظهر أن المفاجأة في قول كمال عقدت لسان جمال، فنظر إليه باندهاش ولكنه لم يرد عليه.
- وأراد عبدالحكيم أن يخفف من وقع ما قاله كمال فذكر أنه يقصد أن هذا سيحتاج إلي وقت طويل لتحقيقه!!.
- ثم عاد كمال وقال :إن كل فرد أصبح غير مطمئن ، وفي قلق علي مورد رزقه ويخشي أن يقطع عنه.
- ورد عليه جمال بقوله :إنه لا يرفت أحداً وهناك لجنة خاصة للنظر في تظلمات من يصدر ضدهم قرار بالفصل من وظائفه .

و في كتابنا "الداق و الدافع والدافئ" تفصيلات كثيرة عما كان بين كمال الدين حسين والرئيس جمال عبد الناصر من اختلاف في الفكر فيما يتعلق بالقرار السيادي في الاقتصاد و بمقاربة الرجلين للقضايا التنموية و الاقتصادية وتوزيع الدخل و الثورة و الحراك الاجتماعي.

كيف تعقد مأزق الاقتصاد الناصري بعدما تولى

يقتضينا الأمر الآن ان نعود بضع سنوات للوراء لنبحث عن إجابة للسؤال الملح الذي يردده الآن بعض أبناء الجيل الجديد الذين لم يعاصروا تجربة الرئيس جمال عبد الناصر و لم يشهدوا نهايتها، و يتعلق هذا السؤال بطبيعة التطور المتوالي في الحالة الاقتصادية الحقيقية على نحو ما عاصرها و شاهدها الجيل الذي ننتمي إليه ، والجيل السابق علينا ممن عاشوا شموخ المد الثوري ثم هزيمته الساحقة ، مع ان الامر كان في الحاليين مقترنا بمصاعب ملموسة في الحياة اليومية تدل على ان الاقتصاد القومي أو الوطني كان يعاني .

حقيقة النهاية المروعة

ومما يؤسف له ان النهاية المروعة كانت هي المصير غير المشهور الذي واجهه الاقتصاد في التجربة الناصرية ، وكان وضع الاقتصاد المصري المفرط في السوء قابلا للتفاهم الذي يتخطى حدود الافلاس لولا ما حدث مما لم يكن في الحسبان من تدفقات نقدية من بدايات تحويلات العاملين بالخارج بعد طفرة أسعار النفط ، وكان من الواضح لمن يدرك طبائع الأمور أن ما حدث للاقتصاد لا يقل عن الوصف بالمأساة رغم ما نسمعه الآن ممن يرون من أن لآخر شذورا من تعبيرات أو بيانات معترزة بتجربة الستينات وما يزعموه لهذه التجربة من وصولها إلى معدلات غير مسبوقة في التنمية الاقتصادية توقفت فجأة ، وهي معدلات تم التلاعب في حسابها وتقديمها وليس من الصعب كشف ما فيها من التلاعب الممنهج .

ومن الطريف على سبيل المثال أن التأمل العقلي اليسير يدلنا (كما ذكرنا من قبل على سبيل التحليل الإجمالي) على أن كثيرا من التحسن في هذه المعدلات كان نتيجة مباشرة لاستيلاء الدولة على مصانع وشركات القطاع الخاص وضمها إلى القطاع العام ، وعلى سبيل التذكير فإن الدولة كانت تحتكم على خمسة مضارب للأرز أصبحت تستحوذ على ثلاثين مضربا ، والتي كانت تمتلك عشرة مطاحن أصبحت تملك سبعين مطحنا.. وهكذا، هكذا انتقلت أرقام الإنتاج من قطاعات عاملة داخل الوطن بمعناه الواسع إلى قطاع المؤسسات المملوكة للدولة فارتفعت أرقام التنمية في الظاهر ارتفاعا فائقا ، فلما انتهت الخطة الخمسية الأولى [ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥] ظهر بكل وضوح أن الخطة الخمسية القادمة لن تكون قادرة على أن تحقق ما حققته الأولى لأن كل شيء يمكن تأميمه كان قد تأمم بالفعل.

الشركات المؤممة أدمجت في كيان المال العام إدماجا كليا

وعلى الرغم من بساطة هذا التصوير الواقعي لحقيقة موجودة فإن بعض الكتابات الاقتصادية لا تزال تؤثر أن تلف وتدور حتى لا تعترف به ، وبعضها يفعل هذا بحسن نية، وهذا أمر طبيعي ذلك أن المؤسسات والشركات المؤممة أدمجت في كيان المال العام إدماجا كليا حتى إنه يصعب تصور الفصل بين هذه وتلك في أي رقم تقدمه الحكومة أو أي معدل ، وليس أدل على صواب تشخيصنا من أن أرقام السنوات التالية لموازنة الخطة الخمسية ٦٥/٦٠ قد فضحت هذا السر بكل وضوح.

اختلاف طبيعة أزمات السكر

كانت الإدارة غير الرشيدة للشركات التي تم تأميمها كقيلة بنوع من الفشل البارز الذي يعبر عن نفسه في زيادة تكلفة المنتج بسبب تحميل أجور العمالة الزائدة ، وتكلفة المظهرية الناصرية ، وهكذا فإن سلعة مثل السكر التي كانت شهيرة بأزماتها في المساومة مع الحكومات المتعاقبة من أجل حصول الشركة (المملوكة لعبود باشا) على مزايا في تخفيض الضرائب مثلا اتخذت صورة جديدة من الأزمة هي صورة العجز عن الإنتاج بالتكلفة المعتادة ، ومن ثم العجز عن الوفاء باحتياجات المواطنين إلا أن تلتزم الحكومة في المقابل برفع السعر ، وهو ما لم تكن الشركات في عهد عبود باشا تلجئ الحكومات و تضطرها إليه بهذه القسوة ، ونحن نستطيع أن نقرأ في عناوين صحف ١٩٦٥ الرئيسية ما صرح به زكريا محيي الدين بكل وضوح من أن زيادة سعر كيلو السكر قرشين سيكلف الأسرة عشرة قروش شهريا وأن هذه الزيادة ستضايق الأسر بعض الشيء لكنها في المقابل ستساعد الحكومة على توفير عجز في الموازنة قدره ٤ ملايين جنيه .

ارتفعت تكلفة السلع عندما انتجتها الحكومة بنفسها

ومن الحق أن نقول إن حكومات ما قبل ١٩٦٥ بما فيها حكومات ٢٣ يوليو نفسها طيلة ١٢ عاما لم تكن تلجأ إلى مثل هذه الزيادة الكبيرة لكننا نفهم بسهولة أن تكلفة إنتاج كافة السلع الغذائية والصناعات الزراعية ارتفعت عندما تولت الحكومة بنفسها إدارة هذه المصانع البسيطة في تكنولوجيتها ومفرداتها على الرغم من أن إنتاج الجملة كان كفيلا بخفض السعر ، وكذلك كان التسويق المضمون سلفا ، لكن هذا كان يذوب أمام العوامل المتعددة من الفساد والتي كان يتم التستر عليها بالقول بأن السبب يعود إلى همة الحكومة في تمويل زيادة الوظائف لتعيين الشباب بينما كانت إجماليات أجور الشباب كالعادة لا تقارن بأجور المحاسبين والمديرين من الضباط ، فضلا عما هو معروف من ارتفاع التكلفة في ظل الأداء الحكومي غير المعتمد (بالقدر الكافي) على الكفاءة الإنتاجية والمهنية والحرفية و التدريب وتقييم الأجر تبعا للكفاءة لا تبعا لأقدمية الموظف ، و فضلا عن زيادة معدلات الفاقد بسبب ضعف المتابعة و الفهم ، وعن زيادة الخسائر بسبب عدم الصيانة ، وبسبب ضعف الحرص "البشري" على المال العام إذا ما قورن بحرص صاحب المال على المال الخاص.

تكرار الزيادات في الأسعار

بدأت حكومات الرئيس جمال عبد الناصر تضطر إلى تكرار هذه الزيادات في الأسعار بعد أن استقرت بيروقراطية القطاع العام وكان الرئيس نفسه يحاول كبح جماح هذه الشركات دون جدوى حقيقية إذ كانت الحكومة تعتمد إلى حل المشكلة بتخفيض مواصفات المنتج بما في ذلك المواصفات الكمية ، فكان عرض متر الكستور يتناقص من متر إلى تسعين سنتمترا ثم إلى ٨٥ سنتمترا ثم إلى ٨٠ ثم إلى ٧٥ و ٦٠... وهكذا حتى بلغ عرض القماش الكستور في النهاية ٤٠ سنتمترا فقط وهو ما يعني أن السعر الحقيقي قد تضاعف ٢٥٠ % حتى مع افتراض ثبات السعر المعلن.

تقليل الكميات بدلا من زيادة السعر

وقد تم هذا أيضا في علبه الكبريت التي تناقص عدد عيدانها ، وفي كشاكيل وكراسات المدارس التي تناقص عدد صفحاتها ، وفي الصابون الذي قلت أوزانه القياسية من ٢٠٠ جم إلى ١٥٠ جم إلى ١٠٠ جم بالتدريج ... وهكذا. و في مرحلة لاحقة امتد هذا الأسلوب إلى العبوات الدوائية في الأدوية غزيرة الاستعمال فأصبح شريط الأسبرين يتناقص في عدد أقراصه حتى بلغ النصف.

تأجيل حسم المشكلات

واستمرت حكومات عهد الرئيسين السادات وحسني مبارك في مثل هذه السياسات كحل مؤقت أو كصورة ناجحة من صور الالتفاف البيروقراطي (أو النفاق البيروقراطي) القادر على تأجيل حسم المشكلات. وقد كان هذا يعني بكل وضوح نشوء ثلاث ظواهر مرتبطة ببعضها البعض وهي انخفاض القوى الشرائية للجنيه المصري ، وزيادة معدلات التضخم ، و انخفاض مستوى معيشة المواطنين .

هزيمة ١٩٦٧ كانت شماعة مفيدة للنظام

جاءت حرب ثم هزيمة ١٩٦٧ وما انتهت إليه من تعميق و استمرار نتائج الهزيمة لتكون بمثابة الشماعة المقبولة لكل ما حدث في هذا التدهور الاقتصادي مع أن التدهور الاقتصادي كان قد بدأ يعلن عن نفسه بوضوح قبلها بكثير.

الفصل الخامس: الحقيقة والفن في قرار تأميم قناة السويس

كانت قناة السويس شركة مساهمة مصرية وذلك على نحو ما سمع الناس ولايزالون يسمعون كلمات هذا النص المعبرة بوضوح في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي أعلن فيه تأميمها، و كما نعرف فإن الشركات المساهمة تنتظم ملكيتها في أسهم، يتعدد حاملوها و يمكن بيعها و انتقال ملكيتها ، ومن ثم يمكن تغيير مجلس إدارتها بل تغيير ملكيتها بتغيير ممثلي رأس المال .

ذكاء الملك فؤاد في حث المصريين على شراء أسهم الشركة

منذ عشرينيات القرن الماضي بدأ الملك فؤاد الأول الحث على شراء أسهم من أسهم شركة قناة السويس لتستعيد مصر ملكية الشركة ، و استجابت شخصيات ثرية فلبت هذه الدعوة ، و كان من هؤلاء على سبيل المثال زوجته الملكة نازلي . وقد وصل الوضع في ١٩٥٢ أن الحكومة المصرية (كحكومة) كانت تمتلك ٣٢ % من اسهم قناة السويس وكانت هناك اسهم أخرى أمتلكها افراد مصريون بما يوازي ١٢% أي إن إجمالي الأسهم المصرية في القناة ٤٤ % و لهذا فقد كان لمصر أربعة أعضاء في مجلس إدارة القناة.

سعر الأسهم في البورصة يتراجع مع الانتقال الى إدارة وطنية

يدرك أي خبير له معرفة بعمل الشركات وأسهمها أن الوصول بحصة مصر من أسهم القناة الى ٥١% كان كفيلا بأن يجعل القناة تلقائيا تدار من قبل مجلس إدارة ورئيس مصري . بل كان من المتوقع طبقا لما هو معروف من ديناميات التعامل في البورصة أن يتراجع سعر الأسهم في البورصة العالمية في باريس بعد الانتقال الى إدارة وطنية كاملة ، وهو ما كان كفيلا بأن يمكن الحكومة الوطنية (أي المصرية) من شراء بقية الأسهم بأسعار أقل مما كانت عليه . وفي توقعات البورصة في مثل هذه الحالة فإنك إذا وصلت الى ٤٨% مثلا فان الذكاء الفطري يدفع بعض حملة الأسهم الي البيع بالسعر العالي قبل ان يصل الوطنيون الى ٥١ % وتصبح الإدارة من حقهم ، وينخفض سعر السهم بسبب تحول الإدارة من عالمية الى وطنية . و قد كانت عناصر هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الذكية متاحة أمام الرئيس عبد الناصر لكنها لم تكن لتتحقق له أي نصر إعلامي أو دعائي أو سياسي.

مقتضيات التأميم التي لابد من الوفاء بها

و بمقتضى قرار التأميم مهما كانت صيغة إعلانه و تبريراته فإنه كان على الحكومة المصرية أن تدفع ثمن أسهم القناة للأفراد المضارين بسعر إقفال بورصة باريس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ نقدا و فوريا .. فكان التأميم بالطريقة المسرحية التي تم بها أشبه ما يكون بعملية إجبار لمصر على شراء بالغضب ، و ليس مصادرة بلا مقابل كما تصور الناس ، ولا يزلون يتصورون، وقد دفعت مصر هذا الثمن بالعملات الصعبة ، دون أن يعرف الناس ، وقدمت مستندات سداده ضمن مستندات شكواها للأمم المتحدة من العدوان الثلاثي .

معنى حقوق امتياز قناة السويس

ننتقل إلى مصطلح آخر يفهمه الناصريون و كذلك ناقدو الناصرية على غير وجهه الصحيح ، وهو ما يتعلق بمعنى حقوق امتياز قناة السويس ، فليس معنى عبارة "انتهاء حقوق الامتياز في سنة ١٩٦٨ " ما روج له فولكلوريا من أن شركة القناة كانت ستؤول الى مصر وانما الأمر واضح من اللفظ ، وهو يعني حقوق الامتياز فقط ، ومع أن حقوق الامتياز ليست بالشيء الهين، فإنها ليست كل شيء ، وقد كانت ببساطة شديدة توازي أو تمثل ٢٥% من صافي الأرباح ، وكانت بالقانون ١٠% تذهب لفرنسا و ١٥% لبريطانيا التي كانت قد اشترت حق مصر، و كان الخديو اسماعيل قد باع نصيب مصر من حقوق الامتياز للإنجليز حلا لأزمة من أزمات ديونه. و لم يكن معنى انتهاء حقوق الامتياز في سنة ١٩٦٨ أن أيا من أسهم الشركة ستؤول لمصر لأنها كشركة مساهمة كانت ستظل متداولة في بورصات العالم مثلها مثل أي شركة عالمية (و كما ذكرنا ، فقد كان من ضمن تلك الأسهم ٤٤% مملوكة بالفعل للمصريين) . وقد كان من الطبيعي أو المفترض بعد ١٩٦٨ أن تظل شركة مساهمة عالمية مملوكة من أفراد دوليين لكنهم سيسددون ٢٥% من صافي الربح للحكومة المصرية بدءا من ١٩٦٨ ومعنى هذا أن ما كان يذهب لفرنسا وبريطانيا وهو ربع صافي الربح سيذهب للخزينة المصرية .

تعويض المالكين عن حقوق الامتياز

وبمقتضى التأميم فقد كان لا بد أيضا من تعويض المالكين عن حقوق الامتياز ، وقد تم التعويض في هذا الاطار بأن تنازلت مصر عبد الناصر (كما يحب الناصريون

أن يسموها) عن الاستثمارات الدولية لشركة قناة السويس ، وكانت تضم أصولا استثمارية عملاقة في شركات أجنبية في أوروبا و باقي العالم .

شركة قناة السويس العالمية لم تنته بالتأميم

و نأتي إلى السؤال المهم : هل انتهت شركة قناة السويس العالمية بالتأميم؟ بعد سداد مصر ثمن الأسهم لحاملها ظلت شركة قناة السويس العالمية في فرنسا تعمل و تدير استثماراتها خارج مصر و تزداد ثراء . و بهذه الاستثمارات الخارجية العملاقة استمرت الشركة في نشاطها حتى يومنا هذا وفضل الإدارة الاقتصادية الجيدة أصبحت الآن تحقق أرباحا تصل إلى أضعاف أرباح القناة.

الشركة العالمية لا تزال على قيد الحياة

وفي العهد الذي أصبحنا فيه متابعين و معنيين بالاقتصاد والشركات و الاندماجات ، وبالتحديد في سنة ٢٠٠٨ دخلت شركة قناة السويس العالمية في اندماج [بنسبة ٥٠%] مع شركة Gaz du France [بنسبة ٥٠%] و أصبح اسم الشركة التي نشأت عن اتحاد الكيانين الكبيرين Suez Gaz du France .

وضع شركة قناة السويس في القرن الحادي والعشرين

وقد وصل حجم أعمال الشركة في سنة ٢٠١٥ الى ١٠٦ مليار يورو ... أي أنها تحقق من الأرباح ما لا يقل عن أربعة اضعاف دخل قناة السويس كقناة (الذي هو دخلها من المجرى الملاحي).

نماذج لاقتراءات الاعلام المصري المواكبة لتأميم القناة

تعددت المعالجات الإعلامية حتى انصرف بعضها الى الاقتراء على الحقيقة حبا في الاقتراء و استمرت نغمة التهويل و المبالغات حتى أصبحت نموذجا لتغيب الحقائق وهو ما قاد في النهاية إلى كل أزمات الستينيات التي لا تزال نعاني منها .

القول بان الشركة لم تكن تطور في المجرى الملاحي

كالعادة ، فقد واكب قرار الرئيس عبد الناصر بتأميم قناة السويس حملات كاذبة ومغرضة كما كان (ولا يزال) معتادا من أي اعلام شمولي . ووصل البعض في هذه الحملات الى مبالغات غير مقبولة تستلهم سلوكيات تيوير الأرض الزراعية كسلاح من أسلحة السلبية . ومن هذه الافتراءات أن شركة قناة السويس لم تكن تطور في المجرى الملاحي للقناة لأنها كانت تعلم أن الامتياز سينتهي سنة ١٩٦٨ بينما الحقيقة أن شركة القناة كانت تعمل لصالح أصحاب الأسهم و سواء انتهى الامتياز أم لم ينته فإن الشركة العالمية لقناة السويس كان من المفروض أن تظل تعمل بعد انتهاء الامتياز كما كانت قبل الامتياز تماما ، وربما اكثر ، وقد تمت خطوات عديدة من التطوير الصامت والذكي للمجرى الملاحي كما نعرف . وعلى سبيل المثال ففي عهد الملك فاروق وقبل ١٩٥٢ بثلاث سنوات أي في ١٩٤٩ كان قد تم الانتهاء من حفر تفرعة فاروق (البلاح حاليا) و هي أهم تفرعة حفرت في قناة السويس ، و كانت بداية لازدواج قناة السويس .

أزمة المرشدين ، وتمصير الموظفين

على صعيد العمالة تم تضخيم الحديث عن أزمة المرشدين ، وضرورة تمصير الموظفين . و في الحقيقة فانه في الثلاثينات من القرن الماضي بدأت عملية جادة لتمصير وظائف شركة قناة السويس مع توافر كفاءات المصريين المؤهلين لشغل الوظائف بفضل مخرجات التعليم المصري الجيد ، و قبل ١٩٥٢ كان :

- ١٠٠% من عمال قناة السويس مصريون
- ٦٥% من المهندسين و المرشدين و الإداريين مصريون.

إخفاء أخبار التسوية رغم نص قرار الأمم المتحدة عليها

كان من الافتراء على الحقيقة ما تم من تجاهل ما نصت عليه حيثيات قرار الأمم المتحدة بإجبار إسرائيل و فرنسا و إنجلترا على سحب قواتها المعتدية ، و هو أن هذا تم بناء على أن مصر اشترت اسهم القناة ، وسددت الثمن . و أنها استردت حقوق سيادتها مقابل خسارتها أيضا لاستثمارات شركة القناة العالمية خارج مصر .

مآزق التاريخ و القانون في تأميم قناة السويس

كان المستشار محمد سعيد العشماوي واحدا من رجال القضاء الذين وصلوا إلى أعلى مراتب السلك القضائي وعرفوا بالقدرة على الكتابة في القضايا العامة والاتصال بالمفكرين والكتاب والصحافة والتاريخ ، و كان واحدا من الذين تأذت مشاعرهم الوطنية بما كان يراه من تزييف الأستاذ هيكل للتاريخ و تلاعبه بالحقائق الثابتة ، وقد بذل جهده مرات عديدة في تصحيح عناصر الصورة التي قدمت للمصريين بما يخالف المنطق و الواقع.

المستشار العشماوي يعترض علي وصف ما حدث بأنه تأميم

كتب المستشار محمد سعيد العشماوي أكثر من مرة (وصلت سبع مرات على حد علمنا) في موضوع تأميم القناة مبرهنا بأدلة قانونية ساطعة إلي ما يدفعه الي الحكم بنفي صفة التأميم عن قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس . وسننقل للقارئ دفوع المستشار العشماوي فيما يتعلق بالتأميم ، كما ننقل ما يرتبط بها من استطراداته فيما يتعلق بالآثار التي ترتبت على القانون، و نستعرض أيضا تعقيباته على ما يتصل بهذا الموضوع في احاديث هيكل في قناة الجزيرة ٢٠٠٨ .

الرئيس لم يقدر عواقب قراره بسبب حسن نيته

يذهب المستشار العشماوي الي ان الرئيس عبد الناصر كان حسن النية وغير مقدر للعواقب التي تترتب على قراره : " في تصوري أن الرئيس جمال عبد الناصر كان حسن النية فيما يفعل، لكن المثل يجرى على أن الطريق إلى جهنم مرصوف بالنوايا الطيبة، وفي خلاف حدث عام ١٩٦١ بين الرئيس المصري وأمين الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي نيكيتا خروتشوف وكانا حليفين، قال عن الرئيس المصري : إنه شاب مندفع وقليل الخبرة، وهو ما يلقي الضوء ،من خبير وصديق ، على الأسلوب الذي اتبع في تأميم شركة قناة السويس قبل قوله هذا بست سنوات."

استيلاء على المبانى وعلى المجرى الملاحي

ويستعرض المستشار العشماوي دفوعه فيقول : "من ١٠ سنوات، حرصت على أن أذكر في ست مرات، أن القرار الصادر من رئيس جمهورية مصر بتاريخ ٢٦

يوليو ١٩٥٢ بتأميم شركة قناة السويس، لم يؤد إلى تأميمها قانونياً وفعلياً، وإنما انتهى إلى مجرد الاستيلاء على مباني شركة قناة السويس، وعلى المجرى الملاحي للقناة". وكان [أول] أسبابي فيما أن قرار التأميم المذكور تضمن بندا بتعويض المساهمين في شركة قناة السويس من البريطانيين، وكانت حصصهم تبلغ ٤٤٪ من الأسهم. وقد رأى باقي المساهمين، وأكثرهم من الفرنسيين، أن في هذا القرار مصادرة قانونية (de jure) لأموالهم، كما رأى المساهمون من البريطانيين، في القرار، مصادرة واقعية (de facto) لأموالهم، ذلك لأنهم لم يعتقدوا أبداً أن أنظمة الحكم المصري سوف يدفع لهم فعلاً ما نص عليه قرار التأميم من تعويض.

التكلفة المرتفعة لشراء الأسهم

ونتيجة أخطاء قانونية في قرار التأميم (...)، ونظراً للظروف الدولية ... فقد اضطر نظام الحكم المصري إلى شراء الأسهم التي كانت معروضة للبيع من حملة الأسهم (share holders) في بورصة باريس، وكتفها ذلك غالباً، ثم إلى الدخول في مفاوضات مع باقي حملة الأسهم، بدأت في روما بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٨، وانتهت إلى موافقة أنظمة الحكم المصري على دفع تعويض لباقي حملة الأسهم قدره ٨١,٢ مليون دولار أمريكي، يُسدد على ستة أقساط، كان محدداً لسداد آخر قسط فيها تاريخ الأول من يناير ١٩٦٣. وقد ذكر المستشار العثماني أن مرجعه في هذه المعلومات هو (Colombia Encyclopédie). وهنا يبلور رأيه فيقول: "..... وما دام الأمر قد انتهى إلى أن يشتري نظام الحكم المصري من حملة أسهم شركة قناة السويس ما في أيديهم من أسهم بالثمن الذي حددوه، فإنه يكون ثمّ بيع وشراء، ولا تأميم، في المحصلة النهائية".

القبول بوضع قوات دولية للطوارئ

"..... وقد ترتب على ما سمي تأميماً أن اضطر نظام الحكم إلى قبول أمرين كلاهما مرّ، ذلك أنه بعد العدوان الثلاثي قبل القرار الصادر من مجلس الأمن في ١١/٨/١٩٥٦ بوضع قوات دولية للطوارئ، على أرض مصر وعلى حسابها، حتى ينتهي النزاع بينها وبين إسرائيل"

القبول بإعطاء السفن الإسرائيلية حق المرور في مضيق تيران

"..... كما قبل نظام الحكم إعطاء حق مرور السفن الإسرائيلية في مضائق "تيران" وخليج العقبة، وهو ما كان نظام الحكم يعرف خطورته فأخفاه عن الشعب المصري والشعب العربي تماماً، لأن العلم به كان يقلب ادعاء النصر على عقبيه ، ويظهر حقيقة الهزيمة".

يطالب بلجنة محايدة تتقصى الحقائق

لخص المستشار العشماوي وجهة نظره وما يترتب عليها فقال: "..... ذكرتُ موجزاً لذلك ست مرات، ولم أكن أقصد تشهيراً أو تشنيعاً، وإنما كنت أهدف إلى تشكيل لجنة محايدة تتقصى الحقائق، وتطلع على كل الوثائق، ثم تعلن نتائجها إلى الشعب المصري والشعب العربي، ليكون على بينة من حقيقة ما حدث فيما يقال إنه تأميم لشركة قناة السويس، وما أعقب ذلك من أحداث وقعت نتيجة لهذا القرار".

تفنيده لروايات هيكل عن ١٩٥٦ و ضجره من أكاذيبه

ننتقل إلى فقرات عديدة من النص البديع الذي كتبه المستشار محمد سعيد العشماوي ونشره في ٢٠٠٨ حيث تحدث بكل وضوح عن ضجره الشديد من أكاذيب الأستاذ هيكل مذكراً القارئ بأن الأكذوبة لا تصحح ، وان الاستثمار في الكذب يقود إلى إعادة استثماره ؛ ومتعجبا بحاسته المعرفية من أن يكون هذا هو حال الأمة ؛ ومع أنه لا يظهر أية عناية بتشخيص المرض فإنه يجيد وصف ظواهره المرضية الواضحة وهو في هذه المفارقة أقرب ما يكون إلى أستاذ الطب الإكلينيكي حين يوجه تلاميذه إلى ما كان من الواجب عليهم أن يكتشفوه من أعراض المريض وعلاماته من دون أن يشغل باله في حلقة الدرس الاكلينيكي بتسجيل التشخيص أو كتابة العلاج وانما هو معني في المقام الاول والاخير بالفحص الاكلينيكي وحده وما يمكن لدارس الطب ولممارس الطب أن يصل اليه بالسمع والنظر والفحص والتقليب والمناظرة.

كيف استفزته ادعاءات هيكل و استعراضاته

يروى المستشار العشماوي السبب المباشر لمقاله فيقول : "مساء الخميس ١٤ فبراير ٢٠٠٨ كنت ألقب قنوات التلفاز ف وقعت عينا صدفة على الحديث الذي يلقيه أسبوعيا

من قناة الجزيرة الأستاذ محمد حسنين هيكل، وسمعت كلمة فهمت منها أنه سوف يتناول في حديثه مسألة تأمين شركة قناة السويس، فشاهدت الحديث في الليلة المذكورة وفي الأسبوع التالي، لعلني أجد شيئاً مفيداً، لكنني سمعت حديثاً مضطرباً يُحوّم حول الموضوع ولا يدخل فيه بجديّة، وإنما يقفز فيه المتحدث من نقطة إلى أخرى، دون تمهيد وبغير ارتباط واضح وممنهج".

"ولست أدرى إن كان هذا الأسلوب في القفز بين نقاط الموضوع وعدم اتّباع الحديث خطاً محدداً، لا يمتلئ بالقفزات التي تكون قبل إتمام الجملة، ودون رابط أو لزوم، قد حدث عفواً أو حدث عمداً، بقصد عدم إيضاح نقاط الموضوع، نقطة نقطة، وتشثيت المشاهد في استعراضات وادعاءات، لا تتصل بالسياق صلة ضرورية. والمتحدث فضلاً عن ذلك يكثر من استعمال لفظ (أنا) دون سبب، وبغير أن تكون ذاته عنصراً في الموضوع أو الحديث، وهو أمر يعرف دلالاته كل من له صلة بعلم النفس.

الأخطاء التي لا يمكن الدفاع عنها

يبدأ المستشار العشماوي في تعداد هذه الأخطاء فيقول: "..... إضافة إلى هذا الأسلوب الذي يجعل الحديث لغواً بغير طائل، فإن المتحدث وقع في أخطاء كثيرة، يقصر المجال عن بيانها كلها وتتبعها جميعاً، ومن ثم نتخير منها ما يلي:

- "فهو يقول إن التأمين لم يكن بالبساطة التي جاءت في أغنية عبد الحليم حافظ "قلنا حانبنى وأدى إحنا بنينا السد العالي" لكنه يعرف تماماً أن نظام الحكم الذي كان يشارك فيه أو يشير عليه هو الذي صورّ التأمين على النحو الذي ورد في تلك الأغنية، وأن إذاعاته الرسمية كان تذيع هذه الأغنية صباح مساء كل يوم، حتى وقّر في أذهان الشعب أن التأمين كان فعلاً بالبساطة التي وردت في الأغنية.
- "فماذا فعل هو وقد كان إلى جوار أنظمة الحكم، شريكا أو مشيراً؟
- "ولماذا لم يقل ما قاله عن التأمين والأغنية من قبل، أو ينبه إلى ضرورة فكّ الارتباط بين ما حدث في الواقع وما صورّته الأغنية؟
- "إن نظام الحكم أراد، ولمدد طويلاً استمرت حتى أغلق مضايق تيران، إقناع الشعب بمفهوم ومضمون الأغنية؛ وهذه جنائية السياسة على الفن، وجناية الفن على الحقيقة.

العشماوي يتعجب من العوامل الحاكمة لنفسية هيكل

يستعرض المستشار العشماوي ما رواه هيكل عن سيناريو معرفة البريطانيين بالقرار متعجبا من الصفات النفسية الحاكمة لسلوكه في حديثه : " ويقول إن إيدن رئيس وزراء بريطانيا تلقى نبأ التأميم وهو يجلس إلى مائدة عشاء في مقر الرئاسة (١٠ داوننج ستريت) مع ملك العراق السابق وصحبه، ثم يضيف دون ضرورة أو لزوم : إنه (أي المتحدث) يعرف هذه القاعة (أي قاعة الطعام) وأنه تناول فيها الطعام عشرات المرات. وقاعة الطعام في مبنى رئاسة مجلس وزراء بريطانيا مخصصة للمناسبات الرسمية وليست مفتوحة للجمهور يتناول فيها الطعام من يشاء، وتناول المتحدث الطعام فيها عشرات المرات أمر مُبالغ فيه، فضلا عن أنه لا يتصل بموضوع التأميم. يضاف إلى ذلك أنه لا يُزيد المتحدث شيئا أن يتناول الطعام في القاعة المخصصة لذلك بمبنى رئاسة وزراء بريطانيا مرة أو مرتين أو عشرات المرات كما ذكر ؛ كما لا ينقصه شيء ألا يعرف هذه القاعة إطلاقا ولم يتناول فيها الطعام قط" .

دزرائيلي لم يذهب إلى روتشيلد ليستقرضه المبلغ

وينتقل المستشار العشماوي الى ما رواه هيكل عن سيناريو شراء البريطانيين لأسهم القناة في عهد دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا : " وهو يقول إنه سار في الشارع فيما بين منزل دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا ومنزل روتشيلد المصرفي الشهير عدة مرات، بل وظهر على الشاشة رسم تخطيطي لهذا الطريق، ليؤكد بذلك أن دزرائيلي سار فيه إلى منزل روتشيلد ليحصل على مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنية إسترليني يشتري بها حصة مصر في أسهم شركة قناة السويس، وهي تبلغ ٤٤٪ من عدد هذه الأسهم. والحقيقة في ذلك أن دزرائيلي لم يذهب إلى روتشيلد ليستقرضه المبلغ، لكنه علم أن الخديو إسماعيل يعرض في فرنسا بيع أسهم مصر ليسدد بئمن البيع بعض الديون التي استُحقت على مصر جراء سياسته، فأراد دزرائيلي أن يشتري هذه الأسهم لتكون لبريطانيا. وتحسبا لطول الإجراءات القانونية (في مجلس العموم وغيره) فقد أرسل سكرتيره مونتاجو كوري إلى منزل روتشيلد يطلب منه القرض، فشحب وجه هذا وسأل : ما ضمانتي لسداد القرض ؟ فلما أجاب مونتاجو كوري: الحكومة البريطانية، رد روتشيلد على الفور: إذن ستحصل على المبلغ" .

تجاوزه في حق زوجة رئيس الوزراء البريطاني

ينتقد المستشار العشماوي سلوك هيكل في الحديث المتجاوز (للأخلاق) عن حرم رئيس الوزراء البريطاني : "..... وهو يعرض بزواج (زوجة) إيدن، إذ يقول إنه تزوجها لأنها ابنة أخ تشرشل، رغم ما كان يدور حولها من إشاعات، ثم يضيف (لا داعي لذكرها). وهو أسلوب لا يليق أن يصدر من متحدث جاد محترم، خاصة وأنه لا يتصل بالسياق ولا يرتبط بالموضوع، بحيث كان يختلف وجه النظر فيه لو لم يُلمح إلى هذه الإشاعات".

ينتقد أسلوبه في عرض معلومات بلا تحديد

ويبدي المستشار العشماوي تعجبه من أسلوب هيكل في عرض المعلومات من دون تحديد : " وهو يقول إن حصة الفرنسيين من أسهم شركة القناة لم تكن كبيرة، فكم كانت بالضبط وهو العليم ببواطن الأمور الخبير بكل شيء على وجه التحديد ؟ ألم يكن من الأجدى لصدقية الحديث أن يحدد عدد هذه الأسهم تحديداً دقيقاً ؟ لا أن يقلل منها بأسلوب العامة الذي لا يفيد شيئاً ولا يزيد علماً ولا يغير واقعاً.

استخفافه بالجوانب القانونية في الموضوع

ينتقد المستشار العشماوي سلوك هيكل في الحديث باستخفاف عن الجوانب القانونية في موضوع التأميم : " وهو يقول (إحنا ما أخذناش بالناس من اتفاقية القسطنطينية) دون أن يعترف أن الاطلاع على كل أوراق الملف الخاص بشركة قناة السويس كان ضرورة لا بد منها قبل اتخاذ أي قرار. وهذا الملف موجود بالضرورة في وزارة الخارجية المصرية. فضلا عن أن أياً من القانونيين، ومنهم الدكتور حلمي بهجت بدوى، الذي ذكر اسمه وظهرت على الشاشة صورته، كان يعرف ذلك ولا شك (وهذه الاتفاقية منشورة الآن على كل مواقع البحث الإلكتروني) ، وكان يلزم للمتحدث أن يكون على علم بها يوم كان صحافياً في دار أخبار اليوم حين صدر قرار الأمم المتحدة رقم ٩ بتاريخ ١/٩/١٩٥١، وهو يلزم مصر فتح المرور في قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية بناء على اتفاقية القسطنطينية الموقعة من السلطة العثمانية التي كانت تحتل مصر بتاريخ ٢/٣/١٨٨٨".

انتقاده لحديثه عن اللجان بتعميم وبلا توقيت

و يتعجب المستشار العشماوي من طريقة هيكل في الحديث بتعميم عن اللجان التي كانت تنعقد لمعالجة الموضوع : " ... يقول إن لجانا قانونية وإدارية كانت تنعقد في وقت واحد، دون أن يذكر تواريخ اجتماع هذه اللجان ليعرف المستمع والمشاهد إن كان ذلك قد حدث قبل قرار التأميم أم بعده ؟ وذكر التواريخ مهم جداً في التوثيق والتحقيق والتدقيق. كما أنه يقول إن بعض أعضاء مجلس قيادة الانقلاب (الذي سمي بالحركة المباركة ثم سمي ثورة الجيش، ولم يُذكر تعبير ثورة الشعب إلا في مقدمة دستور ١٩٥٦) قد اعترض على هذا القرار، دون أن يذكر أسماء المعترضين وبماذا اعترضوا، وهل كانت اعتراضاتهم قبل اتخاذ القرار أم كان ذلك عصر يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦.

تناقض ما ذكره عن علاقة التأميم بتمويل السد العالي

يكشف المستشار العشماوي التناقض فيما ذكره هيكل عن علاقة التأميم بتمويل السد العالي مشيراً إلى اضطراب ما رواه ويرويه هيكل في هذه الجزئية : " يقول إن وزير العدل والدكتور الشرباصي [يقصد: المهندس أحمد عبده الشرباصي وزير الأشغال] كانا يفضلان ألا يكون التأميم مرتبطاً بسحب تمويل إنشاء السد العالي، فمتى حدث ذلك منهما، مع أن الرئيس المصري كان قد ذكره في خطاب التأميم ؟ وإذا كان المتحدث قد كتب عن ذلك، فهو لم يذكر متى كتب وبأي مناسبة كانت الكتابة ؟ وهو لم ينتبه إلى أن ذلك كان يتعارض مع الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري وأعلن فيه قرار التأميم ؟ أليس في هذا صورة واضحة عن التضارب الذي اكتنف مسألة التأميم بحيث يُسقط صدقية (مصادقية) كل قول عنه وأي حديث فيه ؟"

تعليقتنا على إقحام الرئيس لموضوع تمويل السد في التأميم

من الجدير بالذكر أن ننبه إلى ما منّ الله به علينا من فهم دوافع الرئيس عبد الناصر إلى إقحام موضوع تأميم السد في تأميم القناة مع افتقاد أي علاقة قانونية أو سياسية لهذا الربط ، على نحو ما قال الوزيران البارزان و المستشار العشماوي ، وهو أنه كان يغازل المعسكر الشرقي و يظهر للاتحاد السوفييتي استعداداه التام لإعلان عدوانه لأمريكا اذا ما ضمن موقفاً سوفييتياً منحازاً بشدة إليه ، و هو ما لم يحدث الا في ظروف مختلفة بعد ١٩٦٧ .

استعداد العدو بالخطط في مقابل اكتفاننا بالأناشيد

يفند المستشار العثماوي بدقة واقتدار كثيرا جدا مما زعمه هيكل من معلومات عن حرب ١٩٥٦: "..... وفي الحديث الثاني [مساء الخميس ٢١ فبراير ٢٠٠٨] انتقل المتحدث (أي هيكل) إلى حالة الحرب دون أن يستكمل حديثه عن واقعة تأمين شركة قناة السويس ، لكنه فيما ذكر عن الحرب قال إن إسرائيل أعدت خطة حربية للعدوان على مصر من قبل. والحقيقة أنها وضعت هذه الخطة منذ أن صرح الرئيس المصري بتاريخ ٣١/٨/١٩٥٥ بتوقيع اتفاقية تسليح الجيش المصري بمعدات تشيكية، أي من تشيكوسلوفاكيا مع أنها كانت في الحقيقة مع الإتحاد السوفييتي، ومفاد ما قال أننا أمام أعداء يستعدون مُسبقا، ويتجهزون قبل وقوع الحدث، ويستجمعون المعدات والأصدقاء كي لا يكون ردّهم أو عدوانهم كنمر من ورق أو أسد من رمال، أو مجرد خطب ومحض كلام وترديد أغاني وأناشيد.

دلالة الأخطاء المتعمدة في حديثه

يعدد المستشار العثماوي أخطاء كثيرة وقع فيها هيكل في حديثه ومن الحق أن نقول إن هذا الذي وجد المستشار العثماوي عينات منه كان هو الطابع المسيطر على أحاديث هيكل التي كانت مزيجا من ثرثرات المتحذلقين و روايات الصالونات و أكاذيب الرسميين مع مسحة من الاعتزاز بمركبات النقص الظاهرة :

قوله إن د. حسين فوزي يري المصري فلاحا بينما هو يراه صانع حضارة

"..... يقول إن رأى إيدن رئيس وزراء بريطانيا أن الشعب المصري شعب غير محارب، ثم يعقب هو فيقول إن إيدن في ذلك مثله مثل الدكتور حسين فوزي (السندباد المصري). ورأى الدكتور حسين فوزي الذي سمعته منه مرارا وتكرارا، والثابت في كتابه (سندباد مصري) أن الشعب المصري صانع حضارة وليس مُوقد حروب. ولم يذكر أبدا أن الشعب المصري لا يكون إلا فلاحاً، كما ادعى المتحدث".

الخطأ في الحديث عن موقع قادش

"..... يقول إن خطة إسرائيل لغزو مصر كانت تسمى "قادش"، ثم يضيف أن "قادش" مدينة على حدود مصر، وهي التي خرج منها العبرانيون مع موسى، ومن

ثم فإن للاسم دلالة عند الإسرائيليين. وحقيقة الأمر أن "قادش" تقع في الأراضي السورية، وليست على حدود مصر، إنما هي إلى الجنوب الغربي من بلدة حمص، وفيها وقعت معركة "قادش" بين رمسيس الثاني والحيثيين عام ١٢٧٥ ق.م والتي انتهت بالنصر المؤزر لرمسيس الثاني. وإذا كان بعض اليهود يظنون أن رمسيس الثاني هو الفرعون الذي في عصره أخرج العبرانيين من مصر، فإن أي معنى في ذهنهم قد يكون مرتبطاً بهذه الوقائع.

الخطأ في وصف الخطط الثلاثة

"..... يقول إن خطة إسرائيل كانت تسمى قادش، وأنه كانت لفرنسا خطة أخرى باسم (Musketeer) أي الفارس، وأنه عندما اشتركت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في العدوان على مصر - نتيجة برتوكول سيفر - فقد سُميت الخطة (الفرسان الثلاثة Three Musketeers). والحقيقة أن إسرائيل نفذت خطتها المسماة قادش يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩، وأن كلا من بريطانيا وفرنسا نفذتا خططهما، فرنسا تحت اسم الفارس (Musketeer) بالمفرد ودون جمع، أي باسم الفارس وليس الفرسان الثلاثة) ونفذت بريطانيا خطتها التي كانت تسمى تلسكوب (Operation Telescope).

الحروب الأربعة التي ترتبت على تأميم القناة

وأخيراً فهذه فقرة ننقلها عن المستشار العشماوي يصف فيها بطريقة مجملّة الحروب الأربعة التي ترتبت على تأميم القناة: "وهي حرب ١٩٥٦ ثم حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ التي نشبت نتيجة لما قرره نظام الحكم المصري من إزالة آثار الإنفاق السري الذي أعطى لإسرائيل حق المرور في خليج العقبة ومضائق تيران، فعمل على إغلاق هذه المضائق وذلك الخليج، أي إن حرب يونيو ١٩٦٧، التي جعلت من إسرائيل دولة عظمى، كانت أثراً من آثار ما سمي تأميم لقناة السويس. وأثار هذه الحرب أخطر من أن تتكرر وأجلّ من أن تُحصّر، وكل ما حدث ويحدث للعرب والمصريين من وقتها كان نتيجة لها، وسوف تتوالى الآثار وتتداعى العواقب مدة قرنين من الزمان على الأقل. ثم حرب الاستنزاف خلال عامي ١٩٦٨، ١٩٦٩ مما كانت نتيجته تهجير سكان خط القناة (من السويس والإسماعيلية وبورسعيد وبور فؤاد) بما ترتب على هذا التهجير من آثار اجتماعية رهيبية. ثم كانت حرب ١٩٧٣ للتخفيف من النتائج شديدة السوء لحرب ١٩٦٧.

الفصل السادس: طوفان التأمين في ١٩٦١ و ١٩٦٣

نبدأ بأن نجاهر بما لم يجاهر به أحد من قبل فنقول إن فكرة التأمين التي استولت على الرئيس جمال عبد الناصر كانت نتيجة حتمية لعاملين متكاملين في شخصيته : حب السيطرة و الحقد الشديد ، وقد روي عزيز صدقي وزير الصناعة ان جمال عبد الناصر استقبله في استراحة المعمورة بعد استقبال وفد من نيجيريا ، وأطلعته على الدليل الصناعي و كان قد أشر بالقلم الرصاص على أسماء شركات عديدة ثم قال له : الدولة ليس لها رقابة . . . وأنا أريد تأمين الصناعة ، و بناء على أمر الرئيس قدم عزيز صدقي مذكرة اقترح فيها تأمين الصناعات الأساسية : الغزل والاسمنت والمناجم .

لا ينبغي هذا أن الرئيس عبد الناصر كان يتطلع إلى حصيلة الثروة التي ستدخل تحت تصرفه نتيجة للتأمين ، و لا ينبغي هذا أنه كان يظن أن موهبته ستحقق من الأرباح ما لم يستطع أصحاب المال أنفسهم أن يحققوه .

القوانين و القرارات التنفيذية في ١٩٦١

خلال أربعة أيام بدأت من ١٩ يوليو ١٩٦١ وانتهت يوم الاحتفال بعيد الثورة التاسع ١٩٦١ صدرت كل هذه القوانين من دون تمهيد أو تسريب :

- القانون ١١٧ بتأمين ١٤٩ شركة تتحول أسهمها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة ١٦ سنة بفائدة ٤،٥ % . . . وكان من هذه الشركات ١٧ بنكا ، ١٧ شركة تأمين .
- القانون ١١٩ بتحديد ملكية الفرد في الشركات بما لا تزيد قيمته السوقية عن ١٠،٠٠٠ جنيه أو ١٠٠،٠٠٠ ليرة وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة .
- القانون رقم ١٢٠ بتنظيم منشآت تصدير القطن في الإقليم الجنوبي (أي مصر) بحيث تأخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠،٠٠٠ جنيه وتشترك فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠ % من رأس المال .

- القانون رقم ١٢٣ بإسقاط التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام والتروللي باس بمدينة القاهرة على أن يؤول إلى مؤسسة النقل العام بعد نقل كل العمال إليها .
- القانون ١٢٢ بإسقاط التزام شركة ليبون (الفرنسية) .
- قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ليكون الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان والحد الأقصى للإيجار والانتفاع ٥٠ فدانا .
- قانون ١٢٨ بتخفيض الديون إلى النصف للمنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي .
- قانون ١٢٩ بزيادة الضريبة على العقارات المبنية .
- وقرار بقانون بمنع تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة .
- تخصيص ٢٥ % من أرباح الشركات للموظفين والعمال .
- إشراك أربعة أعضاء منتخبين من الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات .
- تحديد الحد الأعلى للمرتبات ٥٠٠٠٠ جنيه في العام .
- إقرار الضريبة التصاعدية لتصبح ٩٠ % على الدخل التي تزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- قانون بتحديد إيجار المساكن .
- قانون بتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لعضوين من الموظفين والعمال بمجالس إدارة الشركة أو المؤسسة .
- وتحديد الحد الأدنى لأجر العامل بخمسة وعشرين قرشا في اليوم
- وقانون بتحديد الحد الأقصى لمرتب رئيس مجلس الإدارة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا مع بدل تمثيل لا يتجاوز ١٠٠ % من الأجر الأصلي.

تأميمات ١٩٦٣

بعد سنتين آخرين أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه لا سبيل للتقدم إلا بمزيد من القوانين الاشتراكية أي بمزيد من التأميم والمصادرة و الاستيلاء على الملكية الخاصة . . . وهكذا فإنه أتم حركة جديدة من التأميم شملت:

تأميم شركات المقاولات والكرامات والنقل والملاحة

وبهذا دخلت الأنشطة الأساسية الكبرى لأكبر مليونير مصري وهو أحمد عبود باشا وشركاه في قبضة عبد الناصر و اكتفى عبد الناصر بتعويض هذا الرجل بمائة جنيه شهريا وهو الذي كان يصنف بأنه واحد من أغنى عشرة في العالم .

تأميم النقل البري والبحري

في ١٢ أغسطس أمتت ٢٩ شركة نقل بري ، و ١٤ شركة نقل نهري .

تأميم صناعات الغزل والنسيج

صدر قرار بقانون رقم ٧٢ في أغسطس ١٩٦٣ بتأميم ١٨ شركة كانت تخضع للقانونين ١١٨ ، ١١٩ لعام ١٩٦١ تأميما كاملا ، وكانت تسهم الدولة فيها بنصيب أقله ٥٠ % ، و تأميم ٧ شركات ومصانع كانت تحت الحراسة و تأميم ٣٧ شركة أخرى و تبعت كل هذه الشركات للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج .

تأميم منشآت تصدير القطن ومحالج القطن

وصحبها قرار حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .

تأميم شركات الأدوية تأميما كاملا

مع سحب تراخيص ٤٠ مصنع ومعمل أدوية.

تأميم الصناعات الغذائية و تأميم المطاحن

كما أمتت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ٢٧ شركة كانت خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ لعام ١٩٦١ بالإضافة الى ٧ شركات تحت الحراسة ، وشركتي قطاع عام و ٣٨ شركة جديدة .

تأمين الصناعات الكيماوية

وأمت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ٢٢ شركة خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ وشركة قطاع عام لم تخضع لقوانين التأمين و ١١ شركة جديدة .

تأمين الصناعات الهندسية

وأمت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية ١٤ شركة خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ وشركتنا قطاع عام لم تخضع لقوانين التأمين و ٤ شركات تحت الحراسة ، ١١ شركة جديدة .

تأمين مواد البناء والحراريات

وأمت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات ٣ شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ وثلاث شركات تحت الحراسة وشركتان جديدتان .

تأمين التعدين

أما المؤسسة المصرية للتعدين فتبع لها ٨ شركات جديدة مؤمنة .

تأمين المؤسسات العاملة في لتعاون الإنتاجي

وتبعت لمؤسسة التعاون الإنتاجي ١١ شركة جديدة مؤمنة أيضا .

تأمين المناجم و المحاجر

صدر قرار بقانون رقم ٧٣ في ٨ أغسطس ١٩٦٣ يقضي بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص .

المحصلة النهائية لطوفان التأميم في ١٩٦١ و ١٩٦٣

في عام ١٩٦٣ بلغ جملة الشركات المؤممة ١٩٣ شركة احتاجت جميعها إلى قيادات إدارية وفنية لم تكن (من الناحية الفنية) قادرة على ممارسة هذه المسؤوليات في وقت مبكر . وأتاحت حركة التأميم للتكنوقراطيين من مهندسين وعلميين ومحاسبين فرصا هائلة للترقي والوصول إلى مناصب المديرين ورؤساء مجالس الإدارة في سن مبكرة ، وقد بقي بعضهم حتى ما بعد ثورة ٢٠١١ بلا مبالغة . وبالطبع فان هؤلاء في راي الجميع لم يكونوا بالكفاءة والخبرة المطلوبة من ناحية كما انهم لم يكونوا متفوقين في ايدولوجيتهم اليسارية ولا حتى في فهمهم الديموقراطي .

كان تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٥١ قد سجل أن عدد المديرين في مختلف الشركات كان ١٤٠٦ منهم ٣٥ % مصريون [من بينهم ١٨ % يهود] ٣٠ % أوريبيون ، ١١ % سوريون ، ٨ % أرمن ويونانيون . أي أن المصريين من غير اليهود حسب استنتاج الأستاذ حمروش كانوا ١٧ % فقط من المشتغلين بالإدارة الصناعية التي كانت رغم كل شيء محدودة .

إشكالية تأميم شركات البترول والدواء

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد وافق على الا تتضمن قوائم التأميم شركات البترول كما وافق على وجود ثلاث شركات أدوية برأس مال أجنبي غربي ٦٠ % ورأس مال خاص ٤٠ % ، وكان لهذا الاستثناء أسباب معروفة فعلى سبيل المثال فان شركة فايرز للأدوية كانت تصرف ٢٠ مليون جنيه سنويا للأبحاث ، أما شركات البترول فكانت تحجم عن العمل خوفا من قوانين التأميم . .

وفي عام ١٩٦٣ أعلنت وزارة الصناعة عن توصل الدكتور عزيز صدقي إلى اتفاقية مع الحكومة الأمريكية تنص على أن الاستثمار الذي يتم في مصر تضمنه الحكومة الأمريكية ، وقد عارض الرئيس جمال عبد الناصر الاتفاقية أولا ثم أقتنع بها بعد مناقشة دارت حول أهمية استخراج البترول لبناء اقتصادنا القومي . كانت الشركات الأمريكية تتقاسم مع الحكومة المصرية نصف الأموال التي صرفت في البحث ثم تستمر في الحصول على ٢٥ % من الإنتاج إلى أن ينضب .

كما أعلنت وزارة الصناعة عن انها اتفقت مع الاتحاد السوفييتي على القيام بعمليات التنقيب عن البترول في منطقة سيوه بالصحراء الغربية ، بشروط تختلف عن شروط

الشركات الأمريكية ، وذلك في صورة قروض تصرف على البحث حتى إذا ما تم العثور على البترول انسحبت الخبرة السوفيتية تماما ، ولم يعد لها أي نوع من المشاركة في الإنتاج إلا بقدر ما دفعته من أموال في البحث .

رجال الصناعة يعترفون بفشل تجربة تأميم الصناعة

و في كتابنا ثلاثية الصناعة والسياسة والفن نقلنا عن مذكرات أحد اقطاب الصناعة المصرية في القطاع العام ، وهو المهندس عادل جزارين رأيه الواضح في التأميم حيث قال : « والآن وقد مضي أكثر من أربعين عاما علي قرار تأميم الصناعة، فقد أصبح من المؤكد أن هذا القرار كانت له آثار سلبية علي الصناعة المصرية، وكان من العوامل الأساسية في تدهور العديد من الشركات الصناعية الناجحة، والتي تبحث الدولة الآن عن إعادة خصصتها»

عادل جزارين يصور كواليس التأميم المفاجئ للصناعة الوطنية

و نلخص هنا حديث المهندس عادل جزارين عن ساعة صفر التأميم في ١٩٦١ وما تدلنا عليه هذه الذكريات من وطنية بعض المصريين من رجال الاعمال الذين أمتت شركاتهم و ما تدلنا عيه أيضا من حماقة المسؤولين من كبار رجال الحكم في الحقبة الناصرية .

" يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٢ كنت بالمنزل حينما دق جرس التليفون حوالي الساعة السابعة مساء، وكان المتحدث هو سكرتير الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة، الذي دعاني لحضور اجتماع مهم بمكتب السيد الوزير الساعة التاسعة من مساء اليوم نفسه، وقد دهشت لهذا الاجتماع الطارئ، والذي لم أعرف له سببا ، وذهبت إلي مكتب الوزير في الوقت المحدد حيث وجدت حشدا من القيادات الصناعية من رؤساء ومديري الشركات الصناعية للقطاع العام، ولم يعرف أحد منهم سبب الاجتماع»

«وفي تمام التاسعة بدأ الاجتماع، حيث أخطرنا السيد الدكتور عزيز صدقي أن هناك قرارا جمهوريا في سبيل صدوره الآن بتأميم جميع الشركات الاقتصادية وتحويل ملكيتها إلي الدولة، وأن القرار واجب التنفيذ فور صدوره، وأنه قد جمعنا لتكليف كل منا باتخاذ اللازم لتنفيذ هذا القرار في الشركة التي سيكلف بها، وأن علينا أن نتوجه

بعد الاجتماع إلي مقر كل شركة لتشميع الخزانة والتحفظ علي المستندات المهمة الموجودة هناك، وانتهي الاجتماع حوالي الساعة العاشرة مساء»

تجربته في تسلم شركة المشروعات الهندسية

استرجع عادل جزارين ذكرياته عن الدور الذي قام به في تسلم وإدارة إحدى الشركات على نحو لا يوحى للنفوس السوية الا بالألم :

«وجاء تكليفي بإدارة شركة المشروعات الهندسية، وهي شركة كانت تعمل في صناعة المنشآت المعدنية، ولديها مصنع في شبرا الخيمة، ويمتلكها المهندس عمر سيف الدين، وتقع إدارتها في شارع قصر النيل ، اتصلت فور انتهاء الاجتماع بالسيد أحمد شوقي المدير المالي لشركة النصر للسيارات وطلبت منه مقابلتي فورا للذهاب معي إلي مقر الشركة في قصر النيل للاستفادة بخبرته المالية، وتقابلت معه وذهبنا إلي مقر الشركة حيث وصلنا إليها حوالي منتصف الليل»

نبل أخلاق المهندس عمر سيف الدين مالك الشركة و وطنيته

ومن الجدير بالذكر أن عادل جزارين يورد ما يدلنا على نبل أحد رجال الأعمال المؤممة شركاتهم :

«وكان في ذلك الوقت قد أذيع فعلا القرار الجمهوري الخاص بتأميم الشركات الاقتصادية، وقبل ذهابنا إلي إدارة الشركة كنت قد بذلت عدة محاولات للاتصال تليفونيا بالمهندس عمر سيف الدين، ولكنني اكتشفت أنه بالإسكندرية، وأخيرا نجحت في الاتصال بالمدير المالي للشركة واتفقت معه علي مقابلتنا بمقر الشركة في قصر النيل الذي وصلنا إليه في منتصف الليل، وفعلا تم ذلك ، وقمت بفتح مكاتب الشركة وتشميع الخزينة بعد جردها، وكذلك التحفظ علي كل المستندات المهمة الموجودة بالشركة، واستغرق ذلك عدة ساعات انتهت في فجر اليوم التالي ، وظللت مفوضا علي شركة المشروعات لعدة أشهر بجانب عملي بشركة النصر إلي أن عين المرحوم المهندس عبد العزيز كمال رئيسا لها، إلي أن عين فيما بعد وزيرا للإسكان» ، ومما يذكر أنني كنت علي علاقة وثيقة بالمهندس عمر سيف الدين صاحب الشركة، الذي تفهم الوضع تماما وقدم لي كل المعونة لضمان استمرار نجاح الشركة، وظلت علاقتنا وثيقة بعد ذلك»

فرغلي باشا يقر بحق الدولة في التأمين

في الثمانينات نشر ملك القطن محمد أحمد فرغلي باشا مذكرات قيمة تدارسناها في وقتها في مقال موسع في مجلة عالم الكتاب ١٩٨٧ ثم في كتابنا " فن كتابة التجربة الذاتية ..مذكرات الهواة المحترفين " الذي صدر ١٩٩٦ ، أي منذ ربع قرن ، وفي هذه المذكرات كثير من الروايات و وجهات النظر التي لم يكن للمجتمع المصري عهد بها في ظل الإعلام المعتمد على صوت واحد ، مع أن فرغلي باشا قدم ما لا يتصوره الناصريون من ترحيب رجال الاعمال الناجحين بالتأمين المنضبط :

" لا يستطيع أحد أن يجادل في حق دولة ما في التأمين، فهو من الحقوق السيادية، ولكن الذي يمكن أن يجادل فيه هو أسلوب التأمين، وكيفية التقويم والتعويض عن الشركات المؤممة. لقد لجأت دول رأسمالية عريقة إلى أسلوب التأمين في عهد بعض حكوماتها الاشتراكية، كان مجال نشاطها ضروريا أو هامشيا، وعندما قررت أن تؤم لم تفاجئ أصحاب هذه الشركات ولم تنتقم منهم بسلب أموالهم ، وتقويم شركاتهم بطريقة ظالمة تعسفية كما أنها لم تضعهم تحت الحراسة انتقاما من كدهم وتعبهم ونجاحهم وأدائهم لدورهم تجاه المجتمع. الدول العريقة عندما تؤم الشركة تشكل لجنة لتقويمها حسب آخر سعر للأسهم في البورصة".

فرغلي باشا يروي قصة مطالبته بالتأمين

" يتصور البعض خطأ أنني بحكم انتمائي الاجتماعي لا بد وأن أقف ضد القطاع العام، وبحكم أنني رأسمالي لا بد وأن أقف ضد مبدأ التأمين، ولقد دهش البعض أيضا عندما وجدوني أدافع عن القطاع العام بداية من عام ١٩٧٤ حيث بدأت أنشر بعض مقالاتي على صفحات الأهرام، وربما زالت دهشة هؤلاء وأولئك إذا علموا أنني كتبت للرئيس عبد الناصر قبل عام ١٩٦١ أكثر من مذكرة أطلبه فيها بالتأمين، ولكن هناك فارق شاسع بين ماكنت أطلب به وما حدث بين القطاع العام كما تصورته، وبين القطاع العام في وضعه الحالي. فعندما حدث التأمين أمت كل شركة وأي شركة سواء كانت تحقق ربحا أو لا تحقق ربحا على الإطلاق، ومن غير المعقول أن تكون هناك شركات تخسر في ظل ملكية صاحبها لها، ثم نؤمها وننتظر منها في ظل ملكية الدولة النامية أو المتخلفة أن تحقق هذه الشركة ربحا"

" وبعد التأمين أجرت الحكومة دمجا لبعض الشركات التي تعمل في مجال واحد ، وفي ظل هذا المبدأ اندمجت شركات تكسب مع شركات تخسر ، كما أنه لم تكن

هناك كفاءات لإدارة هذه الشركات بعد إخراج أصحابها ، حيث تم الاعتماد على أهل الثقة الذين لم يكن لهم أي خبرة في مجالات عمل هذه الشركات .

مضمون اقتراح فرغلي بالتأميم عام ١٩٦٠

أذكر فحوى المذكرة التي أرسلتها إلى الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٠ أقتراح عليه فيها الأخذ بمبدأ التأميم :

- أن تؤمم الشركات الضخمة التي تحقق ربحا خلال السنوات الثلاث السابقة على سنة التأميم ، كما يكون مجال نشاطها مناسباً .
- أن تمتلك الحكومة ٥١% فقط من أسهم الشركة والمساهمون ٤٩% من أسهمها ، وأن تدفع الحكومة ٥١% بسندات الخزانة لصاحب الشركة .
- أن ينتخب المساهمون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من خلال جمعية عمومية ، ويكون للحكومة حق الاعتراض .

حسن عباس زكي أخذ بفكرته فلما أقبل ضاعت الفكرة

".... وعندما لم يصلني رد من الرئيس عبد الناصر ، أرسلت بفكرتي إلى ... وزير الاقتصاد حسن عباس زكي في الإسكندرية عرضت عليه تأميم شركة فرغلي للتجارة والأعمال المالية بالشروط السابقة . والأستاذ " حسن عباس زكي " من الوزراء القلائل الذين كان لهم اهتمام عميق بالقطن ، كما كان يتمتع بثقافة واسعة في مجال تصدير الأقطان ، ويعتبر من الكفاءات المصرية النادرة في المجال الاقتصادي عامة . وعندما حدث التأميم سنة ١٩٦١ كان قطاع القطن هو القطاع الوحيد الذي أممته الحكومة بنسبة ٥١% ، والفضل في الأخذ باقتراحي في هذا المجال يعود إلى حسن عباس زكي الذي اقتنع بوجهة نظري ، وأقنع الرئيس عبد الناصر بها . لكن لم يمر أكثر من ستة شهور على التأميم حتى خرج السيد " حسن عباس زكي " وأممت الحكومة قطاع القطن بنسبة ١٠٠% مثل كل القطاعات الأخرى .

التأميم في مصر مشوب بالمظالم

".... المؤلم في معظم عمليات التأميم التي تمت في مصر أنها جاءت مشوبة بالأخطاء والمظالم التي قلت أنها لا تقع في الدول المتقدمة.

إنصاف الأجانب والتشفي في المصريين

".... وقع التأميم على مصريين وأجانب لكن كانت هناك تفرقة في المعاملة، فلقد عوض الأجانب تعويضا مجزيا، وحصلوا على معظم حقوقهم، ولم يوضعوا تحت الحراسة، بينما لم يحصل المصريون إلا على مبالغ تافهة، والكثير منهم عوقب بالوضع تحت الحراسة، وكان على هؤلاء المصريين أن يذهبوا ليحصلوا على مستحقاتهم القليلة في طوابير طويلة، وكأنهم يتلقون برا أو إحسانا من الحكومة. ولقد كان القائمون على الحراسة يفعلون ذلك تشفيا وانتقاما من مجموعة من مواطنيهم الناجحين النابهين، وكان هذا ذنبهم الوحيد.... كان موقف الحكومة من الأجانب عادلا ورحيما نتيجة لضغط حكومات هؤلاء الأجانب، وأتذكر جيدا أنني التقيت بصديق لبناني أممت أملاكه مثلي حيث قال لي: الحمد لله أنني احتفظت بجنسيتي اللبنانية، وإلا لكنت في هذا الوضع المهين الذي تعانونه أنتم المصريين".

فرغلي باشا يروي قصة حسن الشامي باشا

".... الكثيرون من هؤلاء الذين أممت ممتلكاتهم، ووضعوها تحت الحراسة من العصاميين الذين أضاعوا حياتهم في البحث عن النجاح، وتحقيق الذات، كما كانوا يؤدون واجب الدولة عليهم وهو دفع الضرائب، ومن هؤلاء أذكر حسن الشامي باشا وهو من أغنى أغنياء الإسكندرية بدأ حياته بائعا بسيطا للغاية، وتيسرت أحواله فافتتح محلا للبقالة، وعندما راجت الأحوال أسس مصنعا للزيوت، واشترى الأرض وبني العمارات [لم يحدث ذلك في لمح البصر كما حدث أخيرا] لكن ذلك استغرق الأعوام الطوال والكفاح المستمر وكان الرجل يؤدي حق الدولة عليه دون تهرب [أو تحايل كما حدث من بعض مليونيرات السبعينات] وفجأة وبعد هذه المرحلة الطويلة من الشقاء التي كللت بالنجاح، وبعد أن وصل الرجل إلى مرحلة الشيخوخة وجد نفسه مؤمما، وموضوعا تحت الحراسة، ويرسل له معاش شهري مقداره ٢٧ جنيها، وإذا أراد أن يشكو فليس هناك من يسمع شكواه، وإن سمعها أحد منه فماذا يفعل، ، ماذا فعل هذا الرجل ليحدث له هذا وهو في نهاية عمره؟"

لم أخرج مليما واحدا من أموالى إلى الخارج : صدمتي شديدة

روى فرغلي باشا تجربته مع التأميم الذي كان يتوقعه، ومع هذا فإنه لم يتحسب له: "....لقد كان هناك من أصحاب رؤوس الأموال من كان يشعر أن التأميم قادم لا

ريب في ذلك، لذا فلقد شرعوا في تهريب أموالهم إلى الخارج، ولقد كنت واحدا من الذين توقعوا التأميم، بل وطالبوا به الرئيس عبد الناصر كتابة، لكنني لم ألجأ إلى إخراج مليم واحد من أموالى إلى الخارج"

"... كنت من الوثائقين في الثورة، وفي قائدها، وكنت أقول لنفسي ولغيري إن الدولة لو لجأت إلى التأميم وهذا حقها فإنها ستعوضنا تعويضا عادلا، وستنظر لنا نظرة كلها إنصاف واحترام لما بذلنا من جهد وعرق في إنشاء هذه المؤسسات الناجحة التي آلت للدولة، ولكننا كنا ضحايا حسن نوايانا. لذلك كانت صدمتي شديدة لما حدث في عملية التأميم من ظلم وإجحاف، ووضعنا تحت الحراسة و[كان] الحديث عنا في الخطب وكأننا لصوص أو [مصاصو] دماء".

شركات الأجانب احتفظت بأسمائهم وأزيلت الأسماء المصرية

"... ومن المحزن أيضا أن الشركات التي يملكها أجانب، ثم أمت احتفظت بأسماء أصحابها مثل "ريفولي"، و شيكوريل، وهانو، وعدس " وغيرهم، وبعض هذه الأسماء يهودية، أما الشركات التي كانت تحمل أسماء مصرية مثل " يحيي"، و"فرغلي"، و"الطفي منصور" وغيرهم فقد ألغيت أسماءها، وكأنهم كانوا يودون أن يزيلوا أي اثر لنجاح أي مواطن مصري .

لجان التقويم كانت ظالمة للغاية

"... كانت لجان التقويم التي شكلت ظالمة للغاية لدرجة أن بعض الشركات الهامة الناجحة، والتي كانت تتعامل مع مئات الألوف قومت بصفر، وأذكر علي سبيل المثال شركة الصديق العزيز "الطفي منصور" لتصدير الأقطان، كما أن شركات فرغلي لم تقوّم التقويم الذي تساويه، وغيرها شركات، ومصانع، ومعامل كثيرة".

الفارق في أحوال سيدتين في ظل الحراسة

"... من المأسى التي لا أظن أن الرئيس عبد الناصر علم بها في ظل الحراسة بعض المساومات على الأعراض، فلقد كنت أعلم بأحوال امرأتين الأولى كانت مطلقة شابة والثانية كانت أرملة، وهما ثريتان وضعنا تحت الحراسة، ووصل الأمر بأحد كبار المسؤولين عن الحراسة أن استغل حاجة إحداهما للمال وساوّمها ليزيد من دخلها

الشهري ليصل على ١٥٠ جنيها، بينما الأرملة كبيرة السن التي لا تملك جسدا تعرضه لا تحصل على نصف هذا المبلغ بالرغم من حاجتها الماسة إلى المال".

يرى أن فوضى التأمين ضربت الاقتصاد في الصميم

".... لم يكن الضرر الذي نتج عن هذا التأمين العشوائي، وعن الحراسة التي تبعته واقعا فقط على أصحاب الشركات التي أمتت، ووضع أصحابها تحت الحراسة، بل إن الاقتصاد المصري ضرب هو الآخر في الصميم نتيجة فوضى التأمين الذي لم يفرق بين شركات تكسب، وأخرى تخسر، كما أن إجراءات التأمين، والحراسة أفقدت الحكومة المصرية ثقة الحكومات الأخرى وثقة رجال المال والأعمال، بل إن المصريين الذين يملكون الأموال، والخبرة أصيبوا بالهلع مما جعلهم يعزفون عن استثمار أموالهم في أي مجال، ولا حتى بوضعها في البنوك، واكتفوا بتهربها خارج البلاد، أو بوضعها تحت البلاطة كما يقولون".

تحفظنا على قوله إن التأمين استهدف تغطية فشل الوحدة

كان فرغلي باشا يعتقد أن التوسع في التأمين وما بعده كان يستهدف تغطية الفشل في سوريا، وهي وجهة نظر محترمة جزئيا، ذلك أنني أجد من واجبي أن أذكر أن التأمين بدأ قبل انفصام عرى الوحدة وإن كان قد استشرى بعد الانفصال:

"....أزعم أن اللجوء إلى التأمينات، ومن بعدها الحراسات، والاعتقالات كان من أهم دوافعه السياسية تغطية الفشل في الوحدة مع سوريا، والتورط في الحروب خارج الحدود بما يفوق طاقة البلاد، ومواجهة القلق الاجتماعي الناشئ عن توقف أو بطء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإني لأتصور أن هذا الأسلوب القهري كان أحد أسباب هزيمة يونيه ١٩٦٧ التي كشفت كل عيوب نظام الحكم في الستينات".

رجال الحكومة المستعدون لممارسة الشر

"....لم أكن أعرف كيف تم تحديد أسماء من فرضت عليهم الحراسة، ولقد أصابني الدهول عندما علمت من أحد أصدقائي أن الأسماء كانت تؤخذ من دليل التليفون، وأتذكر أنني كنت في زيارة أحد كبار المسؤولين عن الحراسة السيد عبد اللطيف عزت وكم عانينا من هذا الرجل، وقلت له لقد فرضتم الحراسة على نصف أغنياء

، بينما تركتم بعض الأغنياء، فما كان منه إلا أن أخرج نوتة وقلما من جيبه، وقال لي : قل لي من هم هؤلاء ونظرت إليه نظرة غاضبة، وقلت له: لست أنا يا عبد اللطيف بك الذي يتسبب في خراب البيوت ، أو في إفقار من أفنوا حياتهم بحثا عن حياة أكثر أمنا. فرد مبتسما بعد أن أعاد النوتة الحمراء إلى موضعها : يا سيدي أنا مجرد موظف فقير ينفذ سياسة عامة "

نموذج صارخ للقهر في مجتمع الحراسة

"....أذكر يوما في بداية الستينات بعد التأميم والحراسة أن اجتمعت وبناتي على الغداء في منزلي مثلما تعودنا دائما، وحضرت إحدى بناتي، ومعها طفلتها المريضة جدا وبدأت ابنتي تشكو حالها وعجزها عن تقديم المعونة للطفلة المريضة، وكنت أشعر أنها محقة في ذلك فلم يكن من المتصور أن تتمكن من علاج طفلتها، وكل ما تصرفه لها الحراسة كي يعيشوا منه مبلغ ١٥٠ قرشا في الشهر. وأمام إحساسي بألمها قلت لها إنني سوف أساعدها بقدر ما أستطيع، فسألتنني: بكم سوف تستطيع مساعدتي وعليك أن تحسب السنوات القادمة، وكلها سنوات ضنك؟ ولما لم أرد عليها رفعت رأسها نحو السماء، والدموع تترقرق في عينيها وقالت : ربنا يفعل بأولاده مثلما فعل بنا ، وكانت تقصد بالطبع الرئيس عبد الناصر ونهرتها قائلا: إن هذا لا يجوز فأبناؤه ليس لهم ذنب فيما حدث. فأعادت الدعاء على أبنائه مرة أخرى وشعرت أن ما تفعله لا يليق بأخلاقنا فقامت من مكاني وصدفتها على وجهها، فبكت وبكت أخواتها معها ، كذلك فعلت زوجتي. وشعرت بالألم يثقل صدري ويعتصرني ولم أملك إلا أن أقول لنفسي (منه لله)".

الناصرية تعرف بقصة انفعاله على ابنته في بيته

"....العجيب في هذه الحكاية أنني التقيت بعد أيام بعز العرب عبد الناصر، وهو شقيق الرئيس وكانت تربطني به علاقة وطيدة لطيبته، وتواضعه حيث عاش فقيرا ومات فقيرا.. وعندما قابلني بادرني بالقول: تسلم يا باشا ، ولم أفهم ما يقصده، فاستفسرت منه عما يعنيه ، فأوضح لي أنه يقصد موقفي من ابنتي في المنزل. ساعتها شعرت أن هناك بين العاملين في المنزل من ينقل ما يحدث داخل المنزل إلى أجهزة الدولة، وأعتقد أن ما كان يحدث في منزلي لأبد وأنه كان يحدث في منازل أخرى كثيرة أغلقت على مآسي عديدة من هذا النوع"

لا يعرف آلام الحراسة إلا من قاساها

يقول فرغلي باشا في نهاية حديثه عن تجربته القاسية : "...لا يعرف آلام الحراسة إلا من وضع تحتها حيث لا حرية في الحركة، ولا في التعامل وحيث تكثر الممنوعات : ممنوع السفر ، ممنوع الذهاب حتى إلى الأندية وحيث يخاف الناس أن يحدثوك مباشرة أو بالتليفون ، ومن يغامر بحريته ويضع نفسه في شبهة الحديث مع شخص فرضت عليه الحراسة ؟

كلمة "حراسة" أسوأ الكلمات وقعا على أذني وعلى عيني

"... والأسوأ من ذلك ممنوع السعي إلى الرزق ، وتعيش تحت رحمة دراهم تجود عليه بها إدارة تسمى إدارة الحراسة، وإذا كان لي أن أكره كلمة فإن كلمة حراسة تعد أسوأ الكلمات وقعا على أذني حين أسمعها، وعلى عيني حين أقرأها...."

القهر جعل فرغلي باشا يتشبع بفكرة أنه لا بديل للقطاع العام

ومن الجدير بالذكر بعد هذا كله أن فرغلي باشا كان في ظلال القهر قد أصبح يعتقد في أنه لا بديل للقطاع العام ، كما كان يعتقد أن القطاع العام مظلوم :

"...أحذر هؤلاء الذين ينادون بتصفية القطاع العام ، والعودة إلى القطاع الخاص ، إن نداءهم هذا سيكون كارثة سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية لأن الزمن لا يعود للوراء ، علينا أن نحافظ على القطاع العام ، ونشجع القطاع الخاص ، ونضع القوانين التي تحمي نشاطه".

فرغلي باشا يقول بأن القطاع العام مظلوم

وفيما قبل هذا فقد كان فرغلي يقول : "...القطاع العام مظلوم لأسباب عديدة من بينها أن التأميم تم على أسس سياسية دون مراعاة المبادئ الاقتصادية ، كما أن الذين تولوا إدارته كانوا في بعض الأحيان من العسكريين الذين لم تكن لهم خبرة في مجال عمل الشركات بالإضافة إلى تكديس العمالة في مرافق القطاع العام ، والتحكم في أسعار منتجاته ، والبيروقراطية ، والإسراف في الإنفاق على المظاهر . كل هذا لا يجعل فكرة إنشاء قطاع عام فكرة خاطئة بقدر ما يشير بإصبع الاتهام إلى أساليب

تأسيسه ، وإدارته ، فلا احد يستطيع أن يفكر الآن في إلغاء القطاع العام فهو عصب الاقتصاد المصري وعموده الفقري ، ويجب أن يظل كذلك عن طريق تدعيمه ، وتطويره ، وترشيده .

اعتقاده أن مجتمع التقارير أثر سلبا على التطوير و الابتكار

"...ولا يفوتني أن أذكر في أسباب ارتباك القطاع العام سببا آخر هو خوف الرؤساء من التصدي لمسئوليته ، ومحاسبة المخطئ ، وإثابة المجتهد ، فلقد كان من المألوف بعد عمليات التأميم أن أي موظف ، أو عامل يشكو رئيسه أو يكتب تقريرا حتى ولو بدافع كيدي حتى تأتي النيابة الإدارية لتحقق في شكواه ، ويجد الرئيس نفسه موضع اتهام بغير سند أو دليل ، حتى سيطر الخوف على هؤلاء الرؤساء ، ولقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا على الابتكار ، والرغبة في التجديد ، والتطوير خوفا من الخطأ والمسألة . وبدأت السلبية تزحف إلى مرافق القطاع العام رويدا رويدا . كان المفروض أن نمي عند هؤلاء الموظفين الشعور بالانتماء إلى القطاع العام ، وبأنه ملكهم ، كي لا تنتشر تلك الظواهر السلبية مثل " الزوغان " وإهمال المال العام بل وأحيانا تبديده .

يلخص تجربة فرنسا في التأميم ١٩٨١

"...قبل أن تقوم الحكومة الاشتراكية الفرنسية (١٩٨١) بتأميم الشركات الكبرى اتصلت بأصحاب هذه الشركات ، وطمأنتهم على أنها لن تصادر أموالهم ، بل إنها ستترك لهم إدارة هذه الشركات . وفيما يتعلق بمبدأ التأميم ، فأنا أفضل أن تترك الحكومة الشركات العاملة في مجال الخدمات مثل التليفونات ، والمياه ، والكهرباء ، والنقل تتركها للقطاع الخاص على أن يكون للحكومة الحق في الاعتراض على الأسعار التي تحددها هذه الشركات الخاصة ، بل قد يكون من الأفضل للحكومة أن تسهم بمبلغ لدعم هذه الشركات بدلا من المبالغ الباهظة التي تتكلف بها الآن نتيجة لإدارتها لهذه الشركات . كما أنني أفضل أن تهتم الحكومة بصيانة وتطوير الشركات القديمة القائمة، وهذا أفضل في رأيي من توجيه جديد لإنشاء شركات جديدة إلا عند الضرورة.

الباب الثالث : الإدارة و الأزمة

الفصل السابع: التخطيط بالتجريب

الخطة التنموية سارت في غير طريق التنمية

أصبح من السهل أن نكتشف أننا لا نزال ندفع حتى الآن ثمن مجموعة من الأخطاء التي ارتكبت بحسن نية من دون أن يعرف أحد أنها كانت خطايا كبرى في حق المستقبل، وفي حق الوطن . وربما جاز لنا أن نسأل : هل ضعفت أو تلاشت إمكانية الوصول إلي الصواب المبكر في مثل هذه القضايا، و إذا بنا نفاجاً بأن أحدا لم يكن يريد هذا الصواب المبكر، لأن الأهداف قصيرة النظر كانت قد تحققت ثم شغلت قيادة الدولة نفسها بأهداف أخرى، أو شغلتها الأيام بمشكلات أخرى كبيرة علي نحو ما نعرف .

ظاهرة تسييس الأرقام و تشويه التخطيط

ظلت مصر الحديثة في أرقامها الاقتصادية ملتزمة بالدقة البالغة حتى تغلبت دعايات السياسة (ولا نقول : تغلبت السياسة) على أصول الاقتصاد والمحاسبة والإدارة بسبب ما انتهجته حكومات ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من توجهات أو سياسات قصيرة النظر وما كانت هذه التوجهات تستسهله من أن تلجأ إلى الحلول الوقتية أو المرحلية أو بالأحرى المرحلة للمشكلات إلى ما لا نهاية.

و من ناحية أخرى ، فقد بدأ تزييف الأرقام في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه كان حلاً سهلاً لمشكلة عويصة هي الفشل المنكر في إدارة الاقتصاد بسبب عوامل متعددة ، كان منها:

- البعد عن أهل الخبرة
- تجنب سياسات المصارحة
- الهروب من تطبيق الأصول المحاسبية

■ مجافاة ما نعرفه الآن باسم مبادئ الحوكمة الرشيدة .

كما كان تزيف الأرقام أيضا يمثل حلا عبقريا لمشكلة أخرى هي ضرورة التغطية على النهب المتنامي للموارد الموروثة أو المصادرة أو المنهوبة .

تجربة مجلس الإنتاج والتخطيط

ذكر السياسي السوري البارز اكرم الحوراني أيضا انه اكتشف ان عبد الناصر كان سرعان ما يبتدع سياسة التلفيق اللحظي في الخطة بعد الاجتهاد في وضعها ، وهو يقص القصة التالية :

«بعد أنظمة ٢٣ من يوليو أنشئ ما سمي بمجلس الإنتاج، وكانت كوادره من خبراء مصر لوضع خطة إنمائية تضع حلولا لمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المستعصية.... ، زرت مجلس الإنتاج عام ١٩٥٦، وكان محمد فؤاد جلال رئيسا له حيث حدثنا أعضاء المجلس آنذاك بأنهم خرجوا من أبحاثهم ومناقشاتهم بأنه لا أمل بحل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية حلا جذريا بسبب تفجرها السكاني إلا على مستوى عربي ، وقد عين البغدادي بعد ذلك رئيسا لهذا المجلس بعد إخفاق مشروع الوحدات المجمعمة ومديرية التحرير التي أنفق على إنشائها مبالغ طائلة».

كيف بدأ التلفيق اللحظي في الخطة وتزيف الأرقام

و ننقل في هذا المقام صورة بديعة في صدقيتها و واقعيها المريرة ، وقد سجل بها الحوراني ملامح الطريقة الفورية التي عالج بها الرئيس جمال عبد الناصر قضية التخطيط منذ البداية :

"..... وفي الاجتماعات التي عقدها عبد الناصر مع الوزارة المركزية تقدم البغدادي بمشروع للتخطيط الإنمائي قام بوضعه ثلاثة وستون خبيراً لمضاعفة الدخل القومي خلال عشرين عاما . في الجلسة الأولى لاجتماع الوزارة المركزية على مستوى مجلس التخطيط قلت لعبد الناصر: «إن هذه الخطة ستصيب الشعب بخيبة أمل كبيرة، لأنه خلال عشرين عاما سيزداد عدد السكان بشكل لا يسمح برفع مستوى معيشة الشعب المصري.

تعامل عبد الناصر و البغدادي مع التخطيط

".... لم يخطر ببالي أبداً أن يكون رد فعل جمال عبد الناصر أن يبذل بموافقة الوزراء الأرقام التي بنيت عليها الخطة لمضاعفة الدخل القومي فيجعل المدة عشر سنوات بدلا من عشرين سنة، والذي أذهلني أن جميع الوزراء قد لبوا رغبة عبد الناصر دون تردد في تغيير الأرقام وهم الذين اشتركوا مع العدد الكبير من الخبراء في تقديرها."

كيف تبدلون أرقامها التي بنيت عليها بأرقام أخرى؟

يروى أكرم الحوراني الحوار المندesh بينه وبين البغدادي الذي كان فيما يبدو قد أدمن التعود مثل هذه التصرفات الناصرية : " قلت للبغدادي الذي كان جالسا بجانبني : ألسنت أنت الذي درست هذه الخطة وتقدمت بها بصفتك رئيسا لمجلس التخطيط ، وشارك في ذلك جميع الوزراء الحاضرين، فكيف تبدلون أرقامها التي بنيت عليها بأرقام أخرى؟".

كيف بدأت الناصرية الخيال بلا أساس

وهذه ، أيضا ، قصة عابرة رواها اكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية الذي كان في وقتها تاليا مباشرة للرئيس عبد الناصر في البروتوكول وسابقا على المشير عبد الحكيم عامر :

"..... أقيم في الإسكندرية (١٩٥٩) عرض للقوات المسلحة، ثم موكب شعبي في ملاعب البلدية أطلق عليه موكب الزحف المقدس، وقد لفت نظري مرور سيارة قيل : إنها من صنع المعامل المصرية [نتوقف هنا هنيهة لنشير إلى أن كلمة المعامل توازي كلمة المصانع في الاستعمال المصري] فقلت للمشير عبد الحكيم عامر الذي كان جالسا بجانبني: إنه لأمر مفرح أن نبدأ بصناعة السيارات، فقال: إننا لم نصنع هذه السيارة، فظننت أنها قد جمعت في المعامل المصرية، ولكن المشير قال: وحتى هذا لم نتوصل إليه حتى الآن، مع أن صحف الجمهورية نشرت بأن المعامل المصرية قد بدأت بإنتاج ٣٦٠٠ سيارة".

صناعة الأرقام السياسية ورصد لبعض الصور المقننة للتزييف

كانت النتيجة الطبيعية للاهتمام بالصورة الدعائية أن تعددت صور التزييف ، وسنتحدث عن بعض الصور المقننة منه فحسب ، وهي تلك الصور التي أنتجت معلومات كانت كفيلاً بتشويه الحقائق في تاريخنا الاقتصادي والسياسي على حد سواء و ذلك من قبيل بعض مظاهر التزييف الذي يمكن تبريره بخضوعه ظاهرياً للقاعدة القانونية والمحاسبية رغم بعده عن الحق والحقيقة .

كيف تحقق ارتفاع ارقام الموازنة بضم الموازنات المستقلة

هذه فقرة من فقرات كبار سياسيي العرب تعزز ما روينا وقررناه على سبيل الإجمال في مواضع كثيرة ، فقد روي أكرم الحوراني وهو الوزير المخضرم منذ نهاية الأربعينيات ما لاحظته بنفسه في أثناء توليه منصب نائب رئيس الجمهورية في دولة الوحدة : «... اعتادت ميزانية الإقليم المصري ضم وإدراج جميع ميزانيات الإقليم الملحقة والمستقلة وجميع موازنات المؤسسات العامة، وبهذا الأسلوب ترتفع نسبة أرقام الموازنة كثيراً عن الأسلوب السابق»

تطبيق الأسلوب نفسه على سوريا

ويروي الحوراني بكل أسف أن دولة الوحدة لجأت أيضاً الى تطبيق الأسلوب نفسه على سوريا: " وقد أخذت سوريا بالأسلوب المصري عند وضع موازنتها فيما بعد بغرض الدعاية للنمو الاقتصادي الذي حققته سوريا في ظل حكم عبد الناصر ، الأمر الذي لا يتمكن الناس من اكتشاف زيفه وبعده عن الحقيقة والواقع».

حساب حصيلة بيع الأصول العقارية المؤممة

مع الوقت و مرور الزمن تنامت صورة من أهم صور التزييف في الأرقام الدالة على النجاح ، وهي تلك الصورة التي تواترت في حساب الإيرادات حين تدرج ضمنها حصيلة بيع الأصول العقارية المؤممة او المصادرة وبهذه الطريقة يرتفع رقم الإيرادات ومن ثم يرتفع رقم الأرباح ومن ثم تشير معدلات تقييم الأداء إلى أن المستهدف [الإجمالي] قد تحقق وربما بنسبة أكبر من ١٠٠٪ ، وبناء عليه تصرف المكافآت ، وتبدو الشركة وكأنها قد أصبحت محققة أرباحاً وإنجازاً ... الخ و ببساطة

شديدة ، فان من المعروف أن حصيلة أي بيع للأصول لا بد أن تدرج ضمن الإيراد ، وإلا فإنها ستتسرب بعيدا عن خزينة الدولة ، لكن هذا لا يمنعنا من الإقرار بما يترتب [دعائيا] على هذا الإجراء الحسابي [البحث] من تصوير الأمر وكأنه نتيجة نجاح لأنه من ضمن الإيراد حتى وإن لم يكن من ضمن إيراد النشاط الأصلي ، وهو ما يمثل خداعا عند التدليل به و إفسادا عند الدعوة الكامنة إلى الاقتداء به .

ز غللة النظر في حساب الديون والقروض

ثاني صور هذا التزييف يتمثل في الأثر المعنوي الناشئ عن حساب الديون والقروض والمعونات الخارجية هي الأخرى ضمن الانجازات لا ضمن الإيرادات فحسب .. وهو ما أصبح معتادا ومألوفا بنفس منطق الصورة التي شرحناها أو لخصناها لتونا فيما يتعلق بحصيلة بيع الأصول ، ومن المذهل أن الأمر تطور إلى الترحيب بالقروض باعتبارها رزقا بلا جهد جاء لمن يستحقه !!.

تكرار حساب البند الواحد أكثر من مرة

ثالث صور التزييف هو حساب البند الواحد مرتين ، فأرباح شركات القطاع العام كانت تحسب لكل شركة ثم تحسب مرة أخرى في الموازنات المجمعة للمؤسسات العامة ، ذلك أن هذه موازنة وتلك موازنة ، وأن هذه ميزانية وحساب ختامي ، وتلك ميزانية وحساب ختامي .

حساب أرقام الدعم بطريقة متعسفة

رابع صور التزييف هو حساب أرقام الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين بطريقة تتعسف في ابتكاراتها ، وبخاصة في المشتقات البترولية ، فيقال في الميزانية إن الدولة تدعم كل لتر من البنزين بجنيه مثلا ، بينما الدولة نفسها لا تباع هذا اللتر للخارج بسعر يزيد جنيها عن سعره في الداخل ، إذ إن مصاريف نقله للسوق الخارجي تخصم بالطبع مما يدفعه فيه المستهلك الأجنبي ، وهكذا فإن المن على المواطن الذي يعيش في موطن الإنتاج بسعر موجود في بلاد أخرى بعيدة [متضمننا تكلفة النقل إلى هذه الأسواق] يمثل نمطا خبيثا امن التزييف الذي لاتزال الحكومات تمارسه على الشعب المصري .

السعر الحقيقي للجنيه في سوق العملات

نأتي أخيرا إلى سعر صرف الدولار لنشاهد على سبيل المثال بعض الناصريين واليساريين وقد استطاعوا خداع أنفسهم ، فإن سعر الصرف الرسمي في نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر كان في حدود ٤٠ قرشا للدولار الأمريكي ، بينما كان سعره الحقيقي فيما يسمى السوق السوداء جنيها كاملا فضلا عما كان تداوله يجلبه من مخاطر ، ولهذا السبب لجأت الدولة نفسها إلى ما سمتة السعر التشجيعي . وهكذا يعقد بعض الباحثين المضللين المقارنات شبه المزورة فيما يتعلق بانخفاض سعر صرف الجنيه عبر عصور الحكام المتعاقبين مقللين من نسبة الانهيار التي شهدتها عهد الرئيس جمال عبد الناصر وذاكرين أرقاما ونسبا غير حقيقية اندفع كثيرون إلى النقل عنها ، ظنا منهم أن الأرقام لا يمكن أن تصاغ على هذا النحو من الكذب الصريح بينما الأرقام المعروضة غير حقيقية .

التناقض يكشف نفسه

ولو كان الأمر كذلك ما توقفت خطوط الإنتاج بسبب نقص العملة ، بل لو كان الأمر بحسب الأرقام الناصرية المزيفة ما سميت العملات الأجنبية منذ ذلك العهد بالاسم الغريب والموحى الذي سميت به وهو العملة الصعبة.

مصطلح العملة الصعبة أخف وطأة من الاسم الحقيقي

ومن الإنصاف أن نقول إن هذا المصطلح رغم فاجته كان أهون على السمع من المصطلح الحقيقي وهو : "العملات القابلة للتداول" ، ذلك أن هذا المصطلح كان يعني أن الجنيه المصري أصبح غير قابل للتداول وهو معنى موحش وقاس ، لكن مصطلح العملة الصعبة كان يتوقف فيما يوحي به عند وصف الجنيه المصري بأنه عملة سهلة .

التوسع غير المدروس ثم الاختناق في الصناعة

مباني وهمية لمؤسسات صناعية

يمثل الحديث عن تجربة تصنيع مصر في حقبة الستينيات واحدة من الإشكاليات الشائكة في أدبيات السياسة المصرية، فعلي حين يصور الناصريون فيما حدث نجاحا ساحقا، فإن الآخرين وهم الأغلبية الساحقة يرون فيما حدث نوعاً محددًا و مكتملا من الخداع الرقمي الذي سرعان ما تكشف عن مباني وهمية لمؤسسات صناعية لا عن صناعة حقيقية، ومع أن لكل وجهة من وجهتي النظر هاتين ما يبررها، أو ما يؤيدها، فإن الحقيقة لاتزال ضائعة في ظل التحيز السافر الذي يحكم رؤانا لتاريخنا المعاصر.

البغدادي و عزيز صدقي

والواقع أن الخلاف حول حجم وتطور الصناعة كان واحداً من أبرز الخلافات الدفينة التي تتعلق بسياسات الأنظمة في الحقبة الناصرية ، ومن المعروف على نطاق واسع الآن انه كانت لعبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية والمسئول الرسمي الأول في لجان التخطيط مواقف واضحة من سياسات التوسع غير المدروس في الصناعة والتي كان عزيز صدقي هو صاحب السبق المجلي أو القصب المعلى في الإعلان عنها، وإن لم يكن هو صاحب فكرتها أو منظرها.

شعار مصنع في كل يوم

كانت رئاسة الدولة [فيما يبدو من كل النصوص المتاحة] سعيدة بهذا الذي يتم في قطاع الصناعة، وييلور هذه السعادة فخر الأنظمة بشعارها المعروف «مصنع كل يوم»، ولكن البغدادي فيما هو واضح لم يكن من أنصار هذا المبدأ، بل كان متحفظا عليه، ومهاجما لعزيز صدقي بسببه، وقد تعرضنا لهذه القضية بالتفصيل في كتابنا "شهاد النزاهة الثورية".

تفسير أحمد حمروش للخلافات حول التوسع في التصنيع

نقلنا في الفصل الأول من كتابنا هذا ما رواه الأستاذ أحمد حمروش من تفاصيل الاختلاف بين البغدادي (كمسئول عن التخطيط) و عزيز صدقي ، و ما ترتب على ذلك الاختلاف (و على الاختلاف الآخر للبغدادي فيما يتعلق بالتوسع في التأميم) من قرار البغدادي بالابتعاد عن المسؤولية والسلطة نهائيا .

البغدادي ضد الاندفاع وليس ضد الصناعة

ويهمنا هنا أن ننقل عن حمروش تعليقه (اليساري) على خلافات البغدادي مع عزيز صدقي الذي لخصه في قوله : ".... ولم تكن الخلافات التي نشبت بين البغدادي و عزيز صدقي موقفا منه ضد الصناعة ، ولكنه كان موقفا ضد ما يراه اندفاعا غير مخطط من وجهة نظره" .

كيف وصلت سياسات التصنيع إلى الاختناق

من حسن حظ تاريخنا الاقتصادي أن بعض رؤساء شركات الصناعة من طبقة المهندس عادل جزارين قدموا للتاريخ مذكرات منشورة ، و القارئ لهذه المذكرات يصادف من دون أن يقصد إجابات مباشرة على هذا السؤال بالتحديد ، و على سبيل المثال فقد نجح المهندس جزارين في مذكراته ورواياته في أن يصور أبرز المشكلات التي عانتها شركة النصر لصناعة السيارات حين كانت لاتزال في الدور الأول من إنشائها و من حياتها . ونحن نتألم اليوم حين نري ملامح الصورة الحقيقية علي هذا النحو، و نأخذ أنفسنا بقدر من التفكير في مدي مسؤولية عهد الناصرية و حكوماتها عن مثل هذا النوع من المشكلات، ونحن قد نتناقش في مسؤولية الزعيم، و مسؤولية الوزير، و في مسؤولية كبار المهندسين ، لكننا نكتشف بكل تأكيد أن العملية التنموية نفسها كانت قد سارت للأسف في طريق آخر غير طريق التنمية، و إن بدا أنها تسير من أجل التنمية.

تصويره لتداعيات النقص في النقد الأجنبي

" .. ومع بداية سنة ١٩٦٤ بدأت الشركة [أي شركة النصر للسيارات ، وهي نموذج لكل الشركات الشبيهة] في المعاناة من النقص الملموس الذي كانت تعاني

منه البلاد في النقد الأجنبي، وبالتالي من الحصص النقدية التي كانت تخصص للشركة، سواء الحصص الاستثمارية لاستيراد المعدات اللازمة لمشروعات الشركة، أو الحصص المخصصة لاستيراد مستلزمات الإنتاج، وانعكس ذلك علي كافة أعمال المشروع، فقد واجهت أيضا تأخرا كبيرا في فتح الاعتمادات اللازمة، وبالتالي تعثر البدء في المراحل في الأوقات المحددة لها»

المشكلات كانت من صنع الحكومة

هكذا نفهم في سرعة من نصوص واقعية صادقة و حقيقية أن المشكلة كانت مشكلة تمويل، وأن المشكلة نشأت عن نقص النقد الأجنبي، لكننا نفاجأ بأن تصرفات الحكومة أضافت مشكلات أخرى بإساءة الإدارة وإساءة توزيع المسئولية ، وكأنها، والله أعلم، أرادت بالمشكلات الجديدة التي كانت من صنعها تماما إلهاء موظفيها وكبار موظفيها، وربما شعبها أيضا عن المشكلة الأعمق التي وجدت صعوبة في حلها .

بعض التقدم من خلال بعض الحلول

ومع هذا "العناء البيروقراطي " الذي فُرض على الشركة فإن إدارة الشركة كانت قد بدأت تحاول حل المشكلات علي الطريقة المصرية، أو الطريقة المحلية، وبالطبع فإنها أحرزت بعض التقدم الجزئي من خلال هذه الحلول.

نموذج للحلول الجزئية : آلية لتوفير النقد الأجنبي

يتمثل جوهر هذه المشكلة فيما لا نزال نكرر قوله بلا ملل من أن المشكلة "العملية" الأولى التي تواجه الصناعة الوطنية هي الضغط المتبادل فيما بينها وبين آلية توفير النقد الأجنبي المطلوب لشراء المكونات التصنيعية المطلوبة لعملية التصنيع . و بالطبع فإن سعر صرف الجنيه المصري العادل والمستقر يحل هذه المشكلة بيسر ونعومة. لكن عهدا كعهد الرئيس عبد الناصر بمنطقه الواضح في فرض قبضته المركزية وتخطيطه المركزي كان ولا يزال كفيلا بأن يوقف نمو أي صناعة بسبب عجزها عن توفير متطلباتها من النقد الأجنبي . ونحن نذكر للمهندس عادل جزارين

حرصه علي نسبة الفضل إلي صاحبه الحقيقي وذلك فيما يتعلق بالحل العبقري (والتلفيقي في الوقت نفسه) الذي أنقذ شركة النصر لصناعة السيارات بتوفير تمويل النقد الأجنبي المطلوب لها: " .. وقد لجأت الشركة إلي حل مبتكر آخر لحل مشكلة عدم توافر النقد الأجنبي حيث بدأت هذه الفكرة ببيع السيارات للمصريين العاملين بالخارج ، وبصفة خاصة بكل من الكويت، والسعودية، علي أن يتم السداد بالعملات الصعبة، وتم الحصول علي موافقة وزارة الاقتصاد علي استخدام حصيلة البيع في استيراد مستلزمات إنتاج الشركة»

الجندي المجهول في توفير الدولار للصناعة المصرية

أما صاحب هذا الفضل فهو شخصية غير معروفة علي مستوى أصحاب المناصب الوزارية ، لولا أن عادل جزارين ذكر اسمه وهو المهندس مصطفى القطان :

"كان صاحب الفكرة هو المهندس مصطفى القطان مدير البيع والخدمة وعضو مجلس الإدارة في ذلك الوقت، وساعد علي نجاحها تحمس السيد محمد غانم رئيس شركة النصر للتصدير والاستيراد لها، والاتفاق علي تعاون شركته مع شركة النصر للسيارات لإنجاح هذه الفكرة عن طريق مكاتبها في البلاد العربية، ونجحت الفكرة وأصبحت هذه المبيعات هي المصدر الأول والأساسي للنقد الأجنبي لاستيراد مستلزمات الإنتاج اللازم للشركة»

الشركة تواجه انتقادات شديدة بسبب الفكرة

«وقد وجهت انتقادات شديدة للشركة في ذلك الوقت لإعطائها أولوية في التسليم للحاجزين بالعملات الأجنبية، وبالتالي تأخر التسليم للحاجزين بالعملات المحلية، ولكن لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا وسيلة أخرى للحصول علي النقد الأجنبي اللازم للتشغيل، وهكذا أمكن البدء في تشغيل مصانع الشركة، وزيادة إنتاجها تدريجياً»

عدم جدوى الحلول الأخرى

ومن الطريف أن جزارين قد عاد لمناقشة هذه المشكلة نفسها حين عادت فتكررت وواجهته هو نفسه في أثناء فترة رياسته للشركة، وهو يحاول أن يثبت أنه لجأ إلي أربعة حلول من دون أن ينصف نفسه، ويذكر نسبة الإسهام التي أسهم كل حل من

هذه الحلول بها في حل المشكلة الكبرى، وهي تدبير التمويل بالنقد الأجنبي .

الاتجاهات الأربع التي لجأت إليها الشركة لتوفير النقد

«وللعمل علي حل المشاكل التي لحقت بالشركة وضعت منذ البداية أهدافا رئيسية للشركة أعمل علي تحقيقها تتلخص جميعها في العمل علي زيادة الإنتاج عن طريق تدبير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج المستوردة، وزيادة إنتاجية العمالة وكفاءة الإدارة ، ولتدبير التمويل بالنقد الأجنبي سارت الشركة في اتجاهات أربع :

- « الضغط علي الدولة للحصول علي أكبر قدر ممكن من الحصص النقدية المخصصة للاستيراد، واستخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة من الدول المصدرة وهي ألمانيا، وإيطاليا، ويوغوسلافيا باستخدام بعض القروض المتاحة من هذه الدول باستخدام تسهيلات الموردين، وقد فرضت الظروف اللجوء إلي هذا الحل، لكنه ألقى أعباء متزايدة علي الشركة فيما بعد لسداد أقساط الديون وفوائدها»
- « التوسع في البيع للمصريين بالداخل والخارج بالعملة الصعبة واستخدامها في استيراد المستلزمات، وقد تزايد فعلا الإقبال علي الشراء بهذه الطريقة»
- « التوسع في التصدير. وقد نجحت الشركة فعلا في تصدير عدد كبير من الأتوبيسات إلي كل من الكويت والعراق وليبيا ، كما نجحنا في التعاقد علي تصدير سيارات الركوب إلي العراق، وقد تزايد فعلا إنتاج سيارات الركوب»
- « العمل علي زيادة نسبة المنتج المحلي، خصوصا في اللواري والأتوبيسات والجرارات لخفض الضغط علي الاستيراد لمستلزمات الإنتاج، والعمل علي توسيع قاعدة الصناعات الغذائية المصرية»

اللواري الحربية

"..... لجأت الشركة إلي وسائل مختلفة للتغلب علي هذه العقبة، فبالنسبة للواري تم التعاقد مع القوات المسلحة علي توريد لواري حربية لها، علي أن يتم استيراد مكوناتها عن طريق صفقة متكافئة مع شركة دويتز من خلاله تصدير سلع غير تقليدية إلي ألمانيا مقابل استيراد مكونات اللواري منها، وتولت شركة التجارة العربية القيام بهذه الصفقة.

اللجوء إلى استخدام قروض غريبة متاحة

".....كذلك تم اللجوء إلى استخدام القروض المتاحة من ألمانيا وإيطاليا ويوغوسلافيا لاستيراد المكونات، مما حل المشكلة في وقتها، ولكن ألقى عبئا كبيرا علي الشركة في السنوات التالية نتيجة لأقساط الديون والفوائد التي استحققت السداد فيما بعد وتدهور قيمة الجنيه مقابل سعر العملات الأجنبية مما ضاعف من قيمة الديون»

التصدير للعراق وسوريا

".....كما نجحت الشركة في التعاقد علي تصدير بعض الأتوبيسات إلي كل من العراق وسوريا، والحصول علي الموافقة علي استخدام حصيلة التصدير في تمويل احتياجات الشركة»

تأخر التصنيع

".....وقد جاء هذا النقص الكبير في النقد الأجنبي في الوقت الذي كان علي الشركة أن تفتح فيه اعتمادات المرحلتين الرابعة والخامسة لمشروع اللواري والأتوبيسات التي ترتفع فيها قيمة المعدات، حيث تدخل فيها معدات صناعة باقي أجزاء المحرك الديزل، وكذلك التروس وأجهزة نقل الحركة، مما أدي إلي تأخر فتح هذه الاعتمادات وفتحها علي مراحل بدلا من دفعة واحدة، وبالتالي تأخر تنفيذ المراحل التالية لتصنيع اللوري والأتوبيس»

التخلف التكنولوجي نتيجة للتأخر في تنفيذ الاتفاقات

وقد أضافت القرارات إلي معاناة هذه الشركة معاناة أخرى ، وإذا بالشركة تواجه مشكلة جديدة تتمثل في التخلف التكنولوجي نتيجة مضي الوقت بين الاتفاق والعزم علي تنفيذه من جهة، وبين توافر مقومات التنفيذ المادية من جهة أخرى:

» .. صدرت التعليمات للشركة في نفس الوقت بالبدء في تنفيذ مرحلة تصنيع المحرك البنزين الخاص بالسيارة الفيات ١٣٠٠ / ١٥٠٠ التي كانت الشركة قد تحولت إلي إنتاجها ، وبالتالي فقد كان علي الشركة فتح اعتمادات المعدات الخاصة بهذه المرحلة والتي تقوم شركة فيات بتوريد الجزء الأكبر منها»

الاعتماد لم يفتح إلا بعد أن توقفت فيات عن إنتاج المحركات

«وهنا أيضا تأخر فتح الاعتمادات اللازمة لهذه المعدات، وأدى ذلك إلي أن توريد هذه المعدات قد استغرق حوالي الثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة كانت فيات خلالها قد توقفت عن إنتاج هذا النوع من المحركات، وأصبحت غير قادرة علي توريد المكونات اللازمة لتصنيعه في مصر، كما أنها توقفت عن تصنيع السيارة الـ ١٣٠٠ /١٥٠٠ التي كان من المفروض أن يركب فيها هذا المحرك، وتحولت إلي إنتاج السيارة الفيات الـ ١٢٨ ، وهكذا واجهت الشركة مشكلة كبيرة أخرى»

الشركات لم تفد من دروس المحنة

تلخص مذكرات عادل جزارين بعض نتائج التدهور فإذا بنا نري أنفسنا أمام مأساة اقتصادية متعددة الجوانب، ونعجب من أن تعيش الشركة عصرا من الأمجاد المزعومة بعد هذا فتستقيم لما تظن أنه نجاح قابل للاستمرار دون أن تتدرك أسباب مأساتها السابقة وتعمل علي ألا تتكرر، ومن العجيب أن الشركة لم تلتفت في سنوات الراحة إلي الإفادة من دروس الماضي، وهكذا فإنها سرعان ما فقدت عرشها ووجودها كله علي نحو ما نعرف.

ساعات السمعة بعدم الوفاء بالالتزام للحاجزين

بلور عادل جزارين مشاعره تجاه هذا الوضع كله بعبارات مأساوية تعكس مشاعر الجمهور والرأي العام، والمتعاملين والعاملين: "..... لقد كانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي مرت بالشركة ومرت بي شخصيا، فبالنسبة للشركة لقد ساءت سمعتها نظرا لعدم الوفاء بالتزاماتها قبل الحاجزين الذين أصبح عليهم الانتظار لعدة سنوات لاستلام سياراتهم المحجوزة ، وكذلك الأمر بالنسبة لعملاء الشركة في اللواري والأتوبيسات والجرارات، حيث كان هناك تأخير مستمر في التسليم عن مواعيد العقود»

الحركة العمالية تسبب الضيق لكبار المهندسين والمديرين

لم تتوان التوجهات العامة للدولة في العهد الناصري عن تبني روح الناصرية [الذكية ، و الفاتلة في الوقت ذاته] في ممارستها لفكرة إدارة و توظيف صراعات

متجددة داخل شركات القطاع العام ، و كانت هذه الصراعات أو الممارسات تبدو ذات هدف نبيل لكنها في حقيقة الأمر كانت لا تؤدي للأنظمة إلا دور العين الداخلية الرقبية فضلا عن أنها كانت تتكفل بإضاعة الوقت والجهد، وتسهل إلقاء المسؤولية علي هذا أو ذاك.

غرام الناصرية بفكرة الصراعات المتجددة

و بلا أي نوع من المبالغة ، فقد وصلت القسوة الناشئة عن سوء إدارة الدولة الناصرية لهذه المنظومات أن أصبحت ممارسات التنظيمات المحسوبة على الحركة النقابية بمثابة أبرز معوقات التطوير في القطاع العام المصري على نحو لم يحدث في أي مجتمع اشتراكي أو شمولي !

مرارة تحاشي التنظيمات

في واقع الأمر فإن كثيرين من قادة القطاع العام لم يكونوا يجدون أي حرج في أن ينسحبوا بانتقاداتهم إلي الميدان العمالي و النقابي الذي كان من الممكن لهم أن يتحاشوه، لكن مرارة التجربة لم تمكنهم من هذا التحاشي.

ثلاث تنظيمات عمالية في كل شركة

و نحن نرى النموذج المتاح (برواياته) من رؤساء الشركات الكبرى وهو عادل جزارين نفسه ينتقد جهرا الممارسات العمالية أيضا حتي يصل إلي الحكم عليها بحكم بات وباتر "..... لقد كانت تجربة تمثيل العاملين في مجلس الإدارة تجربة جديدة في ذلك الوقت، ولم يكن دور العاملين في المجلس واضحا، ولم يتم الإعداد الكافي له، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء وحدات للاتحاد الاشتراكي داخل الشركات الصناعية، فقد كان هناك خلط كامل بين العمل السياسي والعمل التنفيذي، وبالتالي كان في داخل كل شركة ثلاثة تنظيمات عمالية، وأصبح من المنطقي حدوث صراعات بينها لمحاولة كل منها السيطرة وكسب الشعبية عن طريق تحدي الإدارة ، وقد افترض في ذلك الوقت ضرورة أن يكون رئيس الشركة رجلا سياسيا له شعبية مما قد يتعارض مع ما هو مطلوب منه من حزم في الإدارة»

التنظيمات العمالية تضيف المهارات الصحفية للأزمة

ثم إن عادل جزارين نفسه يلخص ملامح الموقف الأسود الذي واجهه في مراحل مختلفة من توليه المسؤولية الإدارية فيقول : « كما أن الخلافات بدأت أيضا بين الإدارة وممثلي العاملين، سواء اللجنة النقابية، أو ممثلي العاملين في مجلس الإدارة ، أو وحدة الاتحاد الاشتراكي التي أنشئت بالشركة في ذلك الوقت، وكذلك بين ممثلي العاملين أنفسهم ومحاولة كل منهم السيطرة علي زملائه.... وبالنسبة للرأي العام فقد انتقلت المهارات بين التنظيمات العمالية، وبينها وبين الإدارة إلي صفحات الجرائد، وكانت كل منظمة منها تحاول اكتساب مزيد من الشعبية عن طريق مهاجمة الإدارة ، وكيل الاتهامات غير الصحيحة لها»

الفصل الثامن: الناصرية و المال العام

من الواضح لكل ذي عينين ان النظام الناصري انشغل بتأمين وجوده وسلطته عن العناية بالمال العام بالقدر نفسه ، و الدلائل كثيرة منها أن دور ديوان المحاسبة (الذي تعدل اسمه ليكون الجهاز المركزي للمحاسبات) قد ضعف بعد الذروة التي كان قد وصلها على يد محمود محمد محمود باشا ، وعلى الرغم من ان اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة وهما زكريا والشافعي قد توليا رئاسة الجهاز في الستينات .

لماذا تقبلت الناصرية فكرة افساد القطاع العام

باستقصاء التاريخ المصري المعاصر يمكن لنا أن نقول إن هناك أسباباً سولت للدولة إفساد القطاع العام بتعيين بعض المحاسبين بل وبعض المطاريد علي قمة شركاته ويمكننا أن نلخص ثلاثة أسباب :

- **السبب الأول :** شغل الناس بالفساد ثم بالإصلاح والايحاء بأن هذا من طبع الحياة، وأن المسؤولين لا يكفون عن بذل جهودهم من أجل الإصلاح ، وهو سبب وجيه بالطبع .
- **السبب الثاني :** إفساد مؤسسات تزي الدولة في إفسادها مصلحة مهمة لها لأنها تستفيد من هذا الإفساد في الدعوة إلي مبادئ جديدة تتفق مع آلياتها في إدارة الحكم. وعلى سبيل المثال والاختصار المقرب للصورة فحسب ،فإن استمرار الانفتاح علي استيراد السيارات المصنعة في الخارج لا يمكن أن يتم إلا مع إفساد صناعة (تجميع) السيارات الوطنية، والصناعات المغذية لها، وإلا كان الانفتاح سفها مع أن صناعة (تجميع) السيارات ليست كيمياء ،ولا سرا حربيا كبيرا .
- **السبب الثالث:** فتح الباب أمام طاقات الصراع السياسي والاجتماعي والعائلي كي تفرغ طاقاتها في هذه الصراعات المحلية والإقليمية هنا وهناك، علي نحو ما كان يحدث مع عيسي شاهين في الإسكندرية، أو فؤاد أبو زغلة في حلوان، أو البكري في المحلة، وهي صراعات دفعت الشخصيات البارزة ثمنها، كما دفعت الصناعات البارزة ضريرتها

كما لو أن هناك حرص علي نشر جو الفساد

هكذا كان المؤرخ للحياة الاجتماعية يري وقائع الفساد المرتبط بالمال العام متناثرة ومنتشرة أيضا ، حتي حدثت ثورة ٢٥ يناير فكشفت عن حقيقة أهم من هذا كله، وهي وجود الحرص علي نشر جو الفساد حتي لا يصبح هناك إنسان غير فاسد، وحتى يصبح الفساد هو المنهج المسيطر علي الحياة الوظيفية في كل مجال، حتي وصل الأمر ببعض الوظائف و المهن أن تتقاضي مقابل عملها ٤٠ ساعة يوميا، مع أن اليوم فيه ٢٤ ساعة فقط، و وصل الأمر ببعض المهن الأخرى أن تتقاضي مقابل عملها مائتي ساعة في اليوم، بل ومائتين وأربعين ساعة في اليوم.

ولست أنكر أن الأمور سارت في كثير من الطرق المفسدة علي أنها حلول لا بد منها للجمود البيروقراطي ، لكن الانفلات المصري قلب عقاقير الحلول إلى مواد مسرطنة أو مسببة للأورام ، حتى إنني أعرف موظفا كان حريصا علي أن يصرف لنفسه أجراً إضافياً يوازي ألفا في المائة من راتبه الإجمالي، هذا بالإضافة إلي سرقاته الفاحشة!

كيف تزايد معدل إهدار المال العام

فيما قبل ١٩٥٢ كانت الحدود واضحة ما بين العام والخاص ، ومن الحق ان نقول ان الدولة المصرية [كدولة] ظلت تعاني منذ أدخلت نفسها في إدارة المال العام ، ومن العجيب أن معاناة الدولة لم تنشأ إلا من أخطائها، وبالتحديد من أخطائها المقصودة

تعيين غير الأكفاء في مواقع المسؤولية المتقدمة

أول هذه الأخطاء المقصودة هو تعيين غير الأكفاء في مواقع المسؤولية المتقدمة، سواء في ذلك المسؤولية الفنية، أو المسؤولية الإدارية والمالية، ومن العجيب أن الشعب أو العاملين أو المتعاملين نبهوا الحكومة في كل حالة من حالات الفساد التي شابته أداء قيادات مسئولة عن المال العام، لكن الحكومة في رياستها العليا كانت تنظر إلي الأمور نظرة استخفاف في كثير من الأحيان، ونظرة إجرام في الأحيان الأخرى.

طغيان الفساد الممنهج في القطاع العام

تحفل مذكرات وذكريات كل مَنْ كتبوا تراجمهم الذاتية بمعاناتهم مع هذا الفساد، ومحاولاتهم وقفه عند حده، لكن استجابة الدولة كانت سلبية في الغالب، بل كانت تعلن بكل وضوح عن تأييدها للفاستدين.

وعلي سبيل المثال فإن بوسع القارئ أن يعود إلي ما لخصناه في كتابنا «محاكمة ثورة يوليو» من تقارير النائب العام محمد عبد السلام عن الفساد الضارب بأطنابه في القطاع العام في الستينيات.

كذلك فإن بوسع القارئ أن يقرأ ما أوردناه علي لسان اليساريين أنفسهم من انفعال متصل و خيبة أمل متضاعفة بما كانوا يرونه من فساد ممنهج في القطاع العام، وقد نقلنا في كتابنا «تحت الأرض وفوق الأرض» ملخصاً لتجربة الدكتور رءوف عباس مع واحد من أقارب كبار المسؤولين في عهد الرئيس عبد الناصر نفسه ، وقل مثل هذا عما رويناه و تدارسناه في عدد من فصول كتابنا الأخرى : "أهل الثقة و أهل الخبرة" ، "عسكرة الحياة المدنية" ، "في خدمة السلطة" ، "يساريون في عصر اليمين" ، "الهندسة المستأنسة في غياب الديموقراطية "

مكافأة المحاسيب

وفي كل الأحوال فإن أنظمة ١٩٥٢ تركت أيدي المحاسيب والأقارب والأنصار والمتصلين بالأجهزة السرية، تعبت في القطاع العام وغيره من مؤسسات المال ، وقد وصل العبث إلي الحد الذي لخصه قول منسوب (بطريقة كوميدية لا تخلو من صراحة) إلي أحد الرؤساء حين عين أحد مساعديه في شركة كبيرة، وقال له «عندك هذه الشركة التي عيناك رئيساً لها : اسرق منها ما تشاء ، كما تشاء ، أينما تشاء ، وكيفما تشاء » ، وقد عمل الرجل بالنصيحة .

وقد قال أحد العقلاء : «لقد كان في وسع الدولة أن تمنح محاسيبها معاشات واستثناءات ضخمة وتنتقد القطاع العام في الوقت ذاته، وتحافظ علي المال العام أيضاً»، لكن واحدا ممن هم أكثر اتصالاً بالحياة الواقعية رد عليه بقوله : إن الإفساد نفسه كان مقصوداً .

إرهاب الساسة و التكنوقراطيين بالتفصيلات الاقتصادية

كان للرئيس عبد الناصر أسلوب فريد في إغراق التكنوقراطيين في سياسات الإدارة الاقتصادية و ما يتصل بها من العمل البيروقراطي اليومي ، وكأنما كانوا سحرة قادرين على أن يحلوا له مشكلات التمويل والإدارة بضغطة زر. نعرف أن هذا قد يكون ممكناً على مستوى مشروع لكنه بالطبع مستحيل في حالة الدولة لكن عبد الناصر ظل يحاول في هذا الطريق وبصفة مكثفة في سنواته الأخيرة وهو ما دفعه الى التخلي عن معونة الدكتور القيسوني وذلك برضا الدكتور القيسوني نفسه بل ربما بقبوله هو نفسه لفكرة توقف استمراره مع الرئيس عبد الناصر.

السادات يطالب بأن نستفيد بتجربة الروس في الحسم

و نقرأ محضراً من محاضر اجتماعات القمة التي كان يعقدها عبد الناصر بعد النكسة لتدارس الموقف، ومن الطريف أن نجد الرئيس عبد الناصر في فقرة واحدة متعطشا الى الإيجابية ثم مهدداً أي إيجابي بالإعدام ، و ذلك أننا نرى أن الرئيس أنور السادات طالب بأن نستفيد بتجربة الروس : " نشوف ماذا عملوا.. ولو أنني شخصياً لا أعرف كيف قاموا بهذا العمل الضخم.."

عبد الناصر يرهبهم بالشنق

وهنا يرد الرئيس عبد الناصر على نائبه و زميله أنور السادات : " أقول لك يا أنور ماذا عملوا ؟ كانوا يجتمعون ويستمعون للدراسات والاقتراحات ويضعون قراراتهم علي أساسها ولكن عندما تفشل تلك القرارات يحاكمون صاحبها ، فمثلاً يقترح عليهم واحد زي الدكتور القيسوني اتخاذ إجراءات اقتصادية معينة ويقول إنها لن تؤثر علي زيادة التنمية.. فيوافقون علي رأيه وينتظرون آخر السنة زيادة التنمية. إن لم تزد التنمية فعلاً بالقدر المطلوب.. شنقوه.. وأظنك قرأت أن ستالين في ذلك الوقت شنق حوالي ١٥٠٠ واحد من أعضاء المؤتمر ومجلس الوزراء ومجلس السوفييت.. إيه رأيك يا أنور (ضاحكاً)؟"

السادات ينبه الى أن نعيش كلنا ظروف الحرمان

سرعان ما يتناول أنور السادات الخيط من هذه الفكرة ليثبت ما كان معهودا من الجميع و محببا للجميع وهو تأليه الرئيس عبد الناصر ، ذلك الأب الذي يحمل هم الجميع و يضحى من أجلهم ، وليقفل الموضوع بهذه الخاتمة المدغدغة لمشاعر الرئيس عبد الناصر الذي كان يرهب وزراءه قبل دقيقتين و لنقرا ما قاله السادات لكي يقفز على شنق القيسوني أو شنقه هو نفسه : " المهم عند الناس هو أن تلمس الإصلاح بنفسها.. علما بأن الناس مستعدة لأن تتحمل أكثر مما تعاني الآن ولكن بشرط.. أن يشوفوا « الفتوة » من فوق.. لا أتخيل أن السيد الرئيس نحمله وحده إصلاح الجهاز السياسي كما حدث بالنسبة للإصلاح العسكري، يجب ألا نتهرب وعلينا أن نشيل.. المعركة اليوم حياة أو موت .. وإذا كنا عايزين نأخذ إجراءات تسبب حرماناً للشعب.. ما فيش مانع، ولكن بشرط أن نعيش كلنا ظروف الحرمان".

الاعتماد على الاختناق في السلع المدعومة في تقليل الدعم

كانت هذه الإشكالية تمثل إحدى الروايات الشائعة في الشارع المصري في الحقبة الناصرية ، ومن نافلة القول أن تواتر مثل هذه الفكرة أمر طبيعي كما أن مناقشتها تمثل نوعا من التزويد ، لكنها تبقى بمثابة قلق متجدد .

لماذا تعود الاقتصاد الناصري الارتباك مع زيادة الطلب

يمكن النظر إلي هذا الموضوع علي أنه من "الطرائف" التي أضفتها العقلية الناصرية على الصناعة المصرية، بل من طرائف الاقتصاد المصري كله ، ذلك أن الاقتصاد المصري منذ العهد الناصري تعود الارتباك مع أية زيادة في الطلب ، و لا تزال هذه السمة تسيطر على مؤسسات التصنيع والخدمات على حد سواء وهو ما يحدث بطريقة مثيرة في موسم عودة المدرسين من الخليج او مواسم الحج والعمرة ففي الوقت الذي تنظر فيه أي شركة في العالم الى النعمة التي تتمثل في زيادة الطلب على السلعة او الخدمة فان الإدارة المصرية تنن وتستصرخ و كأنها تواجه مشكلة أو محنة . وبالطبع فان هذه الشكوى المصرية موروثه من زمن الموارد المحددة سلفا ، والاقتصاد الاستاتيكي الشبيه بالخدمات الخاصة لا اقتصاد التجارة الحريص على توفير السلعة وتعظيم ربحيته من الفرصة المتاحة . وينطبق هذا على كثير من السلع التي تعرضت لاختناقات عنيفة في العهد الناصري ، و من العجيب أن بعض

هذه الاختناقات حدثت في التوزيع بل إن بعضها حدث بسبب القصور في إدارة المخازن الفرعية والاستراتيجية .

التعارض بين التعاليم السامية والعادات السيئة : نموذج السجاير

تتمثل هذه الطرافة في أن الدور الوظيفي لوزير الصناعة (أو دور وزير قطاع الأعمال العام أو وزير الاستثمار أو الوزير المسئول عن الإنتاج أيا ما كان اسمه) يقتضي العناية القصوى بتوفير سلعة السجاير المحلية ، بل إن إنتاج السجاير يمثل أهمية خاصة للدخل القومي لمصر ، و تعتمد العناية بهذه الأهمية على قدرة صاحب هذا الموقع على إيجاد الحل لأزمة الاختناق في إنتاج كثيف لمنتج [غذائي] مطلوب في السوق على الرغم من اعتقاد الأطباء في ضرره ، وحتى إن ثارت الاعتراضات في وجه تداوله ، و حتى وإن وصل الأمر ببعض إلى تحريمه أو إلى التحذير المشدد من تعاطيه .

ولست أحب أن أفيض في بيان هذه الأهمية الاقتصادية بأكثر من أن أقول إن الشركة الشرقية للدخان كانت (في وقت صلتني الفعلية بقطاع الأعمال العام) تمثل أبرز الشركات الناجحة في قطاع الأعمال العام ، وفي تمويل خطة التنمية للدولة كلها . وباعتباري طبيبياً يكافح التدخين والدخان فإنني لا أستطيع أن أنفي اعترافي بفكرة أن منع التدخين ومكافحته لا يمكن أن تتم في يوم وليلة، ولا أن يتم التصدي لها باستحداث مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤدي الاقتصاد القومي، وتؤثر علي مدخرات المصريين. ومن هذا المنطلق فإن أستاذ الطب (الذي هو كاتب هذه السطور) لا يري حرجاً في أن يعترف بجهد أي وزير مسئول في توفير هذه السلعة وفي التصدي لعلاج أي مشكلة طارئة تعترض إنتاجها أو توفيرها ، و ذلك تجنباً لما يمكن أن ينشأ على الفور من المشكلات الاقتصادية و التخطيطية و الإدارية.

وهكذا نجد أن واجب أي طبيب مكافح للتدخين إذا ما شغل موقع رجل الدولة المسئول عن قطاع الأعمال العام يتحول ليصبح : أن يوفر السجاير في السوق ، لأن أي تقصير في هذا التوفير سيضر بالاقتصاد القومي من نواح عديدة ولا نهائية بل ربما يستنزف رصيد النقد الأجنبي واحتياطي البنك المركزي منه .

وقد تناولنا بالتفصيل قضايا العمل على النجاح في الاكتفاء من السجاير المحلية في كتابنا " ثلاثية السياسة والصناعة والفن " .

دينامية السوق تغيب عن إدراك البيروقراطية لولا وسائل الإعلام

ربما نشير إلي حقيقة مهمة، تتعلق بأزمات انتاج المصانع المملوكة للدولة أو الواقعة في مدى مسئوليتها وهي أن السبب الذي يجعل الوزير يعرف بالمشكلة هو "وسائل الإعلام"، وبدلنا هذا علي أمرين أخطر من بعضهما:

- الأمر الأول: أن خطة الناصرية في متابعة الحكومة و الوزارات للشركات ومتطلبات الشعب وديناميات السوق كانت أقل بكثير مما كان ينبغي أن تكون عليه.
- والأمر الثاني: أن اتهام الصحافة بالتزويد في تصوير المشكلات هو ظلم للصحافة، وظلم للذات أيضا، لأنه لولا الصحافة ما عرف أي وزير بالمشكلة.

دور الصناعة في تخفيف أزمة المجاري في الستينيات

التدهور المضاعف في المرافق

كانت مرافق القاهرة قد بدأت التدهور في صمت في الستينيات نظرا لتوجه الموازنات الى تمويل حرب اليمن والإنجازات المظهرية ، حتى اذا جاءت مشارف السبعينيات شهدت هذه المرافق الانهيارات التاريخية المعروفة .

مع هذا فقد كان جيل المهندسين القائم بتسيير الأمور الهندسية في الستينيات قادرا على تقديم حلول وقتية او موضعية بأقل التكاليف ، وكانت هذه الحلول كفيلة بتسكين أو رأب الوضع المؤلم الي حين .

وفي كتاب ذكريات المهندس فؤاد أبو زغلة نموذج لمثل هذه التجارب الوطنية التي حرص علي الإشارة إلي مشاركته فيها .

د. عزت سلامة و إصلاح شبكة الصرف الصحي في القاهرة

كان مشروع إصلاح شبكة الصرف الصحي في القاهرة مشروعا مهما لبي حاجة حرجة في فترة الستينيات، وكان بمثابة طوق نجاة لإنقاذ الحكومة والأنظمة من الحرج الذي نشأ بسبب انفجار تلك المشكلة علي نحو واسع :

"في عام (١٩٦٥) ظهرت مشكلة طفح المجاري في شوارع القاهرة، مما استوجب إنشاء جهاز لحل هذه المشكلة في مائة يوم سمي (جهاز مشروع المائة يوم)، وأسندت رئاسة المشروع للدكتور عزت سلامة، الذي كان وزيرا للإسكان في هذا الوقت."

" تم تشكيل لجنة لتنفيذ المشروع، وتم اختياري عضوا في هذه اللجنة، حيث كان المطلوب تصنيع كميات كبيرة من المواسير الصلب لاستكمال شبكات المواسير المتهالكة في شوارع القاهرة، وقمنا بتنفيذ الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة مما أرضي الدكتور عزت سلامة».

تصنيع طلّمة صرف صحي لسوق السمك

ونأتني مع المهندس فؤاد ابو زغلة إلي جوهر ما نجح فيه خلال هذه التجربة، وهو النجاح الذي استحق بسببه وسام الجمهورية من الطبقة الثانية بعد تمكنه من تصنيع طلّمة صرف صحي لسوق السمك في القاهرة:

"وخلال أحد الاجتماعات طلب مني المعاونة في تصنيع طلّمة الصرف الصحي الخاصة بمحطة سوق السمك، حيث اعتذر الجانب الألماني فجأة عن توريدها في المواعيد المتفق عليها، وأخبرت سيادته أن خط إنتاج الطلمبات الموجود بالشركة خاص بطلّمبات مياه الري وليس لطلّمبات الصرف الصحي، فأمر بإرسال طلّمة سوق السمك إلي مصنع الحلمية، وقال: إنه يعلم أنني أقبل التحدي وسوف أوفق في تصنيع الطلمبة، كما أخبرني الدكتور عزت سلامة أنني أستطيع اتخاذ أي إجراءات دون التقيد باللوائح والنظم المتبعة لأتمكن من تنفيذ المطلوب في أسرع وقت.

نموذج لتضافر العلم مع الخبرة

و يواصل المهندس فؤاد ابو زغلة من دون ذكر أسماء الاساتذة الذين شاركوه هذا الجهد، وربما أنه نسي هذه الأسماء :

"بدأت بالاستعانة بأحد أساتذة كلية هندسة القاهرة الذي قام بعمل الرسومات الهندسية الخاصة بالطلّمة بأسلوب الهندسة العكسية، كما تم استدعاء مجموعة من صناع الأرانيك لسباكة أجزاء الطلمبة التي تمت سباكتها في مصانع السباكة التابعة للصناعة والإنتاج الحربي بجودة عالية، ثم بدأت عمليات التشغيل في ورش الحلمية، وحدثت

مصاعب في التنفيذ أمكن يعقول المهندسين والملاحظين والعمال المصريين التغلب عليها، وتم الانتهاء من عمليات التشغيل بجودة عالية،

فضل د. عزت سلامة في تكريم أبو زغلة

ويحرص المهندس فؤاد أبو زغلة على إثبات الطريقة التي تم تكريمه بها وفضل عزت سلامة في هذا التكريم : " ثم تم تجميع أجزاء الطلبة، وأرسلت لموقع العمل وتم تشغيلها بنجاح، الأمر الذي حقق إنجازا مهما في مشروع المائة يوم، مما أسعد الدكتور عزت سلامة، الذي طلب من رئاسة الجمهورية منحي وسام الجمهورية من الطبقة الثانية استثناء من القواعد المتبعة لمنح الأوسمة، حيث كان يمنح هذا الوسام لرؤساء الشركات والمؤسسات، وفعلا تم تسليمي الوسام من رئيس مجلس الوزراء في حفل أقيم في إحدى القاعات الكبرى، وكان حافزا لي لمزيد من العطاء في المراحل التالية".

نموذج لإهدار الوقت والجهد في قصة ضربية الراديو

في عصر سابق قريب كنا كثيرا ما نستمع إلى حوار تقليدي متكرر يطالب فيه الإذاعيون بحقوقهم المهذرة فيرد عليهم المسؤولون بأن التليفزيون يحصل على مزاياه من حصيلة الإعلانات لا من ميزانية الدولة !! وكان الإذاعيون من طبقة الأساتذة صافية المهندس و ثريا جودت وآمال فهمي وفوزية المولد يردون بأن الدولة كانت تحصل على ضربية الراديو ، وأن الراديو كان مصدر دخل للدولة .

سيد أبو النجا يشيد بدور حاتم في معالجة الامر

حرص الدكتور السيد أبو النجا في مذكراته على أن يثبت فضلا كبيرا للدكتور محمد عبد القادر حاتم في حل أزمة بيروقراطية شهيرة من أزمات الستينيات وهي أزمة ضربية الراديو : " في أول يوم في عمله كوزير وجد أكاداسا من الملفات علي مكتبه مملوءة بشكاوي الحائزين علي أجهزة الراديو من التعسف في تحصيل قيمة الرخصة وهي مائة وعشرون قرشا سنويا. قد تبين له أن المفتشين وكان لهم حق الضبطية القضائية يذهبون في الصباح وقد انصرف أرباب الأسر إلي أعمالهم فيدخلون علي الناس بيوتهم وتحدث مشاجرات كثيرة ، ووجد اثنتي عشرة ألف قضية مرفوعة من الاذاعة علي أصحاب الأجهزة لعدم سداد القيمة".

الحل الفوري الذي لم يكلف شيئاً

"وعلي الفور خطر له الحل التالي :

- وقف هذه القضايا التي تشغل المحاكم والمواطنين.
- الغاء رخصة الراديو وفرض مليمين بدلها عي كل كيلو يزيد عن ٣٠ كيلو وات من الاستخدام المنزلي.
- فرض رسم قدره خمسة مليمات علي كل بطارية جافة.

النتيجة الفورية و تطورها

ويشير الدكتور أبو النجا الي الحصيلة التي تحققت من هذه الضريبة ، وان كان يترك لفهمنا إدراك حقيقة موازية وهي ان هذه الحصيلة ذابت كالعادة في موازنة الدولة التي بخلت بها على الاذاعيين و الإعلاميين : " وهكذا وصلت الحصيلة في أول سنة إلي سبعمائة ألف جنيه ، وزادت مع الأيام ووصلت في العام الماضي إلي خمسة ملايين جنيه".

و إذاً فإن من حق الاذاعيين أن ينالوا حقوقهم. لكننا مشغولون بالإعلانات .

الفصل التاسع : الأقتصاد الناصري يصل لذروة أزمته

حين ظن الناصريون أن على الاتحاد السوفييتي أن يتكفل بنفقاتهم

آخر ورقة توت في سياسة عدم الانحياز

في ١٩٦٥ تخلى الرئيس جمال عبد الناصر عن آخر ورقة من ورق التوت في سياسة عدم الانحياز ، وأعلن العداء للسافر للولايات المتحدة في خطابات جماهيرية شعبية معروفة ، وبدأ سياسات توصف في السياسة بأنها الارتداء في أحضان الاتحاد السوفييتي . وقد قدمت مذكرات السفير صلاح شعراوي الرجل الثاني في سفارتنا في موسكو في تلك الفترة تفصيلات مذهلة عن العقلية التي تعامل بها المصريون في تلك الفترة مع السوفييت .

كوسيجن يبلغ خبر القمح بنفسه للقائم بعمل السفير

و نبدأ بأن ننقل ما روته المذكرات من وصف في منتهى الدقة لمشاعر رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي كوسيجن حين أنهى إليه موافقة الاتحاد السوفييتي على تزويد مصر بالقمح في ١٩٦٥ ، وتنبه له أن هذا القمح من لحم الاتحاد السوفييتي الحي دون أن تنتبه أجهزة الحكومة المصرية وسلطاتها لهذه الحقيقة ، على الرغم من أن الرئيس عبد الناصر كان قد زار موسكو في الشهر التالي: " في يوم السبت الموافق ٦ يوليو ١٩٦٥ توجهت للسفارة بعد الظهر لإنجاز بعض الأعمال وكنت في هذه الفترة قائما بأعمال السفير، نظراً لقيام السيد السفير بإجازته السنوية ، وبينما كنت في حديث مع أحد الزملاء ، فوجئت بتليفون في حوالي الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين وإذا بالمتحدث شخص من الكرملين يطالبني بالتوجه فوراً لمقابلة كوسيجن رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ، وكان الطلب وتوقيته مفاجأة لي حقاً. إذ إنه كان بعد ظهر يوم السبت والمعروف لدينا جميعاً أن السوفييت يقدسون إجازة آخر الأسبوع. ثم ما بال رئيس الوزراء يطلبني على هذا الوجه من السرعة وفي هذه الساعة، فاعتذرت للمتحدث قائلاً له إنني مضطر للتوجه للمنزل لتغيير ملابسي وسأحضر فوراً، فوافق على هذا ، وكان هدفي من ذلك إتاحة الفرصة لنفسى لالتقاط أنفاسي ، ومحاولة معرفة سبب هذه المقابلة العاجلة جداً.

كوسيجن يقول إن هذا القمح من لحم الاتحاد السوفيتي

و يروي السفير صلاح شعراوي حديثا جادا فاجأه به كوسيجن رئيس الوزراء السوفيتي: " وبعد أن شربت فنجاناً من القهوة أسترد به أنفاسي توجهت إلى الكرملين ، حيث قابلني على مدخله أحد رجال الحرس ، وقادني فوراً إلى حجرة مكتب كوسيجن ودخلتها وكانت حجرة طويلة، وفي آخرها منضدة يقف بجوارها رئيس الوزراء السوفيتي بوجهه الصارم، فاستعدت بالله، وطلبت ستره ومعاونته ، وبيادرنى كوسيجن بقوله إنه عندما كان نائب رئيس الوزراء السوفيتي بالقاهرة، طلب منه رئيسكم عبد الناصر إمداده بكميات من القمح ، نظراً لقرب نفاذ المخزون لديكم. وأنت تعلم دقة موقفنا من هذا الموضوع ، حيث إننا استوردنا عشرات الآلاف من الأطنان هذا العام لعجز محصولنا، ولكن نظراً للصدقة بين الشعبين ولعلمنا بحساسية هذا الموضوع وأهميته البالغة ، فقد أصدرنا تعليماتنا بتوجيه ٣٠٠ ألف طن بصفة عاجلة لكم ، بل أمرنا المراكب المتوجهة إلى الموانئ السوفيتية بتحويل مسارها إلى الإسكندرية لتفريغها، أما بالنسبة للثمن ، فهذا يمكن الاتفاق عليه فيما بعد، كانت الكلمات المتدفقة من فم كوسيجن، عبارة عن مفاجآت متتالية لي، وبعد برهة أجبته بأن شعبنا الذي وجد مساعدة الاتحاد السوفيتي في بناء سدده العالي، لن يسعه إلا أن يقدم شكره الجزيل له، خاصة وأن كل حبة قمح سوف تصل إلى فم كل واحد منه. وأني سوف أبرق فوراً لحكومتي بهذه المعلومات ، فما كان من كوسيجن إلا أن مسك صدره بيده اليمنى قائلاً : "نعم فإن هذا القمح من لحمنا" كانت مصر تستورد القمح من الولايات المتحدة ، إما بالثمن أو عن طريق مشروع المساعدات الغذائية. وحدثت اتصالات عديدة من الجانب المصري، لكن الأمريكان سوفوا في الرد حتى وصل الاحتياطي الاستراتيجي في مصر ما يكفي لمدة ١٥ يوماً ، و [عندها] اعتذرت أمريكا عن إمداد مصر بالقمح ، الأمر الذي دفع عبد الناصر للتقدم بطلبه."

عبد الناصر يزور موسكو ويهديها أنية من الألابستر

ثم يتحدث السفير صلاح شعراوي ببساطة شديدة شأنه في هذا شأن الذين لا يقدرون قيمة الآثار المصرية حق قدرها : " قام الرئيس عبد الناصر بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٦٥ ، وكانت الزيارة ناجحة بكافة المقاييس . إذ تنازل السوفييت عن نصف مليار جنيه حسابي من الديون العسكرية بمناسبة هذه الزيارة ، أما هدية مصر فكانت أنية من الألابستر من مخازن حفرات سقارة".

نجاح د. القيسوني في تحديد طلبات استراتيجية

تناول السفير صلاح شعراوي أيضا بصراحة بالغة جانبا آخر من جوانب المزايا أو الفوائد التي حاولت مصر أن تستخلصها من الاتحاد السوفيتي تحت مظلة ما أبداه السوفييت من اهتمام بالغ بتلبية طلبات مصر الاستراتيجية في شهر العسل الطويل الذي شهدته العلاقات بين مصر والسوفييت، ويشير إلى النجاح الذي حققه الدكتور القيسوني في هذا الميدان ، ثم إلى الاستسهال الذي جعل المصريين يحاولون الاتكال التام على الاتحاد السوفيتي في توفير احتياجات مصر البترولية، وهو اتكال غير مبرر لم يكن يدفع إليه إلا إحساس الوزراء المصريين بمقابل التبعية التي توجب المسؤولية على التابع.

روسيا تزود مصر بالبترول الخام لتكثيره وبيعه

نقرأ في مذكرات السفير صلاح شعراوي ما يدلنا على مدى التحمل والصبر الذي أبداه الساسة السوفييت تجاه مثل هذه الطلبات المصرية أو الناصرية الملحة والمتوالية:

" ... لم يكن في الميزان التجاري المصري الروسي أي بند يتعلق بالبترول ، ولكن ظهرت حاجة مصر لبترول خام تقوم هي بتكثيره وبيعه ، على أن يخصص عائد البيع لتغطية تعويضات أبناء الجاليات الإيطالية واليونانية".

"... وإزاء هذه الحاجة قام السيد الوزير القيسوني بزيارة إلى موسكو وعاد و معه وعد بأن الاتحاد السوفيتي سوف يضع تحت تصرفه ١,٢ مليون طن زيت خام ، وخلال مقابلته لوزير التجارة السوفيتي أبدى رغبته في زيادة الكمية مليون طن أخرى، وكان رد باتولتشفيف إنه لا مانع لديه ، لكنه لا يستطيع إقرار ذلك بمفرده ، ونصح به بأن يثير هذا الموضوع مع رئيس الوزراء كوسيجين عند زيارته له ، حيث إن البترول الروسي هو المورد الرئيسي للعملة الصعبة. كما وعده بأنه إذا سأله كوسيجين عما إذا كان المركز البترولي الروسي يسمح بذلك فسوف يجيبه بالموافقة".

" وبالفعل حقق الدكتور القيسوني هدفه وارتفع رصيد مصر من الواردات البترولية الروسية في الميزان التجاري من صفر إلى ٢,٢ مليون طن ، بعد حوالي شهر فوجئت السفارة ببرقية من وزارة الاقتصاد بمطالبة الاتحاد السوفيتي بمليون طن أخرى!!! وبالطبع رُفض هذا الطلب."

الأثر السبيء لزيارة الوفد المصري في مايو ١٩٦٦

ثم نأتى إلى واقعة مروعة في دلالتها (ولا يمكن وصفها بلفظ أقل من هذا اللفظ) ولا يمكن لقارئ أن يسامح فيها المسؤولين المصريين ، وعلى رأسهم الوزير الذي لم يشأ صلاح شعراوي أن يذكر اسمه، وهي واقعة دالة على مدى خفة وزراء عهد الناصرية في تناول القضايا التي هم مسئولون عنها بحكم تخصصهم ، ونحن نقول هذا على الرغم من التحامل الظاهر في رواية صلاح شعراوي، وهو تحامل مبرر بما وجده مما نعرفه من التعالي المشهور عند أمثال هؤلاء المسؤولين في عهد حكم الفرد:

" في مايو ١٩٦٦، فوجئت السفارة ببرقية تفيد بأن وفدًا اقتصاديًا كبيرًا برئاسة أحد السادة الوزراء سيزور موسكو بعد يومين. واستطاع الوزير المفوض التجاري معرفة سبب زيارة الوفد وأخبرني بأن المستر جروميكو عند زيارته لمصر في مارس ذلك العام علم بصعوبة الموقف الاقتصادي بمصر وحاجتها إلى قمح ومواد خام لزوم مصانعها. وأنه أوضح للمصريين صعوبة مركز القمح في الاتحاد السوفيتي واقترح تخفيفًا لهذا العبء ، أن تقوم مصر بشراء موادها الخام اللازمة من الاتحاد السوفيتي بقيمة الدين العسكري ، على أساس إعادة جدولته في السنوات التالية، وتشتري مصر قمحًا من السوق الحرة من الخارج ".

الوزير الزائر و تصوره البانس لمهمته

"وحيث إنني كنت قائمًا بالأعمال بالنيابة ، فقد توجهت لاستقبال الوفد، وخلال انتظارنا للحقائب سألت السيد الوزير عن الهدف من الزيارة لأتأكد مما توصل إليه الوزير المفوض التجاري ، فكان رده غريبًا : "بكرة ها تعرف في المفاوضات" فسكتُ على مضض. وفي اليوم التالي وفي جلسة الافتتاح فوجئ الجميع بأحد الزملاء يدخل قاعة الاجتماع بحقيبة سفر جلد كبيرة ، والتي فتحتها وأخرج منها ثلاث مجموعات كبيرة من المطبوعات. وبعد كلمات الترحيب والإشادة بالتعاون بين البلدين، قال الوزير إنه أحضر معه طلبات مصر متمثلة في هذه المطبوعات، وأنه يأمل في الحصول على رد خلال أسبوع . وهنا سأله الوزير الروسي : و بكم تقدر هذه الاحتياجات من الناحية المالية ؟ فرد الوزير المصري أنه يقدرها بمليار وثلاثمائة مليون جنيه حسابي .وفوجئنا بالوزير الروسي يتكلم باللغة الإنجليزية : "إنني سوف أقع من على الكرسي" وكرر رقم الوزير المصري ، ثم أضاف وأنا لا

أستطيع الرد عليكم قبل أسبوعين حتى لو جندت كل أعضاء وزارتي لدراستها ، ولذلك أنصح سيادتكم بالعودة إلى مصر وسنوافيكم بما يمكننا القيام به. ورد الوزير المصري إنه مطالب بالعودة لمصر ومعه الرد السوفيتي ، ولذلك سوف يبقى أسبوعًا واضطر السوفييت إلى عمل برنامج ترفيهي لهم بزيارة ليننجراد، وبعد عودتهم صرحت لهم شخصية روسية (ألم توحشكم عائلتكم) وكأنها دعوة صريحة لهم بالعودة لمصر".

عرض الخطة الخمسية على انها سنوية

وهذا مثل ثالث يقول فيه السفير شعراوي : "أضيف بأن وزيرًا مصريًا آخر قام بزيارة لاحقة لموسكو فعرضت عليه ما حدث، فكان رده : للأسف لم يعرف الوزير الهدف من زيارته ؛ إذ إنه تعرض لاحتياجات مصر في الخطة الخمسية".

الرؤية الناصرية و اليسارية للاقتصاد بعد الهزيمة

في كتابنا "أهل الثقة وأهل الخبرة" نقلنا ما رواه المهندس سيد مرعي من انطباعاته عن أزمة زكريا محيي الدين و الدكتور القيسوني مع عبد الناصر في ١٩٦٨ ، وهي الأزمة التي أدت إلى "إخراجهما" من الوزارة والدولة وليس إلى "خروجهما" بإرادتهما كما هو شائع ، وهو المعنى الذي لم يدركه سيد مرعي إلا بعد أن نبهه إليه زميله عزيز صدقي الذي كان قد علم بالخطة .

و فيما بعد كتابتنا للقصة بسنوات ، أتاحت للنشر محاضر اجتماعات الاتحاد الاشتراكي برياسة عبد الناصر وما تضمنته من نصوص مهمة أثبتت بوضوح أنه لم يكن هناك أمل في أن تحقق الناصرية أي تقدم في سياستها الاقتصادية ، لأنها كانت مشغولة (حتى في الحوارات) بسياسات تسكين الألام والمضاعفات فحسب .

دلالة نهاية تعاون القيسوني مع عبد الناصر في ١٩٦٨

في المستويات التنفيذية و السياسية العليا التي شغلها الرئيس عبد الناصر بتقييم الوضع السياسي وما ينبغي عمله ، تدرجت المناقشات المسجلة حتى أصبح القيسوني نفسه مضطرا للدفاع عن تاريخه الاقتصادي كله بهذا الدفاع الصريح الواضح أيضا في إدانته المبطنة لطريقة عبد الناصر في قيادة الفعل ورد الفعل :

- الدكتور القيسوني : أنا اشتركت في الوزارة لأول مرة عام ١٩٥٤ وكان علي أساس مبدأ التوسع الاقتصادي ، وما زلت مؤمناً بذلك المبدأ وملتزمًا به.. ولكن سبب المشكلة الاقتصادية الآن هو ما حدث من عام ١٩٥٩ حتى الآن، وذلك بسبب:-

- أولاً : إننا حاولنا أن نعمل حاجات أكثر من طاقتنا، كما ارتفعت ميزانية القوات المسلحة من ٦٨ مليون جنيه إلي ٢٧٠ مليون جنيه في الخطة الأولى، بينما كانت الخطة مبنية علي زيادة الخدمات العامة بمقدار ٨% فقط.. لهذا حدث خلل في التوازن الاقتصادي..
- ثانياً : توسعنا أيضاً في الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات بأكثر مما كان مقدرًا لها. كذلك توسعنا كثيراً في تشغيل العمالة.. وبسبب هذا التوسع حدثت زيادة في أرقام الاستهلاك، وبالتالي نشأ العجز في ميزان المدفوعات، كما حدث نقص في المدخرات عن الأرقام التي كانت محددة بالخطة ، بحيث لم تزد عن ١٢% ، بينما قدرناها بـ ٢٠% وبالتالي زاد اعتمادنا علي الخارج لتمويل مشروعاتنا.
- ثالثاً : زاد إنتاجنا فعلاً في الخطة الأولى للتنمية (من ٦١ إلي ١٩٦٥) من ٣٥ إلي ٤٠% عن سنة الأساس، وقد أثارت هذه الزيادة إعجاب جميع الاقتصاديين في العالم، ولكن لو كنا زدنا اهتمامنا بالكفاية الإنتاجية أيضاً ، لكننا حصلنا علي زيادة في الإنتاج دون زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للاستثمار.

[هكذا نرى الدكتور القيسوني نفسه يكرر الأرقام الدعائية التي اعتبرت ما تم تأميمه إنتاجاً ، ثم سرعان ما يتحفظ فيذكر ما ينسف به الأرقام الدعائية].

القيسوني يلقي بطوق النجاة لعبد الناصر ونظامه

و بعد هذه الإدانة الواضحة لعشوائية الناصرية يلقي الدكتور القيسوني بطوق النجاة لعبد الناصر ونظامه وكأنه يمرر له الكرة ليسدد هدفاً ثميناً في المناقشة بينما لم يكن هذا هو ما يشغل بال الرئيس عبد الناصر ، و يقول الدكتور القيسوني بصراحة وبلا أية مناسبة : " عن قضية فلسطين.. لماذا نتحمل بمفردنا تكاليف الدفاع عن هذه القضية العربية.. مطلوب الآن في الميزانية تشكيل ثلاث فرق عسكرية إضافية، وهذه تتكلف مصاريف إنشائية ٦٦ مليون جنيه ومصاريف من ٨ إلي ١٠ ملايين جنيه.

سر كان عبد الناصر يخفيه : الدعم مقابل التحلل

وها هو الرئيس يتلقى طوق النجاة التقليدي متمثلاً في الحديث عن تكلفة الحرب و قضية فلسطين، و يرد الزعيم المؤثر رداً صريحاً أخفاه هو و أخفته معه كل الأدبيات العربية:

- عبد الناصر : أنت عايز مساهمة من دول البترول العربية.. يجب ألا تنسى أن المساهمة الاقتصادية التي قدمتها تلك الدول في مؤتمر الخرطوم لم تكن لمساعدتنا بقدر ما كانت من أجل أن يتحللوا من التهديد بإعلان قطع البترول الذي كان مثاراً في ذلك الوقت.

- الدكتور القيسوني : إنني أتحدث عن الوضع بعد إزالة العدوان.. يجب أن تشترك معنا الدول العربية جميعها في الالتزامات المالية التي تحتاجها قضية فلسطين..

اللجوء الى نظريات الاحلام القديمة

يتراجع القيسوني إلى لفت النظر إلى النظريات القديمة التي أهملتها الأنظمة الناصرية تماماً ، بل حطمتها. ويبدأ حواراً عقيماً مع الرئيس عبد الناصر من باب استهلاك وقت الحاضرين : " نقطة أخري عن الوضع العربي.. لماذا لا ينشأ أنظمة اقتصادي عربي مشترك كما هو موجود بين دول أوربا الغربية وبين الكتلة الشرقية بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاجتماعية الموجودة حالياً بين الدول العربية.. إن ما هو موجود حالياً من مشروعات عربية مشتركة حير علي ورق.. ولم يظهر منها عملياً أي مشروع كامل" وهنا يوجه الرئيس عبد الناصر كلامه للدكتور القيسوني وعنه : "..... أحب أعلق علي المذكرة الاقتصادية التي قدمها أخيراً الدكتور القيسوني" : "عايزينا نتخذ إجراءات اقتصادية جديدة ، علما بأنه سبق أن اقترح زكريا محي الدين منذ ثلاثة شهور فقط اتخاذ إجراءات أخري. أي أن كل ثلاثة أشهر نتخذ إجراءات معينة.. غير معقول، ولا أوافق علي هذا الأسلوب في الحكم.. إذا كنتم عايزين تحملوا الناس زيادة في الأسعار وفي نفس الوقت تقترحون تثبيت أو خفض الأجور ، ماذا ستعطون للناس في مقابل ذلك؟ وماذا بقي لهم من الأمل في الحياة.. لو اتخذنا إجراءات اقتصادية ولم نعط للناس شيئاً يبقي هذا خطأ كبير. ويبقي وجودنا في الحكم لا داعي له وتصورنا للمستقبل غطاؤه الصدا.. في هذه الحالة يصبح من الأنفع أن يأتي للحكم أناس آخرون أفضل منا في تصورهم للمستقبل وفي قدرتهم علي حل المشاكل.

إيمان الرئيس عبد الناصر بأنه يملك أداء معجزا

يخرج الرئيس عبد الناصر بهذه المناقشة إلى الآفاق العمومية ليتحدث عن أسلوبه الفكري المعجز!! و قدرته على تحقيق المعجزات فيما يتعلق بالوصول إلى القرار الصائب ، وليس سرا أن الرئيس عبد الناصر كان يعتقد بأنه الوحيد القادر على مثل هذا النجاح ، ومن الحق أن اعتقاده هذا كان من أسباب تفاقم مصاعب الاقتصاد المصري ، والدليل على هذا أنه لما تولى الدكتور حجازي المسؤولية بعد القيسوني كان من أسباب نجاحه ضعف دلال الرئيس عبد الناصر عليه مع كل ما كان من مهابة وزعامة الرئيس الزعيم : " أحب أن أوضح لكم حاجة عن أسلوب تفكيري قبل إصداري القرار.. الجلسات هنا تسجل تسجيلاً كاملاً. بالإضافة إلي ما يسجله عبد المجيد فريد كتابة.. بعدها أعيد الاستماع إلي ما قيل بالجلسات وما أثير من موضوعات. وأتخذ القرار علي ضوء المناقشات.. أنا لا أدخل الجلسات وفي ذهني رأي محدد ومسبق.. مثلاً كيف نقرر إقامة مصانع جديدة في الخطة القادمة ونحن غير قادرين علي استغلال مصانعنا الحالية بكل طاقتها.. علمت من زكريا أخيراً أن هناك معدات ثلاثة مصانع مازالت موجودة في صناديقها منذ فترة غير قصيرة ، ولو أن عزيز صدقي يقول إنها ٢٦ مصنعاً وليس ثلاثة مصانع فقط"

زكريا محي الدين يؤثر تأجيل المناقشة

عند هذا الحد حاول زكريا محيي الدين أن يبلور قرارا عمليا ، فإذا به من دون أن يدري يكتشف أن العقل يدعوه إلى أن يؤثر الانسحاب :

- زكريا محي الدين : السيد الرئيس أثار الآن عدة موضوعات هامة يجب أن نبحثها تفصيلاً.. وأن تكون إطار عملنا وتفكيرنا.. وفي تقديري أن أي خلل في التوازن الاقتصادي له أثر كبير علي التوازن السياسي.

و هنا ينسحب الرئيس عبد الناصر بأكثر من انسحاب زكريا بخطوة ويطلب دراسة تجربة أخرى وهو كما نعلم أسلوب من أساليب تضييع الوقت بتأجيل الحسم :

" عبد الناصر: أقترح أيضاً أن ندرس التجربة اليوغوسلافية في الإصلاح الاقتصادي الشامل التي قامت بها أخيراً.

وتكون الخلاصة : لا قرار

حقيقة فهم الرئيس عبد الناصر لإدارة الانتاج

كان المهندس سيد مرعي والدكتور عزيز صدقي يحتلان موقع التكنوقراطي الأثير في تصور الرئيس جمال عبد الناصر، ومع أنه أفاد منهما كثيرا ، فإنه لم يفد منهما على النحو الأمثل كما أنه يجد لذة في التأكيد عليهما بزملائه كما أنه لم يرحب بأن يتطور فكرهما وإنما ارادهما جامدين تماما .

وعلى سبيل المثال فإنه حينما بدأ الرئيس جمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ يدعو إلي التفكير في صياغات جيدة للاقتصاد المصري بعد ما بدأ يحس بوادر خيبة أمل في القطاع العام كان لكل من الرجلين رأي محدد في التوجه الذي ينبغي للدولة أن تأخذ به..

وعلى الرغم من أن الزمن اليوم قد تجاوز أفكار الرجال الثلاثة وتحفظاتهم فإننا سنورد هنا نقلاً عن تعليق الدكتور حسين مؤنس في كتابه "باشوات وسوبر باشوات على بعض فقرات من حوار أداره الرئيس عبد الناصر واشترك فيه الدكتور عزيز صدقي والمهندس سيد مرعي... وعلق عليه الدكتور حسين مؤنس.

تعقيب الرئيس عبد الناصر على فكرة القطاع المشترك

عقب عبد الناصر على فكرة القطاع المشترك (في ملكيته) التي كان سيد مرعي قد طرحها فقال : ".... لدي بعض التساؤلات عن القطاع الجديد الذي يقترحه سيد مرعي. أنا أفهم أنه يمكن في هذا القطاع لعدد من الناس أن يقيموا مشروعاً، علي أن تكون الملكية ليست فردية، وإنما للعمال، وأن تكون الإدارة في هذه الحالة «إدارة ذاتية» وقد عقب سيد مرعي : " في تصوري أننا نبدأ بالأنظمة التعاوني و بداهة لا يمكننا أن نقفز في الوقت الحاضر إلي مرحلة (الإدارة الذاتية) كما في الدول الصديقة.. مثل التطوير الذي جري في القطاع الزراعي اليوغسلافي، والتطوير الذي شمل مزارع بولندا، وحتى التطوير الذي طبق في الاتحاد السوفيتي. علينا أن نعمل علي أن تكون الحوافز مستمرة لكي تغطي آمال الناس المستمرة، ولو أصبحت الحوافز محدودة فلن تحقق الهدف منها، إن السلبية التي نعاني منها في الوقت الحاضر، هي سلبية العمال والفلاحين، ولهذا أري الحل الوحيد لمواجهة هذه السلبية هو مواجهتها المستمرة.. كما أكرر بالنسبة للقطاع الزراعي أهمية التوسع في التصنيع الزراعي، لأنه تصنيع لا يخيب أبداً، ولا سيما أننا أهملناه كثيراً بحيث لم نتحرك فيه إيجابياً باستثناء تصنيع قصب السكر.

إحباط الرئيس عبد الناصر لكل محاولة تتجاوز التفكير النمطي

ثم تفضل الرئيس عبد الناصر (أو تكفل) بنفسه بإحباط كل محاولة لتغيير التفكير النمطي الجامد الذي ارتضاه هو نفسه لنفسه :

- الرئيس عبد الناصر : آسف لأنني لا أفهم كثيراً ما يقصده سيد مرعي عن "القطاع المشترك" وخاصة بالنسبة لتفاصيله من حيث التطبيق، واعتقد أننا لن نغير نظامنا من حيث الزراعة أو من حيث القطاع العام، لأنني أعتقد أن التطبيق العملي لكليهما لم يأخذ الوقت الكافي لكي نعلن حكماً.. بالنجاح أو الفشل. ولكن ممكن أن نقوم الآن بعمليات إصلاح أو تحسين لهما، أما التغيير الشامل لهذين القطاعين فمن الممكن التفكير فيه علي ضوء دراسة نظرية وعملية عام ١٩٧٠، وحينئذ يمكن تغييره إذا لزم الأمر . أما بالنسبة لقطاع الحرفيين والتعاونيين فمن السهل والأنسب أن نتركهم الآن علي أساس أنهم قطاع خاص بشرط أن نسعي لنقدم لهم التيسيرات الممكنة.

عزيز صدقي يؤدي دور المعجب أمام الزعيم

ثم جاء دور عزيز صدقي ليبدو وكأنه قد قبل بأن يؤدي دور المعجب المتواضع أمام عبقرية الزعيم ، وها هو يتحدث فيقول:

" أعتقد أن الأنسب لنا فيما يخص "القطاع المشترك" في الوقت الحاضر هو "التعاونيات" وخاصة لو يسرنا لها التسهيلات اللازمة للإنتاج، ويعتبر مشروع التعاونيات للصناعات الموجودة بالهند مثلاً ناجحاً وصالحاً للأخذ به في مجتمعنا،

فشل تجربة بيع أسهم مصنع سورنجا

"أما عن «القطاع المشترك» فلنا تجربة أود أن أذكرها لسيد مرعي وهي تجربة مصنع (سورنجا) للخزف والصيني فقد سمحنا للعمال بشراء أسهم تمليك ، ولكن بعد فترة تبين لنا أن أغلبهم باعوا أنصبتهم من الأسهم لغير العاملين، وتدهور إنتاج المصنع . وبعد أن استلم القطاع العام المصنع، زاد إنتاجه زيادة ملحوظة وتوسع أفقياً ورأسياً وأصبح من المشاريع الناجحة "

عزيز صدقي يؤمل في القطاع الخاص

"أما عن انتعاش القطاع الخاص فأنا لست مع سيد مرعي في أنه لا يتوقع أن يكون تجاوبه إيجابياً، لأننا لو يسرنا له بعض الامكانيات وسمحنا له بالدخول في المناقصات الحكومية.. فسيتحرك كثيراً".

عزيز صدقي يرى نجاح الاتحاد الاشتراكي مظهرياً فقط

"أما عن مستوي الإنتاج بمصانع القطاع العام فالسبب يرجع إلي أننا حولنا العمال إلي موظفي حكومة تقليديين، لهذا يجب أن نعمل فوراً علي تحرير عمال المصانع من القيود المالية واللوائح الحكومية، من أجل أن ينطلقوا في الإنتاج فمثلاً ليس من المعقول أن نمتنع عن زيادة أجر العامل وإعطائه حافزاً مستمراً.. لأنه وصل إلي الحد الأعلى لمربوط درجته.. سبب غير منطقي. أما عن الأمثلة التي قيلت عن زيادة الإنتاج عن طريق مجالس الإنتاج أو العمل الاشتراكي فقط ، فإنني أرى أن تقييم هذه الأمثلة تقييماً دقيقاً لأنني أعتقد أن نجاحها كان مظهرياً كذلك عن الأمثلة التي قيلت عن استخدام العوادم ببعض المصانع.. فإنني أعتقد أنه كان نجاحاً مظهرياً أيضاً".

تعقيب د . مؤنس عن صراع الصناعة و التنظيم السياسي

كان من حسن الحظ أن محاضر هذه المناقشات وقعت في يد مثقف كبير من وزن الدكتور حسين مؤنس فعقب عليها بثقافته الذكية ، ومن هذه التعليقات ننقل ما أورده في تعقيبه الناقد لتجربة عزيز صدقي والاداريين الكبار على وجه العموم " يقصد الدكتور عزيز صدقي بهذا الحديث بعض التجارب العملية لزيادة الإنتاج بمصانع منطقتي حلوان والقليوبية نتيجة لعمل مكثف قامت به قيادات وأعضاء منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكي في تلك المناطق، وكذلك تجارب أخرى قامت بها منظمة الشباب بالتعاون مع الجماعات القيادية للاتحاد الاشتراكي في مصانع بمنطقتي شمال وجنوب القاهرة لاستخدام العوادم استخداماً مفيداً ومنتجاً. وقد كانت نتائج هذه التجارب الأولية ناجحة في ذلك الوقت" ولكن كان من البديهي وفي إطار الصراع الذي كان موجوداً بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي ألا يستقبلها رجال الإدارة بتلك المصانع، وكذا بوزارة الصناعة استقبالا حسناً، لأنها جاءت عن طريق شباب وقيادات التنظيم السياسي وليست عن طريقهم التقليدي..".

توجهات اليسار (الرسمي) في السياسة الاقتصادية

منذ أربعين عاما كنا و لا نزال نبحث عن موقف عملي أو عملياتي واضح لأقطاب اليسار المصري من الازمة الاقتصادية التي عبرت عنها مظاهرات ١٩٧٧ فلا نجد. وكنا نتعجب من أن أجهزة الامن والاقلام المرتبطة بها تلقي بالعبء علي اليسار بينما اليسار يساعد أجهزة الامن على اتهام نفسه بسلبية النظرية حيث يتقاعس عن تقديم رؤية واضحة لطلباته المحددة، أو مقترحاته العملية ، أو عناصر سياساته البديلة على نحو ما يحدث في ديموقراطيات الغرب مما يطالعه القراء في الصحف. ومع الأيام كنا نتابع النصوص اليسارية المتاحة فلا نجد وضوحا في الفكرة الا عند واحد فقط هو الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ، ولا نجد عناية بالأرقام ولا المقارنات ولا المعدلات ولا التناسبات والنسب الا في بعض أعمال منها أعمال صديق كريم راحل هو الدكتور رمزي زكي وفيما عدا ذلك كان الدكتور محمد حامد دويدار محاضرا على نحو ما كان الدكتور فؤاد مرسي رمزا..... وهكذا

الإشارة إلى ما تناولناه في كتابنا أسرى السلطة

في كتابنا " أسرى السلطة " الذي نشر منذ عامين ، انتهزنا فرصة متميزة للحديث عن التوجهات الفكرية التي عبر عنها كبار الأقطاب الاقتصاديين في اليسار المصري في مواجهة وزارة الدكتور على لطفي ، ومع أن هذه الحقبة تخرج عن موضوع هذا الكتاب فإنها بلا شك تمثل محصلة سياسات الناصرية و العهد الناصري التي كانت لا تزال تسيطر على الطرح اليساري .

تعبير خالد محي الدين عن توجهات اليسار الاقتصادية

في أول مناقشة برلمانية عقب مظاهرات يناير ١٩٧٧ مبكر وجدت أن اليساري الأول خالد محي الدين احد أعضاء مجلس قيادة ٢٣ يوليو والذي حصل على بكالوريوس التجارة كان عاجزا بوضوح عن تقديم خطة أو تصور مكثفيا بما يفعله الصحفي الشاب حين يكرر في حديثه ما أعجب به من نصوص متداولة .

لجوء اليسار الى الحديث في العموميات

ها هو خالد محي الدين يتكلم بنفسه في البرلمان المصري صبيحة المظاهرات (مجلس الشعب ٢٠ يناير ١٩٧٧) وقد كان هو نفسه عضواً في البرلمان ، فلا يتناول إلا بعض المسائل العمومية فيقول :

- ما حدث كان نتيجة لصدور قرار سياسي لم يعد له سياسياً وإعلامياً بطريقة جيدة، فكان رد الفعل، وكان الانفجار لا سيما أن الأرضية في مصر مهياة لمثل هذا العمل من مدة طويلة، لوجود فوارق طبقية ومظاهر ثراء بجانب مظاهر الفقر.
- القرارات الخاصة برفع الأسعار ألغيت، ولكن المشكلة لا زالت موجودة، وستظهر موجة من ارتفاع الأسعار بعد ستة شهور، عندما تظهر نتائج السعر التشجيعي للدولار.
- ما دامت القضية قومية، يجب علي اللجنة الفنية المشكلة لدراسة الوضع الاقتصادي، واقتراح البدائل، أن تستمع لجميع الاقتصاديين من مختلف الاتجاهات، حتي لا نكون أسري لاتجاه اقتصادي واحد.
- مشكلة مصر أنه لا توجد بها تنمية منذ عام (١٩٦٧)، نظراً للإنفاق العسكري، وأن مصر تنفق أكثر مما تنتج.

آراء اليسار وخالد محيي الدين في الانفتاح الاقتصادي

يتصل بما قررناه أو استنتجناه و أثبتناه لتونا أننا نكاد ندرك أن سمة العمومية والتنظير العمومي كانتا تمثلان الطابع الذي يفرض نفسه على الآراء الاقتصادية والتنموية لخالد محيي الدين واليسار المصري التي وردت بأفضل صورة بيانية في كتاب "ملف عبد الناصر : حوار اليسار المصري مع توفيق الحكيم".

وعن هذا الكتاب ننقل هذه الفقرات الموحية والدالة : " فيما يتعلق بمسألة الانفتاح الاقتصادي: فاعتقادي أن اليسار قدم ، في خلال الشهور الأربعة أو الخمسة الماضية ، آراء عن السياسة الاقتصادية. وقد تم تقديمها في عهد وزارة د. عبد العزيز حجازي ، وكان للياسر تحفظاته علي ما قامت به حكومة د. حجازي من اجراءات تتعلق بالانفتاح. وذلك علي الرغم من ان سياسة د. حجازي في الانفتاح لم تعد هي نفسها مقبولة الآن".

اليسار يقول ان الانفتاح يتطلب استعدادات خاصة

ثم يضع مفكرو اليسار العقدة في المنشار بذكاء وتعالٍ وكأنهم لا يمثلون توجهها ولا حزبا ولا تنظيما :

" وأوضح اليسار ، أن الانفتاح يتطلب استعدادات خاصة - لا بد من توافرها - لحماية الاقتصاد القومي ، كما قال اليسار رأيه في رأس المال الاجنبي. وأثبت تطور الاحداث وأثبتت التجربة صحة رأي اليسار بدليل ان الحكومة تسعي منذ سنة - مثلا - إلي تخفيض الاسعار والي تقليل الفروق بين الدخول".

الدفاع عن الناصرية بانتقاد الانفتاح والتهديد بأثاره الاجتماعية

كان اليسار في حديثه عن تجربة الرئيس عبدالناصر أسيرا لفكرة واحدة هي انتقاد الانفتاح الاقتصادي وليس رفضه !، و كان يقدم محاضرات سريعة عن الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية، كما يتحدث عما يقول إنه قدمه بما لم يقدمه في الواقع إذ انه ، حسب ما نقول في الطب، قدم علما نظريا صيدلانيا ولم يصف دواء محددًا: " .. إن السياسة الاقتصادية التي تصر عليها الحكومة تعود ، مرة أخرى لتعميق الفروق ، وترفع الأسعار ، أكثر فأكثر. والسبب ، هو ان سياستها الاقتصادية تؤدي إلي فتح الباب أمام شرائح من القطاع الخاص هي تضخمية بطبيعتها ، لأنها تعمل في الخدمات والسياحة والوكالات التجارية.. الخ. وهذا كله يخلق قوي شرائية لا يقابلها انتاج: هي حالة من التضخم المستمر، والنمو في الثروات لا يقابلها انتاج، اليسار قدم وجهة نظر مقابلة ، وأضرب مثلا لذلك ما كتب في " الطليعة " طوال الخمسة شهور الماضية ، سواء عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة د. حجازي أو عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة ممدوح سالم. فهناك بديل لهذه السياسة. ونحن - كما قلت اكثر من مرة : لا نرفض الانفتاح ، ولا نرفض رأس المال الاجنبي ، لأننا نعلم ان مصر تواجه ازمة. ولكننا نقدم حولا تحافظ علي الهياكل الرئيسية للاقتصاد الوطني".

أزمة اليسار في الدفاع عن فشل التجربة الناصرية

ومع هذا فإن في كتاب "ملف عبد الناصر" فقرة كاشفة عن أزمة اليسار في محاولة الدفاع عن التجربة الناصرية : " إن ما نقدمه ، وما هو مطلوب هنا ليس برنامجا

بالمعني الدقيق ، بل ، علي الأصح ، سياسة اقتصادية بديلة تؤدي إلي اخراج مصر من الازمة. وفي هذه الحالة ، فاني أري فيما كتبتة " الطليعة " ، وما قلناه ، نحن في جلسات هذه الندوة ، يمكن أن يوصلنا إلي هذا".

رأي اليسار في البترول العربي و العلمانية

وعن كتاب "ملف عبد الناصر : حوار اليسار المصري مع توفيق الحكيم" ننقل هذه الفقرات التي عبرت بوضوح عن رأي خالد محيي الدين وأقطاب اليسار المصري من حوله ، و ربما نتعجب من أن ما حدث كان هو عكس ما توقعه اليسار المصري تماما فقد بنى الجميع بلادهم بأموال البترول ما عدا ليبيا ، كذلك فان معاداة ليبيا في عصر القذافي لما كان يسمى بالامبريالية سرعان ما أثمرت النقيض ، ولنقرأ توقعات اليسار التي لم تتحقق :

"أود ان اضيف نقطتين في موضوع البترول والعلمانية: صحيح ان جزءا كبيرا من البترول في أيدي قوي ليست مستقبلية لكن ، هناك ، أيضا ، قوة ممكن تعتبرها مستقبلية. ولذلك اقول: ان نقطة الانطلاق. في مصر ، في العلاقات العربية ، انما تبدأ مع ما يسمي بالدول التقدمية العربية - يعني عندنا العراق والجزائر وايضا ليبيا ، بصرف النظر عن موقف ليبيا الفكري. ولكن ، هي - في اتجاهها العام - في معاداة للإمبريالية."

" وبصرف النظر عن الاتجاهات الفكرية لدي العقيد القذافي ، فأنهم ، هناك ، في ليبيا يتجهون إلي القيام بعملية بناء ، ويرصدون لهذا أموال البترول بحيث لا تتبدد هباء كما يحدث في مجتمعات أخرى ، بالإضافة ، إلي ان الخط العام هناك معاد للإمبريالية ، وهو خط عربي"

استعلاء اليسار على الدول البترولية

حتى ١٩٧٧ (على الأقل فيما هو منشور من وثائق نهاية اليسار) كان اليسار المصري لا يزال ينظر الي الدول العربية البترولية نظرة استعلاء غير مبررة ، وغالب الامر أن السبب في هذا كان راجعا الي التزام توهم اليسار المصري أنه لا بد له من الالتزام بالحفاظ على فوقيته في مقابل مجتمع العرب التقليدي ، ربما يكون هذا التوجه مدعاة للرتاء لكنه حدث بل واستمر لفترة غير قصيرة .

الأستاذ توفيق الحكيم كان سابقاً في رؤيته على مفكري اليسار

ومن المدهش أن الأستاذ توفيق الحكيم كان سابقاً على مفكري اليسار الاقتصاديين في مناقشة دور رأس المال العربي في التنمية الاقتصادية لمصر .

اليسار يريد من الانفتاح أن يخدم تطبيق الاشتراكية

وعلى كل الأحوال فلنقرأ هذا التوجه اليساري المصري فيما يتعلق بالتعاون العربي ثم يمن علينا مفكرو اليسار بأنهم سيوافقون الأستاذ توفيق الحكيم فيما قرره من احتياجنا لرؤوس الأموال العربية :

" ابدأ ، أولاً ، بالتعاون مع هذه البلدان التي يمكن ان تعمل معها عملاً ، واحب ان اقرر شيئاً اخر ، كما قال الاستاذ توفيق الحكيم. وهي ان حاجتنا إلي المال العربي مؤكدة لأن الإيرادات العامة لا تكفي ، حتي اذا ادخلنا في الاعتبار فوائض القطاع العام . لأن هناك ، في الناحية المقابلة ، متطلبات التعمير ، وهي أمور ضاغطة تدفع الحكومة إلي التوجه إلي المال العربي. معني ذلك ، ان هناك ضغوطاً حقيقية وواقعية - علي الحكومة لكي تسلك هذا الطريق. لسنا ضد الانفتاح. ولكن الانفتاح الذي يخدم تطور القطاع الاشتراكي في الاقتصاد العربي".

اليسار يرى ضرورة الابتعاد عن الدين مع عدم التصريح بهذا

ومن الطريف أن الحديث اليساري عن رأس المال العربي كان يستدعي حديثاً عن ضرورة البعد عن الدين مع عدم التصريح الصريح بهذا ، وفي هذا يقول مفكرو اليسار: " عند الكلام عن معركة التنوير يجب أن نكون حريصين حتي لا يؤول هذا الكلام فيقال أننا معادين لقضية الدين ، صحيح أن كل ما يوضع هذه الايام تحت شعار الدين لا يقصد به وجه الدين. وانما هناك نشاط سياسي يحاول أن يستخدم الدين ويرفع شعارات: الحكم للإسلام.. الخ" .

المحتويات

٥	إهداء
٦	هذا الكتاب
١١	الباب الأول : قرارات الحماس
١١	الفصل الأول : طبيعة السياسات المالية في الحقبة الناصرية
١١	انكشاف الحقيقة الاقتصادية للخاصة سبق الهزيمة بعامين
١١	المغالطة الأولى : معدلات نمو مرتفعة
١٢	التنمية المستقلة بريئة من هذه المغالطات
١٢	ثاني المغالطات : إخفاء دور المعونة الأمريكية في دعم الناصرية
١٣	ثالث المغالطات : عصر عبد الناصر عاش بلا ديون
١٣	الأرقام لا تكذب حتى بعد أن يتم يتلاعب بها
١٤	التجاوز في تشبيه تجربة عبد الناصر بتجربة محمد علي
١٤	البناء على أرقام ليس للناصرية فضل فيها
١٥	عجز الميزان التجاري ارتفع ثلاث مرات
١٥	رصيد عهد الملكية يسعف المغامرات الناصرية
١٥	لماذا انتهت صناعات الناصرية إلى الخسائر الفادحة؟
١٦	البداية في المكان الخاطئ
١٦	بدايات الخطأ في التوجهات
١٦	الخطأ الأول هو إحلال الحماس محل الحزم
١٧	الخطأ الثاني هو القرار السياسي المركب أو التوافقي
١٧	إغضاء البصر عن تكاليف الطاقة
١٧	هل كانت صناعة خاسرة منذ بدايتها
١٨	كيف فشلت الإدارة السياسية لمصانع الحديد والصلب
١٨	نسبة الغياب في مصر تفوق الممكن
١٨	لا أحد ينكر أن الدولة كانت جادة في التصنيع لكنها لم تواصل الجدية
١٩	الناصرية عاملت ما بنته على طريقة الإنجاب بلا تربية
١٩	الأمر لا يخلو من نقط مضيئة

١٩	جدوى التوجه نحو دولة المؤسسات
٢٠	جدوى اقتناع السادات بتفكيك القبضة
٢٠	فكرة مبارك في التوسط
٢٠	تجربة قطاع الاعمال العام
٢٠	موقف رجال الدولة و أساتذة الاقتصاد من التأمين
٢١	قصة موقف رائع للعقاد عبر عن إيمانه العميق بدوره
٢١	المناقشة الشهيرة بين كمال الدين حسين و عبد الناصر ودلالاتها
٢٢	الفصل الثاني : فضاءات تبديد الثروة
٢٣	نموذج يلخص لعناصر الثروة المبددة
٢٣	الاضطرار غير المعلن الى الاستدانة شبه السرية
٢٣	مقولة هانسن التي تقرن عبد الناصر بالخدو إسماعيل
٢٤	بدايات التبديد المعلن
٢٤	تعويضات حملة أسهم قناة السويس
٢٤	تعويضات الفرنسيين والبريطانيين
٢٤	تعويضات الطليان واليونان
٢٤	تعويضات السودان
٢٥	الإنفاق على صورة الزعيم في سوريا
٢٥	الإنفاق على صورة الزعيم في اليمن : مليون جنيه يوميا
٢٥	بدايات الاقتراض في عهد الناصري
٢٥	المعونات التي تلقاها النظام الناصري
٢٦	مبالغة جلال أمين في تقدير خطورة قطع المعونة الأمريكية
٢٧	النتائج الاقتصادية لهزيمة ١٩٦٧
٢٨	ارتفاع معدل المساعدات من الكتلة الشرقية
٢٨	مساعدات الدول العربية
٢٨	ظهور أرقام الديون
٢٨	المؤشرات الاقتصادية بعد ١٩٦٧
٢٨	عجز ميزان المدفوعات
٢٩	ديون مصر في نهاية عهد عبد الناصر
٢٩	تمويل العجز في نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر
٢٩	نموذج موح لسياسات توزيع الدخل
٣٠	القصة التي رواها سامي شرف في محاكمات ١٥ مايو
٣٠	سامي شرف يستشهد بحافظ بدوي الذي كان يحاكم أمامه
٣٠	العطاء و الولاء
٣١	رواية كمال خالد لمقولة سامي شرف

٣١ مليون جنيه سنويا مصروفات سرية للرئيس عبد الناصر
٣١ أوامر الرئيس جمال الشفوية مطاعة وتنفذ فوراً
٣٢ الفصل الثالث : الذين شاركوا في صناعة القرار الاقتصادي
٣٢ أولاً: كبار رجال الدولة
٣٢ جمال سالم
٣٢ حسن إبراهيم
٣٢ أكرم الحوراني
٣٣ عبد اللطيف البغدادي
٣٤ زكريا محيي الدين
٣٤ تجربة حسن ابراهيم في مرحلة التحول الاقتصادي
٣٥ نشأة المؤسسة الاقتصادية و دخول العسكريين لميدان الاقتصاد
٣٥ أول شركتين كونتهما المؤسسة الاقتصادية
٣٥ متى بدأ حسن إبراهيم يجاهر باعتراضاته القديمة
٣٦ خلافات حسن إبراهيم و عزيز صدقي حول التصنيع
٣٦ استقالة أخرى لحسن إبراهيم : لم يتوافق مع الرؤية الاقتصادية لعبد الناصر
٣٦ اعتراض البغدادي على التأميمات تطور إلى خروجه من السلطة
٣٧ البغدادي لم يكن اشتراكيا علميا
٣٧ حسن إبراهيم وزكريا محيي الدين يعارضان أيضا
٣٧ إنشاء مؤسسة مصر على غرار المؤسسة الاقتصادية
٣٨ أكرم الحوراني يفتح أعين المصريين على الاقتصاد السياسي
٣٨ معارضته فرض ضريبة لصالح عبود باشا
٣٨ اكتشافه أن عبد الناصر لم يكن يأخذ بالأغلبية
٣٨ لكن طوفان التأميم أغرق عبود
٣٩ انتقاد الحوراني للتجاوز عن التخصص في سلطات الوزارات
٣٩ هل كان عزيز صدقي مؤمنا بالتأميم
٤٠ ثانيا : طبقات أساتذة الاقتصاد الذين تحملوا المسؤولية مع عبد الناصر
٤٠ مرحلة الدكتورين عبد الجليل العمري و الجريتي
٤٠ مرحلة د. عبد المنعم القيسوني
٤١ الاقتصاديون الموازون للقيسوني
٤١ مرحلة د. عبد العزيز حجازي
٤١ الاقتصاديون الموازون لحجازي
٤١ الإحالة على كتابنا البنيان الوزاري
٤١ مواقف العمري الواضحة
٤٢ وجهة نظر العمري في استقالته الأخيرة

٤٣	تصميم العمري على الاستقالة احتجاجاً
٤٣	المساعدات التي قدمها العمري للعصر الناصري
٤٤	متى بدأ عبد الجليل العمري التحذير
٤٤	نجاح العمري في تأجيل دمج البنكين المركزيين و توحيد العملة
٤٥	اهمال رؤية الخبراء وعلى رأسهم الوزير القدير حسن فهمي
٤٥	أنور عبد الملك وشهادتان عن التمسير
٤٥	الحقيقة الأولى : انخفاض الاستثمارات الصناعية لأقل من النصف
٤٥	الحقيقة الثانية تجميل وجه التمسير بازدياد الأرباح
٤٦	الباب الثاني : التمويل بالاستيلاء
٤٦	الفصل الرابع: ممارسة الناصرية المبكرة للاستيلاء على المال
٤٦	معنى المصادرة
٤٦	الدستور المصري الدائم حظر المصادرة
٤٦	متى بدأت المصادرة
٤٧	لجنة مركزية للمصادرة
٤٧	الاستيلاء على الأوقاف
٤٧	مصادرة أملاك الاقطاعيين
٤٨	مصادرة أملاك زعماء الأحزاب و كبار رجال السياسة
٤٨	مصادرة أملاك الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين
٤٨	مصادرة أملاك الأجانب
٤٨	مصادرة أملاك التجار العاديين
٤٨	إدارة الأموال المصادرة
٤٩	وصف الدكتور إبراهيم عبده
٤٩	كتاب حسين الرملي عن مجوهرات أسرة محمد علي
٥٠	أحد رجال الثورة نقل مفروشات قصر الملكة نازلي
٥٠	رواية صلاح الشاهد عن تكليفه باختيار هدية لزوجته نكروما
٥٠	رواية لحسين مؤنس عن سيدة فقدت كل دخلها
٥١	الرجل الذي تربص ببيت السيدة حتى استولى عليه
٥١	موجز رأي الدكتور حسين مؤنس في كتابه باشوات وسوبر باشوات
٥١	ترويج معاني شعبية للمصطلحات الاقتصادية
٥١	تداخل مدلولي التأمين و التمسير
٥٢	نحن مع التأمين بمعناه الحقيقي
٥٢	آلية التأمين
٥٣	التفريق بين صورتين من التمسير !!
٥٣	عبد الناصر رفض التمسير للأفراد المصريين

٥٣	تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية
٥٤	تمصير المصارف الأجنبية
٥٤	الحراسة
٥٤	لماذا لجأت الناصرية إلى كلمة الاشتراكية ؟
٥٤	الهروب من كلمة الشيوعية
٥٤	الأسباب الأربعة الخاصة بمصر
٥٥	موجة المكارثية و استثمار عداء الشيوعية
٥٦	الخبرة المصرية في التعبير عن الاشتراكية بألفاظ أخرى
٥٦	مصطلح السياسة الشعبية كتوجه اشتراكي قبل ١٩٥٢
٥٦	مقولة الرافي : نزعتي شعبية لا رأسمالية
٥٧	موقف الرافي الحاسم من أسعار الأقمشة
٥٧	اغتيال الرأسماليين لخروجه من الوزارة
٥٨	ضيق خروتشوف من هجوم عبد الناصر علي الشيوعية
٥٨	تقلب قادة ١٩٥٢ بين الماركسية و الاشتراكية
٥٩	عبد الناصر كان يبدو وكأنه تبني الماركسية
٥٩	البغدادي يسأل عن نية التعميم
٥٩	الحوار المختزل للاشتراكية و الشيوعية
٦٠	كيف تعقد مأزق الاقتصاد الناصري بعدما تولد
٦١	حقيقة النهاية المروعة
٦١	الشركات المؤممة أدمجت في كيان المال العام إدماجا كليا
٦٢	اختلاف طبيعة أزمات السكر
٦٢	ارتفعت تكلفة السلع عندما انتجتها الحكومة بنفسها
٦٣	تكرار الزيادات في الأسعار
٦٣	تقليل الكميات بدلا من زيادة السعر
٦٣	تأجيل حسم المشكلات
٦٣	هزيمة ١٩٦٧ كانت شماعة مفيدة للنظام
٦٤	الفصل الخامس: الحقيقة والفن في قرار تأميم قناة السويس
٦٤	ذكاء الملك فؤاد في حث المصريين على شراء أسهم الشركة
٦٤	سعر الأسهم في البورصة يتراجع مع الانتقال الى إدارة وطنية
٦٥	مقتضيات التأميم التي لا بد من الوفاء بها
٦٥	معنى حقوق امتياز قناة السويس
٦٥	تعويض المالكين عن حقوق الامتياز
٦٦	شركة قناة السويس العالمية لم تنته بالتأميم
٦٦	الشركة العالمية لا تزال على قيد الحياة

٦٦	وضع شركة قناة السويس في القرن الحادي والعشرين
٦٦	نماذج لافتراءات الاعلام المصري المواكبة لتأميم القناة
٦٧	القول بان الشركة لم تكن تطور في المجرى الملاحي
٦٧	أزمة المرشدين ، وتمصير الموظفين
٦٧	إخفاء أخبار التسوية رغم نص قرار الأمم المتحدة عليها
٦٨	مآزق التاريخ و القانون في تأميم قناة السويس
٦٨	المستشار العشماوي يعترض علي وصف ما حدث بأنه تأميم
٦٨	الرئيس لم يقدر عواقب قراره بسبب حسن نيته
٦٨	استيلاء على المباني وعلى المجرى الملاحي
٦٩	التكلفة المرتفعة لشراء الأسهم
٦٩	القبول بوضع قوات دولية للطوارئ
٧٠	القبول بإعطاء السفن الإسرائيلية حق المرور في مضيق تيران
٧٠	يطالب بلجنة محايدة تتقصى الحقائق
٧٠	تفنيده لروايات هيكل عن ١٩٥٦ و ضجره من اكاذيبه
٧٠	كيف استفزته ادعاءات هيكل و استعراضاته
٧١	الأخطاء التي لا يمكن الدفاع عنها
٧٢	العشماوي يتعجب من العوامل الحاكمة لنفسية هيكل
٧٢	دزرائيلي لم يذهب إلى روتشيلد ليستقرضه المبلغ
٧٣	تجاوزه في حق زوجة رئيس الوزراء البريطاني
٧٣	ينتقد اسلوبه في عرض معلومات بلا تحديد
٧٣	استخفافه بالجوانب القانونية في الموضوع
٧٤	انتقاده لحديثه عن اللجان بتعميم وبلا توقيت
٧٤	تناقض ما ذكره عن علاقة التأميم بتمويل السد العالي
٧٤	تعليقنا على إقحام الرئيس لموضوع تمويل السد في التأميم
٧٥	استعداد العدو بالخطط في مقابل اكتفائنا بالأناشيد
٧٥	دلالة الأخطاء المتعمدة في حديثه
٧٥	قوله إن د. حسين فوزي يري المصري فلاحا بينما هو يراه صانع حضارة
٧٥	الخطأ في الحديث عن موقع قادش
٧٦	الخطأ في وصف الخطط الثلاثة
٧٦	الحروب الأربعة التي ترتبت على تأميم القناة
٧٧	الفصل السادس: طوفان التأميم في ١٩٦١ و ١٩٦٣
٧٧	القوانين و القرارات التنفيذية في ١٩٦١
٧٨	تأميمات ١٩٦٣
٧٩	تأميم شركات المقاولات والكراتات والنقل والملاحة

٧٩	تأمين النقل البري والبحري
٧٩	تأمين صناعات الغزل والنسيج
٧٩	تأمين منشآت تصدير القطن ومعالج القطن
٧٩	تأمين شركات الأدوية تأمينا كاملا
٧٩	تأمين الصناعات الغذائية و تأمين المطاحن
٨٠	تأمين الصناعات الكيماوية
٨٠	تأمين الصناعات الهندسية
٨٠	تأمين مواد البناء والحراريات
٨٠	تأمين التعدين
٨٠	تأمين المؤسسات العاملة في لتعاون الإنتاجي
٨٠	تأمين المناجم و المحاجر
٨١	المحصلة النهائية لطوفان التأمين في ١٩٦١ و ١٩٦٣
٨١	إشكالية تأمين شركات البترول والدواء
٨٢	رجال الصناعة يعترفون بفشل تجربة تأمين الصناعة
٨٢	عادل جزايرين يصور كواليس التأمين المفاجئ للصناعة الوطنية
٨٣	تجربته في تسلم شركة المشروعات الهندسية
٨٣	نبيل أخلاق المهندس عمر سيف الدين مالك الشركة و وطنيته
٨٤	فرغلي باشا يقر بحق الدولة في التأمين
٨٤	فرغلي باشا يروي قصة مطالبته بالتأمين
٨٥	مضمون اقتراح فرغلي بالتأمين عام ١٩٦٠
٨٥	حسن عباس زكي أخذ بفكرته فلما أقيمت ضاعت الفكرة
٨٥	التأمين في مصر مشوب بالمظالم
٨٦	إنصاف الأجانب والتشفي في المصريين
٨٦	فرغلي باشا يروي قصة حسن الشامي باشا
٨٦	لم أخرج مليما واحدا من أموالى إلى الخارج : صدمتي شديدة
٨٧	شركات الأجانب احتفظت بأسمائهم وأزيلت الأسماء المصرية
٨٧	لجان التقويم كانت ظالمة للغاية
٨٧	الفارق في أحوال سيدتين في ظل الحراسة
٨٨	يرى أن فوضى التأمين ضريت الاقتصاد في الصميم
٨٨	تحفظنا على قوله إن التأمين استهدف تغطية فشل الوحدة
٨٨	رجال الحكومة المستعدون لممارسة الشر
٨٩	نموذج صارخ للقهر في مجتمع الحراسة
٨٩	الناصرية تعرف بقصة انفعاله على ابنته في بيته
٩٠	لا يعرف آلام الحراسة إلا من قاساها
٩٠	كلمة "حراسة" أسوأ الكلمات وقعا على أذني وعلى عيني

٩٠	القهر جعل فرغلي باشا يتشبع بفكرة أنه لا بديل للقطاع العام
٩٠	فرغلي باشا يقول بأن القطاع العام مظلوم
٩١	اعتقاده أن مجتمع التقارير أثر سلباً على التطوير و الابتكار
٩١	يلخص تجربة فرنسا في التأميم ١٩٨١
٩٢	الباب الثالث : الإدارة و الأزمة
٩٢	الفصل السابع: التخطيط بالتجريب
٩٢	الخطة التنموية سارت في غير طريق التنمية
٩٢	ظاهرة تسييس الأرقام و تشويه التخطيط
٩٣	تجربة مجلس الإنتاج والتخطيط
٩٣	كيف بدأ التلفيق اللحظي في الخطة وتزييف الأرقام
٩٤	تعامل عبد الناصر و البغدادي مع التخطيط
٩٤	كيف تبدلون أرقامها التي بنيت عليها بأرقام أخرى؟
٩٤	كيف بدأت الناصرية الخيال بلا أساس
٩٥	صناعة الأرقام السياسية ورصد لبعض الصور المقننة للتزييف
٩٥	كيف تحقق ارتفاع ارقام الموازنة بضم الموازات المستقلة
٩٥	تطبيق الأسلوب نفسه على سوريا
٩٥	حساب حصيلة بيع الأصول العقارية المؤممة
٩٦	زغلة النظر في حساب الديون والقروض
٩٦	تكرار حساب البند الواحد أكثر من مرة
٩٦	حساب أرقام الدعم بطريقة متعسفة
٩٧	السعر الحقيقي للجنيه في سوق العملات
٩٧	التناقض يكشف نفسه
٩٧	مصطلح العملة الصعبة أخف وطأة من الاسم الحقيقي
٩٨	التوسع غير المدروس ثم الاختناق في الصناعة
٩٨	مباني وهمية لمؤسسات صناعية
٩٨	البغدادي و عزيز صدقي
٩٨	شعار مصنع في كل يوم
٩٩	تفسير أحمد حمروش للخلافات حول التوسع في التصنيع
٩٩	البغدادي ضد الاندفاع وليس ضد الصناعة
٩٩	كيف وصلت سياسات التصنيع إلى الاختناق
٩٩	تصويره لتداعيات النقص في النقد الأجنبي
١٠٠	المشكلات كانت من صنع الحكومة
١٠٠	بعض التقدم من خلال بعض الحلول
١٠٠	نموذج للحلول الجزئية : آلية لتوفير النقد الأجنبي

- ١٠١ الجندي المجهول في توفير الدولار للصناعة المصرية
- ١٠١ الشركة تواجه انتقادات شديدة بسبب الفكرة
- ١٠١ عدم جدوى الحلول الأخرى
- ١٠٢ الاتجاهات الأربع التي لجأت إليها الشركة لتوفير النقد
- ١٠٢ اللواري الحربية
- ١٠٣ اللجوء إلى استخدام قروض غربية متاحة
- ١٠٣ التصدير للعراق وسوريا
- ١٠٣ تأخر التصنيع
- ١٠٣ التخلف التكنولوجي نتيجة للتأخر في تنفيذ الاتفاقات
- ١٠٤ الاعتماد لم يفتح إلا بعد أن توقفت فيات عن إنتاج المحركات
- ١٠٤ الشركات لم تفد من دروس المحنة
- ١٠٤ ساءت السمعة بعدم الوفاء بالالتزام للحاجزين
- ١٠٤ الحركة العمالية تسبب الضيق لكبار المهندسين والمديرين
- ١٠٥ غرام الناصرية بفكرة الصراعات المتجددة
- ١٠٥ مرارة تحاشي التنظيمات
- ١٠٥ ثلاث تنظيمات عمالية في كل شركة
- ١٠٦ التنظيمات العمالية تضيف المهارات الصحفية للأزمة
- ١٠٧..... **الفصل الثامن: الناصرية و المال العام**
- ١٠٧ لماذا تقبلت الناصرية فكرة افساد القطاع العام
- ١٠٨ كما لو أن هناك حرص علي نشر جو الفساد
- ١٠٨ كيف تزايد معدل إهدار المال العام
- ١٠٨ تعيين غير الأكفاء في مواقع المسؤولية المتقدمة
- ١٠٩ طغيان الفساد الممنهج في القطاع العام
- ١٠٩ مكافأة المحاسيب
- ١١٠ إرهاب الساسة و التكنوقراطيين بالتفصيلات الاقتصادية
- ١١٠ السادات يطالب بأن نستفيد بتجربة الروس في الحسم
- ١١٠ عبد الناصر يرهبهم بالشنق
- ١١١ السادات ينبه الى أن نعيش كلنا ظروف الحرمان
- ١١١ الاعتماد على الاختناق في السلع المدعومة في تقليل الدعم
- ١١١ لماذا تعود الاقتصاد الناصري الارتباك مع زيادة الطلب
- ١١٢ التعارض بين التعاليم السامية والعادات السيئة : نموذج السجاير
- ١١٣ دينامية السوق تغيب عن إدراك البيروقراطية لولا وسائل الإعلام
- ١١٣ دور الصناعة في تخفيف أزمة المجاري في الستينيات
- ١١٣ التدهور المضاعف في المرافق

- د. عزت سلامة و إصلاح شبكة الصرف الصحي في القاهرة..... ١١٣
- تصنيع طلمبة صرف صحي لسوق السمك..... ١١٤
- نموذج لتضافر العلم مع الخبرة..... ١١٤
- فضل د. عزت سلامة في تكريم أبو زغلة..... ١١٥
- نموذج لإهدار الوقت والجهد في قصة ضريبة الراديو..... ١١٥
- سيد أبو النجا يشيد بدور حاتم في معالجة الامر..... ١١٥
- الحل الفوري الذي لم يكلف شيئاً..... ١١٦
- النتيجة الفورية و تطورها..... ١١٦
- الفصل التاسع : الأقتصاد الناصري يصل لذروة أزمته..... ١١٧**
- حين ظن الناصريون أن على الاتحاد السوفييتي أن يتكفل بنفقاتهم..... ١١٧
- آخر ورقة توت في سياسة عدم الانحياز..... ١١٧
- كوسيجن يبلغ خبر القمح بنفسه للقائم بعمل السفير..... ١١٧
- كوسيجن يقول إن هذا القمح من لحم الاتحاد السوفييتي..... ١١٨
- عبد الناصر يزور موسكو ويهدىها أنية من الألابستر..... ١١٨
- نجاح د. القيسوني في تحديد طلبات استراتيجية..... ١١٩
- روسيا تزود مصر بالبترول الخام لتكريره و بيعه..... ١١٩
- الأثر السيء لزيارة الوفد المصري في مايو ١٩٦٦..... ١٢٠
- الوزير الزائر و تصوره البائس لمهمته..... ١٢٠
- عرض الخطة الخمسية على انها سنوية..... ١٢١
- الرؤية الناصرية و اليسارية للاقتصاد بعد الهزيمة..... ١٢١
- دلالة نهاية تعاون القيسوني مع عبد الناصر في ١٩٦٨..... ١٢١
- القيسوني يلقي بطوق النجاة لعبد الناصر ونظامه..... ١٢٢
- سر كان عبد الناصر يخفيه : الدعم مقابل التحلل..... ١٢٣
- اللجوء الى نظريات الاحلام القديمة..... ١٢٣
- إيمان الرئيس عبد الناصر بأنه يملك أداء معجزا..... ١٢٤
- زكريا محي الدين يؤثر تأجيل المناقشة..... ١٢٤
- حقيقة فهم الرئيس عبد الناصر لإدارة الانتاج..... ١٢٥
- تعقيب الرئيس عبد الناصر على فكرة القطاع المشترك..... ١٢٥
- إحباط الرئيس عبد الناصر لكل محاولة تتجاوز التفكير النمطي..... ١٢٦
- عزيز صدقي يؤدي دور المعجب أمام الزعيم..... ١٢٦
- فشل تجربة بيع أسهم مصنع سورنجا..... ١٢٦
- عزيز صدقي يؤمل في القطاع الخاص..... ١٢٧
- عزيز صدقي يرى نجاح الاتحاد الاشتراكي مظهريا فقط..... ١٢٧
- تعقيب د . مؤنس عن صراع الصناعة و التنظيم السياسي..... ١٢٧

١٢٨	توجهات اليسار (الرسمي) في السياسة الاقتصادية
١٢٨	الإشارة إلى ما تناولناه في كتابنا أسرى السلطة
١٢٨	تعبير خالد محي الدين عن توجهات اليسار الاقتصادية
١٢٩	لجوء اليسار الى الحديث في العموميات
١٢٩	آراء اليسار وخالد محيي الدين في الانفتاح الاقتصادي
١٣٠	اليسار يقول ان الانفتاح يتطلب استعدادات خاصة
١٣٠	الدفاع عن الناصرية بانتقاد الانفتاح والتهديد بآثاره الاجتماعية
١٣٠	أزمة اليسار في الدفاع عن فشل التجربة الناصرية
١٣١	رأي اليسار في البترول العربي و العلمانية
١٣١	استعلاء اليسار على الدول البترولية
١٣٢	الأستاذ توفيق الحكيم كان سابقا في رؤيته على مفكري اليسار
١٣٢	اليسار يريد من الانفتاح أن يخدم تطبيق الاشتراكية
١٣٢	اليسار يرى ضرورة الابتعاد عن الدين مع عدم التصريح بهذا

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

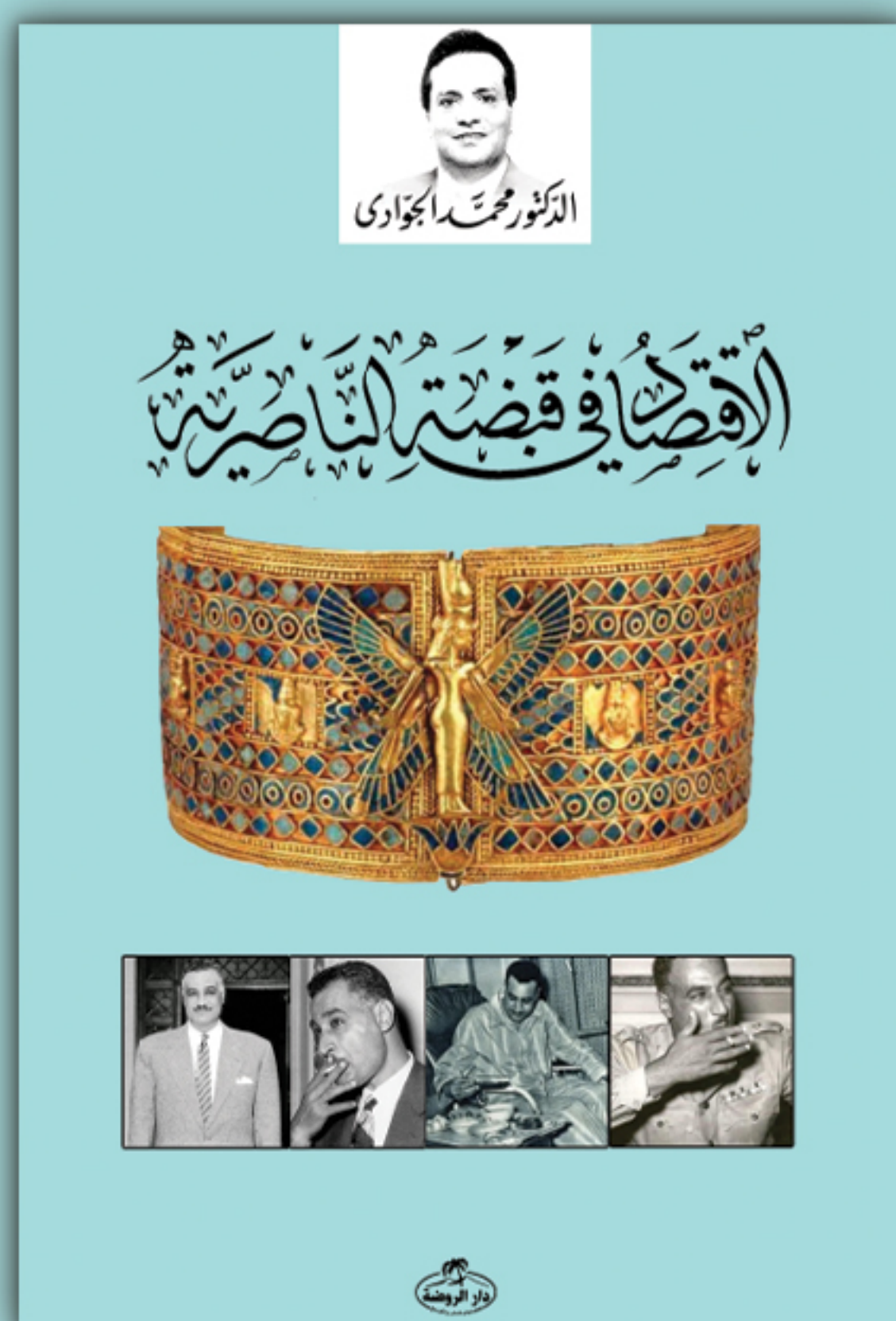
Economy in Nasser Grip

1952-1970





يتوق هذا الكتاب إلى أن يقدم رؤية تستشرف الصواب و الحقيقة و الدروس المعلمة و تتعمق دراسة تجربة سنوات الناصرية وما نتج عنها، ويصدر الكتاب في هذا التطلع عن تقدير عميق للإيمان والإخلاص اللذين ميزا جموع الشعب التي شاركت بصدق وتفان في هذه التجربة من دون أن تستشعر بالطبع ما كان ينتظرها من الإخفاق، أو أن تتنبأ به ، فقد كان الحماس عارما كما كان الأمل متوثبا، ولم يكن أحد يتصور صعوبة النجاح على الرغم مما كان واضحا من مجافاة التجربة لسنن الله في الكون ولحقائق الأشياء ولديناميات الاقتصاد. وينشد هذا الكتاب بكل ذرة فيه (ولا نقول بكل حرف أو كل كلمة فحسب) مستقبلا أفضل للوطن ، ويؤمن بأن علينا أن نوّدي واجبنا تجاه الأجيال القادمة حين تصبح قراءة التجارب فرضاً لا يكتمل النجاح من دون استبصاره ، ولا يكتمل الإيمان من دون استحضاره ، ومن قبل هذا فإنه لا ينبغي الشروع في خطة أو برنامج عمل من دون استيفائه.



49